الاثنين 13 آذار 2023
العدد 4871 السنة السابعة عشرة
Lundi 13 Mars 2023 no 4871 17ème année

24 صفحة
20000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال
250 مليار دولار كلفة السياسات الخاطئة

● محمد وهبة
استدامة الرداءة

● عبد الحليم فضل الله
سياسة نقدية بلا مصارف

«البيارتة» في «زمن الغبن»: «زعامات» ما بعد سعد الحريري [4]

ملف الرئاسة رهن تغيّر سعودي لا إيراني [2]

السعودية - إيران:
حسابات ما بعد الاتفاق
[8 ـ 11]

لم تتأكّد إلى الآن تداعيات عودة العلاقات السعودية - الإيرانية على الملفات الخلافية في المنطقة، أو حتى على مسار التطبيع مع إسرائيل (أ ف ب)

تقرير

معركة المستقبل داخل «العائلات»
أحمد الحريري: بدنا «التار»!

5

تقرير

إضراب «الرسمي» متواصل في الثانويات
الأساتذة مطالبون بخطة عمل

6

الكرة اللبنانية

النهاية الأسوأ للدوري اللبناني:
مباراة معطّلة وأعمال شغب

12

قضية اليوم

اتفاق السعودية وايران ينظّم المنافسة المستمرة
ملف لبنان رهن تغيّر مقاربة الرياض

إبراهيم الأمين

فوجئ كثيرون، في المنطقة والعالم، بالبيان الختامي للمحادثات السعودية - الإيرانية برعاية صينية. البعض لم يكن على علم بأصل التفاوض الجاري منذ مدة غير قصيرة، وفوجئ باتفاق سيُعمل على تنفيذه خلال أسابيع. فيما يتصرف آخرون بشيء من الخشية من أن يحمل الاتفاق مفاجآت ليست في الحسبان، ومتناقضة مع السياسات التي كانت تعتمدها السعودية خصوصاً.

أهمية الاتفاق بين البلدين أنهما يمثلان مركز الصراع على ملفات المنطقة، وأن الطابع التنافسي طغى دائماً على علاقاتهما حتى عندما كانت في أفضل أحوالها. وهو امر تعزز بعد سقوط نظام صدام حسين، وتغيرات المشهد اللبناني بعد اغتيال رفيق الحريري، والتطورات التي عصفت بكثير من الدول بعد 2011. وقد تواجه الطرفان بشراسة في ساحات عدة، من العراق إلى سوريا والبحرين واليمن وصولاً إلى لبنان وفلسطين، وزاد الوضع تعقيداً بينهما إثر تولي محمد

> الأسد وضع استراتيجية تمنع ابتزازه: علاقات ثنائية ومصالحات موضعية مع العرب

بن سلمان السلطة الفعلية في السعودية.

من الأفضل العودة إلى أهداف كل طرف كي تكون مراقبة الاتفاق أكثر واقعية، وحتى لا يذهب أحد بعيداً في التحليلات أو التمنيات، خصوصاً أن مسائل كثيرة عالقة في المنطقة يعتقد كثيرون أن حلها رهن اتفاق البلدين. وهذا تقدير خاطئ، ليس لعدم رغبة الطرفين في المساعدة على فضّ النزاعات، بل لكون الأطراف الأخرى، الإقليمية والدولية، تملك من القوة والنفوذ ما يمكّنها من عرقلة التفاهم، وتفجير ساحات كثيرة، وصولاً إلى تفجير الاتفاق نفسه.

منذ تولي آل سلمان الحكم في السعودية وإمساكهم بمفاصل القرار فيها، تصرّفت الرياض كطرف قادر على المبادرة إلى خطوات كبيرة تعزز نفوذها في المنطقة. وهي قبل أن تشن حربها المدمرة ضد اليمن، شاركت بفعالية في تعزيز الاختلال الأمني والسياسي والاقتصادي في العراق، وفعلت الأمر نفسه في سوريا عندما انخرطت في معركة إطاحة النظام، كما لعبت دوراً كبيراً في الانقلاب الذي قاده الرئيس عبد الفتاح السيسي في مصر. وكذلك الحال في فلسطين. فإلى البروقة التي سادت علاقتها بالأردن والسلطة الفلسطينية، قادت السعودية معركة قاسية ضد ابرز قوتين في المقاومة، معتبرة أن حماس تمثل امتداداً لحركة الإخوان المسلمين، وتصرفت مع الثانية على أنها ذراع إيرانية. وفي البيت الخليجي، قبضت الرياض على مركز القرار في البحرين مانعة أي مصالحة وطنية، وعاقبت قطر وحاصرتها، وكبّلت حكام الإمارات والكويت، وحاولت مراراً فرض ضغوط على سلطنة عمان. وتمثّلت ذروة هذه السياسة في حرب وحشية وعبثية ضد الشعب اليمني، قامت على حسابات خاطئة من كل النواحي، وأدركت السعودية بنتيجتها أن الولايات المتحدة والغرب الأوروبي لن يتوليا هذه المهمة عنها.

ملف الانتخابات الرئاسية في لبنان تفصيل في الملفات الكبرى بين البلدين (هيثم الموسوي)

مطالب وهواجس سعودية

بعد كل ما حصل، تريد السعودية تحقيق الآتي:

أولاً، توازن فعلي مع الدور الإيراني في العالم العربي، وتوازن أكثر فعالية على صعيد إدارة ملف التدفق النفطي عبر الممرات البحرية.

ثانياً، الخروج بمكاسب من حرب اليمن، من خلال اعتبار إيران طرفاً يمكنه المساعدة على تحقيق تسوية تجعل السعودية طرفاً رابحاً أمام الحوثيين وبقية الأطراف اليمنية.

ثالثاً، تفاهم يعطي الرياض حق الفيتو في العراق، من خلال تفاهم مع السلطات العراقية، وليس عبر نفوذ المملكة على بعض القوى والشخصيات العراقية.

رابعاً، عقد مصالحة مع الدولة السورية، مع محاولة لجعل دمشق أقرب إلى السعودية، سواء في ملف اليمن، أوفي الموقف من حركات الإخوان المسلمين وقوى المقاومة، باعتبار أن ذلك سيؤدي حكماً إلى إضعاف نفوذ إيران في سوريا، وتالياً في لبنان وفلسطين.

خامساً، التوقف عن لعب دور الثري الذي تُفرض عليه خوات في لبنان وفلسطين ومناطق أخرى. السعوديون مستعدون لإنفاق الكثير، لكنهم يريدون مقابلاً واضحاً، وهم أعطوا من يسعى إلى التحالف معهم درساً من خلال طريقة تعاملهم مع ابنهم «المدلل» سعد الحريري.

سادساً، تريد السعودية أن تثبت للغرب، وللإدارة الأميركية الحالية خصوصاً، أنها لم تعد البلد الذي لا يحرك ساكناً من دون موافقة أميركية، وأنها تجيد قراءة المتغيرات العالمية، وتريد انتزاع هامش حقيقي في السياسة والأمن والاقتصاد، من خلال طريقة تعامل مختلفة مع الأطراف الدولية المؤثرة، وفي مقدمها الصين. على هامش هذه المطالب الجوهرية، يمكن إيراد كثير من النقاط التي يجري تقديمها كمواد سجالية يومية، من نوع أن تكبح إيران جماح حكومات وقوى محور المقاومة، وأن تضغط لإسكات قوى بارزة من أنصار الله في اليمن إلى حزب الله في لبنان إلى قوى المقاومة في فلسطين. كما يمكن، أيضاً، طرح الكثير من العناوين التفصيلية، من بينها مثلاً ملف الانتخابات الرئاسية في لبنان.

... ومطالب وهواجس إيرانية

أما من جهة طهران، فإن الأمور واضحة أيضاً، وتتمثل في الآتي:

أولاً، كسر العزلة المفروضة على إيران بسبب السياسات الأميركية التي تتصاع لها دول كثيرة في المنطقة من بينها السعودية، والآ يكون هذا الكسر سياسياً فقط، بل اقتصادياً أيضاً. وهي ترى في السعودية دولة كبيرة في الإقليم، لها قدراتها الكبيرة، بما يساعد طهران في تحقيق هذا الهدف.

ثانياً، احتواء الحملة التي تصوّر الجمهورية الإسلامية رأس حربة في معركة شيعية ضد السنة في العالم الإسلامي. وهي تدرك أن للسعودية دورها الكبير في هذا السياق، خصوصاً بعد الوهن الذي أصاب مصر من جهة، وتراجع قوة الإخوان المسلمين في المنطقة، وبعد تطبيع العلاقات بين دول وقوى عربية وإسلامية مع إسرائيل.

ثالثاً، تسعى إيران إلى عزل برنامجها النووي عن أي ملفات أخرى تتعلق بعلاقاتها مع دول الجوار. وهي أكّدت دائماً للسعودية وغيرها، واستعانت بأطراف عدة من بينها الصين، لتوضيح أن برنامجها النووي وبرامجها للصواريخ الباليستية لا تستهدف دول الجوار وفق الدعاية التي يروّجها الغرب.

رابعاً، تريد إيران تحقيق استقرار مستدام في منطقة الخليج، وهو أمر يحتاج إلى تسوية واقعية مع السعودية، تمكّنها من إشهار وتطوير علاقاتها الجدية مع بقية دول الخليج. كما تدرك طهران أن الرياض قادرة، بقوة، على المساعدة في تحقيق استقرار جدي في العراق وسوريا، وحتى في ساحات حليفة لها، كلبنان وفلسطين.

خامساً، تهتم إيران ايضا، بتطويق التدخل السعودي في شؤونها الداخلية. خلال جلسات التفاوض، عرض الإيرانيون على نظرائهم السعوديين الأدلة التي تثبت تورط السعودية استخبارتياً وتمويلياً وإعلامياً في الأحداث التي تشهدها إيران بين فترة وأخرى. علماً أن طهران تتفادى حمل هذا القميص علناً، كما تفعل الرياض بالحديث عن تدخل إيران في شؤون دول المنطقة، وهي لا تريد مساعدة السعودية أو غيرها في معالجة مشاكلها الداخلية، بقدر ما تريد من هذه الأطراف عدم التورط في مثل هذه الأحداث، لأنه سيكون لهذا التدخل ثمنه الكبير مع الوقت.

سادساً، تعتقد إيران أن لتطوير العلاقات مع السعودية تأثيراً كبيراً على النفوذ الأميركي في المنطقة، ويمكن أن يؤخر - أو ربما يعطل - المساعي لضم السعودية إلى برنامج التطبيع مع العدو، وهي تراهن على أن ابتعاد الرياض عن مشاريع التطبيع سيكون له أثره على الدول التي انخرطت في هذه المشاريع، وتشعر اليوم بأنها لم تجنِ أي مكاسب منها.

اي نتائج متوقعة؟

من خارج الدولتين، ثمة حسابات ورهانات وتوقعات تتعلق بتداعيات الاتفاق على ملفات المنطقة. وفي هذا المجال، يبدو واضحاً من معطيات وصلت الى جهات معنية، بأن ايران لم تدر ظهرها لمطلب المساعدة في معالجة ملف اليمن. لكن ما لا يعرفه كثيرون، هو انه خلال جولات التفاوض المباشر بين السعوديين وانصار الله، سواء في صنعاء والرياض او تلك التي تحصل برعاية مسقط، باتت السعودية تدرك الهامش الضيق الذي يمكن لايران ان تتحرك فيه في اليمن، وانه لا يمكنها ان تفرض على انصار الله خيارات تتناقض مع رؤيتهم. ولذلك سارعت الى عرض مشروع اتفاق يسمح لصنعاء السير قدما في مشروع حل. وفي هذا السياق، فقط، يصبح لايران دور جدي في تعجيل الامر.

أما في سوريا، فلم تبادر ايران أساساً الى حض دمشق أو منعها من اعادة التواصل مع أحد. لكن الرئيس بشار الاسد نفسه، وهو من له مصلحة باعادة الحرارة الى علاقات بلاده مع كل العالم، وضع استراتيجية تهدف، أولاً، إلى تعطيل اي محاولة لابتزازه. ولذلك، لا يبدي حماسة كبيرة للعودة الى جامعة الدول العربية، ولا يطرح الامر كحاجة ملحة. لا بل ان الاسد الذي يعرف تماماً محدودية تاثير الجامعة، يفضل السعي الى علاقات ثنائية ذات فعالية مع الدول العربية البارزة. وهو قادر على صياغة علاقات قوية مع السعودية ومصر والاردن والامارات، من دون ان يضطر الى علاقات مع قطر ودول أخرى توترت بقوة في الحرب ضده. أضف إلى ذلك أنه يرغب في اعادة تنظيم العلاقات الثنائية، من دون رهن ذلك بطلبات منه في ملفات اخرى. فهو لا يجد نفسه معنياً بموقف يناسب السعودية في اليمن، ولن يقبل نقاشا حول حزب الله في لبنان. وحتى في ملف الاخوان المسلمين الذين خاض معهم حرباً شرسة، فإنه يميز أولوية الملف الفلسطيني. فهو لم يقبل مصالحة حماس ليحوّلها ورقة مساومة مع الاخرين. أما في العراق، فيرى الاسد نفسه طرفاً معنياً لا طرفاً ثانوياً، وكذلك الأمر في لبنان، لكنه لا يجد نفسه مضطراً الآن لتحمل هذا العبء فيما اولويته اعادة اعمار سوريا وتنظيم موقعها في المنطقة.

وعليه، فان من ينتظر من اتفاق بكين نتيجة مباشرة على صعيد المعركة الرئاسية في لبنان، يكون قد قرأ بصورة خاطئة الاتفاق. لا السعودية ستغيّر موقفها الآن، ولا ايران تعتقد أن عليها الضغط على حلفائها في لبنان. وبالتالي، فان الخطوة المُنتظرة تتعلق بمراجعة مرتقبة من الرياض لكل ما قامت به في لبنان طوال عقود عدة، وخصوصاً في العقد الاخير.

تقرير

المعارضة: فرنجية ومعوض ضحيتا الاتفاق الإقليمي

> أولى إشارات الاتفاق السعودي - الإيراني وصلت إلى قوى معارضة حول ترتيب لانتخابات رئاسية سهلة. مع تخفيف الطرفين شروطهما المحلية. فلا مرشح للمعارضة ولا مرشح لقوى 8 آذار... فيما تبقى العبرة في رد الفعل الأميركي

هيام القصيفي

منذ اللحظة الأولى لصدور الإعلان السعودي - الإيراني، كان رد الفعل الأولي لدى حلفاء الرياض وطهران تريثاً في مقاربة نتائج هذا الإعلان وانعكاساته على لبنان، لا سيما أن إعلاناً بهذا الحجم يتطلّب وقتاً لفهم خلفياته وأبعاده، كما تفعل العواصم الغربية، من غير تسرع في استخلاص نتائجه. في الساعات التالية، بدت المعارضة مهتمة بمعرفة ما ينعكس على لبنان، عملياً، في مرحلة كانت تصلها مواقف سعودية متشددة من أي تسوية مع حزب الله في ما خص لبنان وانتخابات الرئاسة فيه. وعلى رغم يقين المعارضة بأن لبنان ليس بنداً منفصلاً، لأن التراتبية تقتضي وضع اليمن والعراق وسوريا ولبنان في بنود المتابعة الثنائية، علماً أن مؤشرات الحوار بين الرياض وطهران بدأت قبل مؤتمر «بغداد 2» الذي عقد في الأردن في كانون الأول الفائت، عندما أكد وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان استعداد بلاده للحوار مع إيران. حينها، كان لبنان من ضمن البنود الحوارية والكلام الجدي بينهما حول رئاسة الجمهورية والحكومة، لكن بقيت للبلدين حصة أكبر في ترتيب أوراق البلدين بما يضمن مصالحهما فيه، تمهيداً للانتقال إلى ملفات أخرى.

ما وصل إلى قوى أساسية في المعارضة، عبر أقنية إقليمية، بحسب ملامح أولى للاتفاق بصيغته الأخيرة، هو أن طهران والرياض اتفقتا على «تسهيل الانتخابات الرئاسية»، لكن مع تقدم كل منهما خطوة إلى الأمام. وهذا يعني، خلافاً لترويج بعض قنوات الثنائي الشيعي للاتفاق على أنه انتصار لمرشحهما، تخفيفاً من الطرفين للسقوف العالية التي كانت لا تزال تتصرف القيادات الحليفة لهما ضمنها. وانطلاقة الكلام الرئاسي تقتضي حواراً من دون تصلب، فلا السعودية تتمسك في ظل ترتيب التسوية بمرشح من فئة معارضي حزب الله، ولا إيران تتمسك بمرشح حليف لها. وأي حوار يقتضي التوصل إلى مساحة مشتركة يعني تخلي المعارضة عن مرشحها النائب ميشال معوض مقابل تخلي قوى 8 آذار عن مرشحها رئيس تيار المردة سليمان فرنجية. وفي ذلك ضربة سريعة لتبني الرئيس نبيه بري وللأمين العام لحزب الله ترشيح فرنجية، وتراجعاً لقوى المعارضة من قوات لبنانية وكتائب و«تجدد» عن ترشيح معوض. علماً أن رئيس حزب القوات سمير جعجع أعطى، أمس،

> لان الاتفاق الإقليمي تم من دون رضى واشنطن يستحيل التكهن كيف يمكن ان يمر اي اتفاق رئاسي مماثل بعيداً من تأثيراتها

أول إشارة عن احتمال التخلي عن معوض قائلاً «مستمرون في ترشيح ميشال معوّض في الوقت الراهن إلا أننا منفتحون على التشاور مع قوى المعارضة في أي اسم بديل لديه المواصفات المطلوبة ويمكنه توحيد صفوف المعارضة والحصول على 62، 63، 64 أو 65 صوتاً».

هذه الإشارات ستعيد القوى المعارضة والثنائي الشيعي وحلفاءه إلى المساحة المشتركة بين المرشحين الوسطيين، عبر مواصفات تتحدث عن شخصيات دستورية وقانونية وغير حزبية مقبولة من معظم الأطراف. وترى المعارضة احتمال مطابقتها مع النائب السابق صلاح حنين، الذي يسوّق له رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط، ولا يجد ممانعة لدى أطراف في المعارضة، وبعض قيادات في قوى 8 آذار. ما يؤدي حكماً إلى تطيير ترشيح قائد الجيش العماد جوزيف عون وأسماء أخرى تدور في فلك الطرفين.

ولأن التفاهم حول تسهيل الرئاسة يعني كلاماً جدياً في المواصفات والشخصية، فإنه يشمل كذلك الكلام عن الحكومة. إذ تتمسك السعودية بأن يكون المرشح لرئاسة الحكومة أيضاً من خارج أي مقايضة، وهي ما زالت عند موقفها بعدم الدخول في بازار حول رئاسة الحكومة في تسوية تضمن رئيساً لست سنوات، لكنها لا تضمن رئيس حكومة للفترة نفسها كون رئيس الحكومة خاضعاً لمتغيرات سياسية مختلفة. وهذا يعني أن أي مقايضات من تلك التي طرحت سابقاً لا تزال مرفوضة.

هذه المعلومات الأولية يقابلها تربث وأسئلة عن كيفية ترجمة هذا الاتفاق لبنانياً، بعيداً من الموافقة الأميركية عليه. فمن الصعب تصور انتخابات رئاسية من دون غطاء أميركي، ولأن الاتفاق الإقليمي تم من دون رضى واشنطن، من المستحيل التكهن كيف يمكن أن يمر أي اتفاق مماثل بعيداً من تأثيراتها، ومن المرجح أن تقف واشنطن بالمرصاد لكل مفاعيله من الصين إلى المنطقة ولبنان ضمناً. وهذا من شأنه أن يثير المخاوف ضمنياً من محاولات عرقلة ترتيبات تسووية في لبنان، الأمر الذي قد يعيده ساحة تجاذبات أميركية - إيرانية - سعودية. وهذا ليس أمراً سهلاً على المعارضة لأنه يضعها أمام خيارات حساسة في المفاضلة بين تأثيرات واشنطن وإرادة السعودية وخياراتها الإقليمية، وانعكاس ذلك عودة التوتر الأمني ومفاعيله في ساحة كانت واشنطن لا تزال ترعى استقرارها. ما يضع على المحك الوضع السياسي والأمني بعد الاتفاق الإقليمي في انتظار مزيد من بلورة اتجاهاته.

(هيثم الموسوي)

تقرير

استئناف الاستجواب الفرنسي لسلامة

رلى ابراهيم

تعود إلى بيروت خلال ساعات القاضية الفرنسية أود بوروزي للاستماع إلى حاكم مصرف لبنان رياض سلامة أمام قاضي التحقيق الأول في بيروت شربل أبو سمرا. وبحسب استنابة قضائية حولها مدعي عام التمييز القاضي غسان عويدات إلى أبو سمرا، فإن بوروزي ترغب بالاستماع أيضاً إلى شقيق الحاكم رجا سلامة ومساعدته ماريان الحويك. جلسات الاستجواب الرئاسية في لبنان، يكون قد قرأ بصورة خاطئة الاتفاق. لا السعودية ستغيّر موقفها الآن، ولا ايران تعتقد أن عليها الضغط على حلفائها في لبنان. وبالتالي، فان الخطوة المُنتظرة تتعلق بمراجعة مرتقبة من الرياض لكل ما قامت به في لبنان طوال عقود عدة، وخصوصاً في العقد الاخير.

بوروزي، أشارت مصادر قضائية مطلعة إلى عدم وجود قاض ألماني نتيجة نقل المدعي العام المكلف بهذه المهمة من منصبه، مستبعدة حضور أحد من السفارة الألمانية «نظراً إلى تعارض حضور مدنيين مع القانون». زيارة بوروزي ستؤدي، بحسب المصادر، إلى تأجيل التحقيق المحلي الذي يجريه القاضي أبو سمرا الذي

> استجواب القاضية الفرنسية للحاكم يرجحُ استجوابه في التحقيق المحلي

كان مقرراً أن يعقد جلسة استجواب لسلامة الأربعاء المقبل، كما حددها القاضي نفسه غداة ادعاء المحامي العام الاستئنافي القاضي رجا حاموش على سلامة وشقيقه رجا والحويك وكل من يظهره التحقيق بجرائم اختلاس وتبييض أموال وتهرب ضريبي وتزوير وإثراء غير مشروع وإحالته الملف إلى أبو سمرا. لكن تزامن موعد جلسة الاستجواب مع حضور القاضية الفرنسية من المتوقع ألا يبقى متسعاً من الوقت لقيام أبو سمرا بالاستجواب، المحلي والفرنسي. علماً أن التحقيق يصبّان في الخانة نفسها وهي تورط حاكم مصرف لبنان بعمليات اختلاس وتبييض أموال من مصرف لبنان عبر شركة «فوري» المملوكة من شقيقه، من خلال حسابات مصرفية في عدة دول أوروبية. ويحتم القانون الفرنسي على بوروزي استجواب سلامة قبل اتخاذ أي قرار بحقه أو وضعه كما صديقته الأوكرانية آنا كوزاكوفا mise en examen. ويشكل التحقيق الفرنسي جزءاً من تحقيقات أخرى في الإطار نفسه في عدة دول أوروبية أبرزها بلجيكا والمانيا ولوكسمبورغ وسويسرا. وقبيل فترة وجيزة، بدأت الإجراءات الرسمية في سويسرا ضد مصرفيين متورطين بتبييض أموال ناتجة من عمليات فساد قام بها سياسيون لبنانيون. علماً أن «هيئة مراقبة السوق المالية السويسرية» (فينما) بدأت قبل أشهر التحقيق مع 12 مصرفاً سويسرياً مشتبهاً بتورطها في التحويلات التي أجراها كل من رياض ورجا سلامة عبر حساب مصرف لبنان أو عبر حساباتهما الشخصية أو حسابات شركات يملكان الحق الاقتصادي فيها، تتراوح قيمتها بين 300 و500 مليون دولار.

تحقيق

«البيارتة» في «زمن الغبن»: «زعامات» ما بعد الحريري

لم يعش «البيارتة» يوماً على «أحادية سنية». وهذا ما يحصل اليوم، في ظل تنامي الجمعيات والشخصيات التي تحاول أن «تقش» الأرض بالسياسة والمال، في غياب الزعيم الأقوى

لينا فخر الدين

شاء القدر دائماً أن يخسر «البيارتة» زعماءهم باكراً. ما كادوا يعلّقون صور الرئيس جمال عبد الناصر حتى مشوا في جنازة رمزيّة له جابت الأحياء الضيّقة لمدينتهم. وساروا خلف نعش الرئيس رفيق الحريري بمجرد أن رفعوا صوره في منازلهم. قبل ذلك، مُنوا بهزيمة خروج منظمة التحرير الفلسطينيّة وخسارة «ظهر» استندوا إليه دوماً: ياسر عرفات، مع إبعاد قسري لـ«القبضاي» إبراهيم قليلات.

صحيح أن «عزوتهم» بقيت في بيوتات سياسية وشخصيات كسليم الحص وتقي الدين الصلح وصائب سلام... إلّا أنّها لم تكن كافية لملء خوائهم السياسي والعاطفي، إذ وحدها العصبيّة البيروتيّة ما جمعتهم بهم.

أهل بيروت ليسوا من «المستضعفين الجُدد»، يقول سياسي من أبناء العاصمة. إذ إنّ «اختلال التوازن السنّي ليس طارئاً علينا. لطالما شعر البيارنة بالغُبن» الذي «ساهم الوجود السوري في تعميقه». فلا أهل العاصمة عرفوا صياغة تفاهم مع المسؤولين السوريين، ولا هؤلاء الأخيرون تعلّموا قواعد التّعامل معهم. هكذا بقيت العلاقة ملتبسة رغم الجهود التي بذلها كثر من العقلاء من الطرفين.

يعرف «البيارتة» أن الـ«علّة» تكمن في أنّهم عاطفيون. كل الموجات السياسيّة التي لحقوا بها كانت موجات شعبيّة أخذتهم إليها العاطفة أكثر من العقل، فتأثر مزاجهم تارةً بالمدّ المصري وطوراً بالجزر الفلسطيني، إلى أن حطّت الحرب أوزارها فكانت للمملكة العربيّة السعوديّة حصة الأسد في ميولهم السياسيّة. لم «يتعلّم» أهل بيروت كيف ينضوون في أحزاب عقائديّة ذات هيكليّة مؤسساتيّة، فكانوا دائماً أقليّة في الأحزاب الأيديولوجيّة، وفضّلوا الأهواء على الانتماء. وهذا ما فهمه رفيق الحريري جيّداً. أنشأ تيار المستقبل من دون أن «يتعب» عليه أو يفعّل هيكليّته. غلّب الحريري ما يُريده أهل العاصمة منه: كاريزما قويّة لشخصيّة ذات ثراء فاحش وغطاء عربي «على مد العين والنظر». كان يكفيه أن يحمل لقب «اللي عمّر بيروت» حتّى يتحوّل إلى زعيم لعاصمة لا تتقبّل «الغرباء». ابن صيدا صار بيروتياً أصيلاً، ليس على الأوراق فحسب. أدرك الرجل المحنّك أن البيارتة يُفضّلون التعالي مع «أبناء جلدتهم» فجمع حوله رموزاً بيروتية: أبو طارق العرب كان «لولباً» في شوارع بيروت يُتابع «الصغيرة والكبيرة» ولا يترك شاردة. طلال ناصر «بيّ الفقير» يُلاحق الطلبات ويعتب في حال عدم تلبيتها. سليم دياب يُنهك من الملفات الواردة إلى مكتب الخدمات الاجتماعيّة، ومعه بشير عيتاني: «كراتين الإعاشة»، والأقساط المدرسيّة والمساعدات الماليّة. وفي كل مرة كانت فيها أسهم الحريري تتراجع، كان الرّجل يعرف الدهاليز التي تعيد المياه إلى مجاريها... ولو بالاستعطاف. هذا ما حصل عام 2000، عندما «تأبّط» بيروت دفاعاً عن الرجل الذي نُكال لرجاله اتهامات على خلفية «تنكة الزيت».

كان ناخبو «أبو بهاء» معروفين: أولئك الذين يسيرون خلفه باعتباره رمزاً يُعيد السنّة إلى الخريطة ويحملهم إلى القمة، ومنتفعون، وقسم من رجال المال والأعمال وميسوري الحال الذين يُشكّلون نحو 35% من أهالي بيروت. هؤلاء لم يكونوا يوماً قريبين من دوائر القرار وظلّوا بعيدين عن الأضواء، لكنهم كانوا دوماً إلى جانب الحريري في الاستحقاقات. عقليّة رجل الأعمال تجمعهم والثقة بـ«الزعيم القوي» تسيطر على قراراتهم.

الحريري الأب: «down» سريع

بعد اغتيال الحريري الأب، أتى الحريري الابن. الشاب «الفريش» عوّض «البيارتة» عن الشعور بالمظلومية. تربّع في قلوبهم باعتباره «ابن الرئيس الشهيد»، وجاءت «الضربة الكبرى» عندما أخذ الحريري تسوية انتخاب ميشال عون رئيساً للجمهوريّة بصدره وألحقها بموافقته على قانون انتخابي أطاح الكثير من المقاعد الحريريّة. خسر الحريري المنتفعين وكذلك الطامحين إلى أن تضع الطائفة يدها على مواقع السلطة والقوة. لم يخفِ بعض هؤلاء «غصّتهم» مما تشهده الأزقّة الشيعيّة في العاصمة من

> **مالئو الفراغ يتكئون على الحريري وخصومة حزب الله وفتح حنفيات الخدمات**

فائض قوة، فاختاروا الانضمام إلى «سرايا المقاومة».

السعودية تضرب في العمق

لم يكن ينقص «البيارتة» إلا الخلاف الذي وقع بين الحريري والسعودية. هم الذين اعتادوا التعامل مع الحريري السعودي كوجهين لعملة واحدة، بات لزاماً عليهم اختيار أحدهما. ضاع أهل العاصمة بين مزاجهم العربيّ وعاطفتهم تجاه «ابن الشهيد»، ليصبح طبيعياً أن تُمزّق صورة وليّ العهد السعودي محمد بن سلمان في حيّ بيروتيّ وتُرفع له صورة في زقاق آخر. الارتباك نفسه عبّرت عنه نتائج الانتخابات النيابية الأخيرة. صحيح أن الصناديق في العاصمة (وبقية مناطق السنّة) لم تفرز قيادة سنية تحلّ محل الحريري، إلا أن دعوة الحريري إلى المقاطعة لم تؤثّر على نسبة التصويت التي شهدت ارتفاعاً. عملياً، وجد المنتفعون مكاناً لأنفسهم في ظل التنافس المالي بين اللوائح، واصطفّ معظم رجال المال والأعمال خلف «الوجوه الجديدة» بعدما كانوا قد أغلقوا الباب خلف الحريري، حتى قبل اعتكافه. كان ذلك واضحاً في الانتخابات البلديّة عام 2016 التي كادت أن تطيح «اللوائح الحريريّة».

خريطة بيروتية جديدة

ولأن «البعيد عن العين» بعيد عن التأثير، مهما كان موقعه في القلب، غيّرت نتائج الانتخابات النيابية في الخريطة البيروتيّة وأفرزت توازنات جديدة. في ظل الفراغ الحريري، يحاول كثيرون ملء الشغور. بعضهم بالاتّكاء على الإرث الحريري نفسه، وبعضهم الآخر على اللعب على وتر خصومة حزب الله. نبيل بدر ليس طارئاً على بيروت. ضحكت، من دون أن يجد «غير الحريريين» حصاناً بيروتياً يأكل الأخضر واليابس. توزّعت موازين القوى الجديدة بين شخصيّات وجمعيّات، وفُتحت «شهيّة» بيروتيين كثر للعمل السياسي و«الاجتماعي». صناديق الاقتراع «فرّخت» سياسيين جُدداً من دون «مايسترو»، وخصوصاً مع ضياع دار الفتوى في الخلاف بين الحريري والسعوديّة وإخفاق ابن عائشة بكّار مفتي الجمهوريّة الشيخ عبد اللطيف دريان في «كمش» أحياء المدينة. الإخفاق نفسه انسحب على اتحاد العائلات البيروتية الذي يتخبّط في نزاعاته ربطاً بخلاف الحريري والسعوديّة، من دون أن ينجح في تكوين «شخصيّة مستقلّة».

شخصيات جديدة

في ظل الفراغ الحريري، يحاول كثيرون ملء الشغور. بعضهم بالاتّكاء على الإرث الحريري نفسه، وبعضهم الآخر على اللعب على وتر خصومة حزب الله. نبيل بدر ليس طارئاً على بيروت. شخصيّة سياسيّة غير مستفزّة ولا يمكن لحزب الله وضعه «في الجيب»، ما يُريح أبناء العاصمة الذين تتدفّق عليهم مساعدات رئيس نادي الأنصار، إضافة إلى محاولته مساعدة بعض المؤسسات كدار الأيتام.

خلافاً لبدر، يجهد وضاح الصادق إعلامياً بـ«يقطف» شعبية بين من يكنّون عداء لحزب الله. وهو يعرف كيف يكون قريباً من الشارع: مكتبه مفتوح، ورقم هاتفه يوزّع لمن يشاء، ومساعداته أيضاً. فيما يأخذ كثيرون عليه أنّه «ينام على يد» حزبَي الكتائب والقوات ما يخلق له كثيراً من الحساسيّات. صحيح أنّه لا يمكن المقارنة بين ثروة النائب فؤاد مخزومي وأحمد هاشميّة، إلا أنّ الأخير يعرف تماماً كيفيّة تسخير أمواله في المشاريع. جمعيّتا «إمكان» و«بيروت للتنمية الاجتماعية» يتردد أنّ موازنتهما السنويّة تتعدّى 600 ألف دولار، وتعملان كـ«الجرافات» في العاصمة. لم يتّكل الرجل على ثروته، وإنّما نسج علاقات مع جمعيات المجتمع المدني ونجح في «جذب» أموالها إلى مشاريعه. وقّاوه للحريري يعني الكثير لأبناء بيروت الذين يتعصّبون له، وخصوصاً مع محاولته تقديم «الغطاء الأمني» لكثيرين من «قبضايات الشوارع». وعليه، صارت لهاشميّة الحيثيّة التي تُعدّ الأقوى، فيما ضياعه في الوصول إلى «هويّته السياسية» يُضعفه، ومعادلة إمساك العصا من الوسط لا يمكن أن تستمر طويلاً، فلا هو قادر على فتح الأبواب السعوديّة مع تقرّبه إلى الحريري، ولا هو قادر على ترك رئيسه الذي تفوّق عليه.

الأمر نفسه ينسحب على الوزير السابق محمّد شقير، الذي أرجأ حفل إعلان حزبه الجديد حتى لا يتضارب موعده مع موعد وصول الحريري إلى بيروت ويسيء الأخير فهمه. يشير البعض إلى أنّ قواه تكاد تكون خائرة في المرحلة الأخيرة، ربطاً بموقف السفارة السعودية الذي لم يُحسّنه على «اختراق الساحة» بعدما فهم عكس ذلك سابقاً. لذلك، تقلّصت المساعدات التي كانت تتدفق إلى «البيارتة» عبر جمعيّته «بيروت للخير» من أدوية ومساعدات اجتماعية ومدرسيّة، خلال الأسابيع الماضية. فيما يردّد أنه يُعيد بناء مجموعته اللصيقة التي سيخوض بها معاركه السياسية المقبلة. رغم ذلك، لا يزال شقير مستمراً في عمله السياسي ولقاءاته الدوريّة مع شخصيات بيروتية فاعلة على الأرض.

هذا أيضاً ما يفعله وزير الاقتصاد في حكومة تصريف الأعمال أمين سلام. هو لا «يسخي» على المساعدات الاجتماعيّة، لكنّه «يتكارم» خلال لقاءاته مع بعض الشخصيات البيروتية. هو يجهد لاستقطاب بعض الفاعليات، ونجح فعلاً في «لمّ» بعض المقربين من الرئيس فؤاد السنيورة، ولكنّ كثيرين لا يعوّلون على أي دور له كونه بعيداً عن الشارع.

(هيثم الموسوي)

عودة العز إلى المقاصد

تسير جمعيّة الإرشاد والإصلاح كـ«السلحفاة» وسط «عمالقة» المال والسياسة. «الزخم القطري» وحده لا يُمكّنها من تغطية الحاجات البيروتية، وإنْ كان ما يُميّزها عن غيرها من الجمعيّات هو تنظيمها الحديدي وعملها السابق في السياسة وحملات المساعدات الاجتماعيّة التي لم تتوقف يوماً. فيما نجحت في «فك ارتباطها» مع تيار المستقبل خلال الانتخابات النيابيّة الأخيرة، ملتصقةً بمن يشبهها إيديولوجياً: الجماعة الإسلامية.

من جهتها، نجحت جمعيّة المقاصد في إثبات نفسها. وجود رجل الأعمال فيصل سنو على رأسها غيّر المعادلة، لتبدأ التعويض عن «كسرها» المالي. ليس المال وحده ما يُضيفه سنو إلى «المقاصد»، بل يمتلك علاقات عربيّة ودوليّة متشعّبة مكّنته من الحصول على دعم مالي دوري من السعوديّة. ما يُريده سنو فعلياً بعد عملية «تنظيف» بيته الدّاخلي هو الانتقال إلى السياسة والمشاركة في صناعة القرار. هذا ما يبدو واضحاً من تنظيم «المقاصد» للقاءات سياسيّة شهرياً، آخرها فتح منبر «المقاصد الثقافي» لمحاضرة ألقاها الأسبوع الماضي السفير نواف سلام.

«المقاصد» تتحوّل رويداً رويداً إلى صالون سياسي «يُغطي» على الصالونات السياسية البيروتيّة التي يقيمها البعض كالرئيس فؤاد السنيورة ورئيس تحرير جريدة «اللواء» صلاح سلام.

وتُحاول جمعيّة «بادر» أن تشق طريقها بعد أكثر من سنة ونصف سنة على تأسيسها في زحمة «أخطبوطات» المال. وهي تتّكل على اشتراكات أعضائها المغتربين لسدّ حاجات البيارتة من خدمات ومساعدات وإقامة النشاطات الثقافية والفنيّة والرياضيّة. بعض مؤسسيها من الشباب المغمورين في عالم السياسة، فيما آخرون من الجيل المخضرم الذي كان ينتمي سابقاً إلى 8 آذار و14 آذار، إلا أنّها تُحاول أن تجمع التناقضات في ظلّ الأوضاع الحالية، مع انفتاحها على كل القوى، وتتحضّر للمشاركة في الاستحقاقات كالانتخابات البلدية والنيابيّة. كما تجهد إلى أن لا تكون جزءاً من المحاور مع امتلاكها رؤيتها اللبنانية والعربيّة، و«تتمنى على الدول العربية أن تُساعد الشعب السوري حتى تعود سوريا إلى الحضن العربي بمعزل عن الخلاف مع النظام، تماماً كرهانها على علاقات مميزّة بين السعودية ولبنان»، وفق ما يردد كوادرها الذين تتلقى جمعيتهم مساعداتٍ مباشرة من «مؤسسة الملك سلمان للإغاثة».

المستقبل يخوض معركة داخل «العائلات البيروتية»
أحمد الحريري: بدنا «التار»!

مساعي التوافق داخل اتحاد جمعيات العائلات البيروتية، مستمرة، فيما يُرجّح البعض أن تنتهي نهاية «دراماتيكيّة»، وخصوصاً مع اتّجاه بعض الشخصيّات المحسوبة على الأمين العام لتيار المستقبل أحمد الحريري إلى لجم أيّ طرح توافقي

يُحمّي تيار المستقبل سكينه بهدوء لـ«تخليص» حسابات الانتخابات النيابيّة الأخيرة. الصفح عمّن تمرّد على قرار الرئيس سعد الحريري بمقاطعة الاستحقاق لم يعد من «شيَم» التيّار. هذا ما يبدو واضحاً من تعامل «الحريريين» مع انتخابات اتحاد جمعيّات العائلات البيروتيّة التي يفترض إجراؤها يوم الجمعة. ما يؤرق الأمين العام للتيّار أحمد الحريري هو كيفيّة «كسر شوكة» رئيس «الاتحاد» الحالي محمّد عفيف بموت والرئيسين السابقين محمّد أمين عيتاني ومحمّد خالد سنو ثاراً من أصطفافهم خلف الرئيس فؤاد السنيورة في انتخابات 2022.

«يلح» الحريري قول النائب فؤاد مخزومي خلال لقاء لفاعليات بيروتية قبل أيام بأنّ تيار المستقبل «مرحلة وانتهت»، وأنّ «النتيجة الجيّدة التي أفرزتها الانتخابات هي وجود نواب من العاصمة لا ينتمون إلى التيار». وصل هذا الكلام إلى «البريد الأزرق» فقرّر التعامل معه كأنه لم يكن، إذ لا يمانع «الحريريون» بالقفز على حساسياتهم تجاه رئيس حزب الحوار الوطني، وربما التحالف معه وتلبية مطالبه، لأنّ الأولويّة هي ردّ الصاع لـ«تريو الرؤساء».

لذلك، ما إن تنامى إلى «الحريريين» أن الرؤساء ينوون تشكيل لائحة مطعّمة بمرشحين يدورون في فلك «المستقبل» (كوليد دمشقيّة وعدنان المصري ولينا دوغان...)، حتّى استنفر «التيّار» وبدأ اتصالاته لثنيهم عن الترشّح. ويقول متابعون إن بعض هذه الاتصالات تضمّن أسلوباً «مُلطفاً» من الترغيب والترهيب، إذ إن البعض ذُكّر بوظيفته في القطاع العام، والبعض الآخر بالانتخابات البلدية والاختياريّة التي يسعون إلى المشاركة بها. وتبلّغ بعض ثالث بوضوح أن قرار القيادة واضح بعدم فتح باب التفاوض مع «تريو الرؤساء» تحت أي ظرف.

صحيح أنّ بعض «المستقبليين» يلمّحون إلى وجود غطاء من سعد الحريري لقراراتهم، إلا أنّ ما يحصل يشي بعكس ذلك. ففي وقت يُحاول فيه المقرّبون من أحمد الحريري «خربطة» أيّ محاولة توافقية بين الفرقاء، يسعى رئيس جمعيّة بيروت للتنمية الاجتماعيّة أحمد هاشميّة إلى التوافق، ويتصل بالمتابعين المقرّبين من المستقبل لحثّهم على تخفيف الاحتقان مع الـ«تريو»، ولكن من تحت الطاولة، حتى لا يظهر هاشميّة كأنه يعمل بأجندة تُعارض أجندة «الشيخ أحمد».

مساعي هاشميّة ليست فقط رغبة بـ«الحرتقة» على أحمد الحريري، وإنما تستند إلى دراسة لواقع الأرض. إذ إنّ المستقبل متحالفاً مع مخزومي ومستقلّين لن يتمكّن من إلحاق الهزيمة بـ«تريو الرؤساء» وخصوصاً أنّ عمليّات التشطيب من قبل الفريقين متوقّعة، وبالتالي ستُصبح النتائج متقاربة ولن يتمكّن أيّ فريق من الإتيان برئيس أو حتى هيئة إداريّة محسوبة عليه بأكثريتها، ما سيزيد الخلافات ويُعرقل العمل طوال فترة الولاية الجديدة.

لذلك، أعاد التشنّج نهاية الأسبوع الماضي خلط الأوراق داخل «الاتحاد»، وتداعى مستقلون إلى اجتماع السبت في «غلايبني فيلاج»، حُضره أكثر من 20 مرشحاً محسوبين على الطرفين. اللقاء «أعاد الحياة» إلى مساعي التوافق التي يعمل عليها أكثر من طرف، وخصوصاً أنّ بعض الكلمات أشارت إلى ضرورة عدم الذهاب نحو «معركة كسر عظم» ستكون عائلات «الاتحاد» على اختلاف انتماءاتها الخاسر الأكبر فيها. وعلمت «الأخبار» أن اجتماعاتٍ مكثفة عقدت أمس بين جلال كبريت عن تيار المستقبل،

> **المستقبل متحالفاً مع مخزومي ومستقلين لن يتمكن من إلحاق الهزيمة بـ«تريو الرؤساء»**

وفوزي زيدان عن مخزومي، ومحمّد خالد سنو عن رؤساء الاتحاد المتعاقبين، من دون التوصّل إلى نتيجة محسومة، وخصوصاً مع تمسّك المستقبل ومخزومي بأن يكون محيي الدين كشلي رئيساً للائحة، فيما يصرّ «تريو الرؤساء» على اسم وائل التنير، وبحماسةٍ أقلّ طرح اسم عبد الرحمن الحوت.

وفي حال عدم نجاح هذه المساعي، يشير متابعون إلى أنّ الأرجح أن يُشكّل الرؤساء لائحة يرأسها التنير، وتطعّم بمستقلّين، لتنافس لائحة يرأسها كشلي بدعم من مخزومي والمستقبل وحركة المستقلين. وإذا كان البعض قد أشار إلى أن مخزومي اشترط أن يكون قريبه باسم نعماني نائباً للرئيس، فإن البعض يؤكّد أن نائب الرئيس سيكون من حصة المستقلين وتحديداً الكاتبَ عماد حاسبيني، وخصوصاً أن رئيس حزب الحوار الوطني اشترط أن يكون له ممثل في صندوق الاتحاد حتّى لا تتكرّر حوادث الاختلاس.

واقنع مخزومي هؤلاء بنظريته حينما أشار إلى أنّه لن يُقدّم مساعدات ماليّة إلى «الاتحاد» إلا إذا كان الصندوق في عهدة أحد المقرّبين منه!

ل. ف

تقرير

إضراب المدارس الرسميّة مستمرّ في الثانويات فقط

الأساتذة المعارضون مطالَبون بخطّة عمل

فؤاد بزي

يدخل معظم أساتذة الثانوي، الشهر الثالث من الإضراب، وحدهم من دون أيّ غطاء نقابي على مستوى الهيئة الإدارية لرابطتهم التي أنهت تحرّكها، «واضاعت 35 يوماً تدريسياً فعلياً، أي نصف المدّة المتبقّية لنهاية العام الدراسي، بلا مكتسبات» بحسب الأساتذة. لا مجال للنقاش في أمر واضح وضوح الشمس، إذا احتُسبت الأمور بالورقة والقلم، لذا يعلن الأساتذة صراحةً «عجزهم عن الاستمرار في تمويل التعليم الرسمي من مدّخراتهم، أو ببيع ممتلكاتهم من سيارات وقطع أرض في القرى، بعد 3 سنوات على الأزمة». النتيجة أنّه لا تعليم هذا الأسبوع أيضاً في معظم الثانويات، بل اعتصامات للأساتذة بشكل لا مركزي في المناطق، تنطلق غدا من أمام مبنى وزارة التربية في بيروت، ومراكز المناطق التربوية في المحافظات عند الساعة العاشرة والنصف صباحاً.

الأساسي يعود

يقابل إضراب الثانوي شبه عودة للتدريس في مدارس التعليم الأساسي، مع عودة التلامذة بشكل متدرّج إلى صفوفهم للأسبوع الثاني على التوالي، على إثر تعليق روابط التعليم مجتمعةً إضرابها في السادس من آذار، ما أدّى إلى رجوع معظم أساتذة الملاك والتعاقد في المرحلة الأساسية إلى التدريس. ومن لم يعد منهم الأسبوع الماضي، يقول: «سنرجع رغماً عن إرادتنا، ولو لم نحصل على أيّ شيء، وفوقها سننتظر الاستجوابات عن إضرابنا المنفرد، ولكن لا يمكننا المحاربة وحدنا». وتسجّل هذه العودة استثناءً كبيراً على مستوى منطقة عكار التربوية، حيث تصرّ غالبية الأساتذة على الاستمرار في الإضراب وإقفال المدارس.

هذه الشرذمة يعيدها أمين سرّ اللجان النقابية التربوية ركان فقيه، لـ«وجود كتل غير متراصّة في التعليم الأساسي، فالأساتذة منقسمون بين ملاك وتعاقد، وهناك رابطة للجهة الأولى، و3 لجان متابعة للجهة الثانية»، داعياً في الوقت ذاته إلى «بناء علاقات مميّزة مع الأهل، فموقفهم هو الثغرة الأساسية التي لا يُعمل عليها أبداً». وعن مصير العام الدراسي، يبدي فقيه خشيةً من أن يؤدي «استمرار الإضراب إلى طبقية في التعليم، إذ لا يتلقّى تلميذ المدرسة الرسمية تعليماً جيّداً»، ويختم بضرورة «إعادة النظر، وتوحيد صفوف الملاك والمتعاقدين والأهل، كي لا يكون الأساتذة مكشوفين اجتماعياً».

طلبات تسليف

المصرّون على الإضراب من الأساتذة على موقفهم، يعتذرون إلى التلامذة وأهاليهم، ويرون أنّ «الأولوية ليست في تسيير العام الدراسي، بل في إيجاد الغذاء والدواء لبيوتهم، فلن يتمكن الأستاذ من التعليم بشكل لائق وتفكيره محصور بربطة الخبز»، ويشيرون إلى «حتمية استمرار الإضراب، فأيّ من المطالب التي طُرحت في بدايته لم تتحقّق». الأساتذة مكشوفون صحياً، وبدل النقل لم يتغيّر سوى على الورق مع وعد بجعله 5 ليترات يومياً، إلا أنّ اللجنة الوزارية المكلّفة بوضع الدراسة لم تجتمع، حتى منصة صيرفة التي يطالب الأساتذة بتثبيتها على 15 ألفاً في ارتفاع مستمر، ما يجعل من الرقم الأخير عبارةً عن مزحة ثقيلة، مع وصول تهاوي قيمة الليرة عليها إلى حدود الـ73 ألفاً، بعود راتب الأستاذ المضاعف لينزل تحت عتبة الـ100 دولار.

وفي المقابل، لا تقدّم الدولة ممثلةً بالحكومة ووزارة التربية سوى الوعود، وطلبات التسليف وتقديم التضحيات من موظفيها، وتنجح في وضعهم في مواجهةٍ مباشرةٍ مع الرّأي العام بعد تحميلهم مسؤولية ضياع العام الدراسي على ما يقارب الـ400 ألف تلميذ في القطاع الرّسمي، في حين أنّها تتفرّج على أوجاعهم وتدّعي الإنجازات، وتروّج للأخبار الكاذبة، كحسم بعض أهل التربية «عدم حاجة أساتذة الملاك إلى بدلات نقل مجزية كونهم يسكنون في محيط الثانويات»، بينما الواقع على الأرض يجافي كلامهم بشكل تام، إذ يندر وجود أستاذ لا يحتاج إلى وسيلة نقل للوصول إلى مركز عمله، عدا سكّان القرى الذين يقطعون عشرات الكيلومترات بين المناطق ذهاباً وإياباً، بشكل يومي.

شراء للأساتذة؟

وآخر إنجازات وزارة التربية تمثّل ببيان الوزير عباس الحلبي الذي يدّعي صرف «مبالغ بالعملة الأجنبية لـ57 ألف مستفيد من الأساتذة والعاملين في الحقل التربوي»، في حين أنّها لم تصل إلّا إلى المديرين على شكل 150 دولاراً إضافية عمّا كان أُقرّ في القرار 147/م، و100 دولار لمعظم المتعاقدين، من دون غالبية أساتذة الملاك. وهذه العملية على سهولتها، تشوبها الكثير من المشكلات، إذ تنتشر أخبار وصول الرسائل على أرقام هاتفية مغايرة لأرقام الأساتذة، عدا هزالة المبلغ الذي لا يزيد عن 100 دولار، «يعتقد الوزير والروابط أنهم سيشترون بها الأساتذة»، بحسب أحد النقابيين.

هل من برنامج للمعارضة؟

في مقابل إصرار غالبية أساتذة التعليم الثانوي على المواجهة، يظهر لدى بعضهم توجه آخر يطالب القوى المعارضة للرابطة بـ«تنظيم صفوفها والإعلان عن قيادتها وبرنامجها بشكل واضح، والتوقف عن تحميل المسؤولية للروابط». ويضيف أصحاب هذا التوجه أنّ «الخاسر الأكبر من الصراع هو التلميذ»، طارحين تساؤلات على شاكلة «كيف ومتى يعوّض ما فات من العام الدراسي، وخاصة أن أفق العودة إلى المدارس غير واضح المعالم والتواريخ»، ويتخوّفون من وقوع «سابقة لم تحدث طوال الحروب التي توالت على لبنان، وتتمثّل بضياع سنة دراسية كاملة على الطلاب»، ما يعني برأيهم «أنّنا اليوم في وضع تربوي أسوأ من بداية الحرب عام 1975، ومن الاجتياحات عامَي 1978 و1982، إذ بقيت المدارس تعمل حينها، أمّا اليوم، فالتعطيل شامل».

يعلن الأساتذة عجزهم عن الاستمرار في تمويل التعليم الرسمي من مدّخراتهم (مروان بو حيدر)

تقرير

انتخابات رابطة «اللبنانية»: استعادة ثقة أم «هيئة معيّنة»؟

فاتن الحاج

على عكس الفتور الذي ساد انتخابات مجلس المندوبين في الجامعة اللبنانية، بلغت نسبة الاقتراع في انتخابات الهيئة التنفيذية نحو 84%، إذ اقترع 120 أستاذاً من أصل 143 مندوباً. إلا أن حشد الأحزاب لمندوبيها، لم يمنع مرور الاستحقاق هادئاً، إذ قضى تكريس «التفاهمات» بين القوى الحزبية المتصادمة، على أي فسحة للتغيير، ففازت اللائحة «التوافقية» بالمقاعد الـ 15 للهيئة، فيما أخفق «الأساتذة المستقلون» الأربعة وهم: علاء غبث، وفاء نون، كمال بيضون وكامل صالح في معركة الأصوات المعترضة لإسقاط التزكية الطائفية والمذهبية و«تحاصص الأكثرية».

لم يتوهم هؤلاء المرشحون الفوز، فاختراق الجدار سيبقى أمراً مستعصياً على ما يبدو، إنما هالهم ما وصلت إليه جامعتهم الوطنية من «انحدار، بات معه مرعباً أن يصبح الحديث عن الحصص حقاً طبيعياً، فيما بدعة المداورة تجيز لفئة من الأساتذة، تارة تكون مسيحية وطوراً مسلمة، أن تختار رئيس الأداة النقابية لجميع الأساتذة».

رابطة «توافقية»

هذه المرة، كان التوافق بين المكاتب التربوية للأحزاب على تمثيل أعضاء الهيئة الـ15 كالآتي: 5 أعضاء لتيار المستقبل، 4 لحركة أمل وحزب الله، واحد للحزب التقدمي الاشتراكي و3 أعضاء للفروع الثانية «المسيحية» التي تختار أيضاً الرئيس. وثمة اتجاه لأن يكون الرئيس السابق لمجلس المندوبين، أنطوان شربل، الأوفر حظاً لتولي رئاسة الهيئة التنفيذية بعدما حصل على العدد الأكبر من الأصوات: 113 صوتاً من أصل 120 مقترعاً، واسمه مدوّن في الأوراق الأربعة الملغاة من صندوق الاقتراع أيضاً.

ببساطة، بدأ تكوين الرابطة «توافقياً» منذ المرحلة الأولى (أي انتخابات مجلس المندوبين)، إذ فاز معظم المندوبين بالتزكية، وسط عزوف الأساتذة عن الإقبال على الترشح لتولي مهمات نقابية، وتراجع ملموس في عدد الأساتذة الذين سدّدوا اشتراكاتهم للرابطة، في خطوة احتجاجية على التحاصص الحزبي والأداء المتماهي مع السلطة السياسية في المرحلة السابقة، بما يتنافى مع غاية العمل النقابي والدفاع عن مصالح الأساتذة. وبذلك أتى المندوبون ليمثلوا أحزابهم لا ليمثلوا غالبية الأساتذة المعترضين، فيما بدا لافتاً أن يُعاد اختيار 7 أعضاء من أصل 15 كانوا في الهيئة التنفيذية السابقة. وقد خرجت دعوات إلى الأساتذة المستقلين بالانسحاب وعدم إعطاء الأحزاب شرف إجراء الانتخابات والتذرّع بالديموقراطية، وخصوصاً أن المنافسة معدومة، وإن كان من بين الأساتذة المعترضين من يراهن على بعض الأساتذة المنتخبين الذين نالوا بالمناسبة العدد الأكبر من الأصوات وسموا بالعشر الأوائل. هؤلاء ينتظرون أن تبدأ الرابطة عملها منذ اليوم الأول، إذ لم يعد هناك أي حجة لتبقى غائبة أو مغيّبة عن ساحات التحرك والتفاوض مع السلطة.

الأساتذة المعارضون

أطلق الأستاذ في كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المرشح كامل صالح، على الهيئة التنفيذية العتيدة مصطلح «الهيئة المعيّنة»، في إشارة إلى التركيبة الجاهزة لأحزاب السلطة و«المطعّمة» ببعض المستقلين. أما المرشحون الثلاثة الباقون فخاضوا معركة الجامعة ببرنامج انتخابي موحد، لكونهم ينتمون جميعاً إلى كلية العلوم. الفرع الأول. تقول نون: «قرّرنا الترشح لنقول إنه من المعيب أن لا تكون الكلية الوحيدة التي جرت فيها انتخابات ديموقراطية ممثلة بصوت على الأقل في الهيئة التنفيذية». البرنامج قدّم للمرة الأولى الجامعة غير معزولة عن القطاع العام لجهة تأمين النقل العام والاستشفاء ورفض بدل الإنتاجية وخصخصة صندوق التعاضد والدفع باتجاه تحسين المراكز الصحية لتكون مصدراً إنتاجياً للجامعة، كما ركز على أن استمرارية الجامعة من استمرارية أساتذتها.

وردّاً على مناداة بعض الأصوات في مجلس المندوبين بـ«الديموقراطية التوافقية»، تشير نون إلى أن هذه التوافقية تتجسّد في انتخابات على أساس النسبية تتمثل فيها الأطراف المعارضة مع الأحزاب. أما الديموقراطية التي يمارسونها فهي «تحاصص الأكثرية» أي الأحزاب للهيئة التنفيذية.

إعادة ثقة؟

بالنسبة إلى عزّاب «التوافق»، رئيس مجلس المندوبين علي رحال، كرّست الانتخابات مفهوم إعادة الثقة بالرابطة بدليل النسبة العالية للاقتراع والتي تعكس رغبة المندوبين في استعادة الرابطة لدورها النقابي. وفيما يشير إلى أنه ترشح بناء على طلب العديد من المندوبين، يؤكد أنه سيجري الضغط لإقرار البنود التي تضمنتها ورقة التفاهم مع وزير التربية السابق أكرم شهيب والتي وقعها كل من رئيس الهيئة التنفيذية السابق يوسف ضاهر إضافة إلى رحال، والتي لم يتحقق منها إلا بندان من أصل 7 بنود.

دعوة لحضور جمعية عمومية عادية
شركة بي-وان كاب هولدنغ ش.م.ل

يتشرف مجلس ادارة شركة بي-وان كاب هولدنغ ش م ل بدعوة الجمعية العمومية العادية للشركة للانعقاد في تمام الساعة الثالثة والنصف من بعد ظهر يوم الثلاثاء الموافق في ٢٠٢٣/٣/٢٨ في موقع البناء، الاشرفية، شارع سرسق، العقار ٢٣٧ الرميل، للتداول في جدول الاعمال التالي:

١- الاستماع الى تقارير مجلس الادارة ومفوضي المراقبة العامة والخاصة حول أعمال وحسابات السنة المالية ٢٠١٩.
٢- المصادقة على ميزانية وحسابات الشركة الموقوفة في ٢٠١٩/١٢/٣١ وابراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الادارة بشأنها.
٣- قبول إستقالة بعض اعضاء مجلس الادارة والانتخاب اعضاء جدد لباقي ولاية المجلس.
٤- منح التراخيص لأعضاء مجلس الادارة عملاً بالمادتين ١٥٨ و١٥٩ من قانون التجارة.
٥- الاستماع الى تقرير المجلس من أجل ايجاد حل لإستكمال اعمال البناء والإفراز.
٦- تأمين تمويل ذاتي لتغفلت الشركة التشغيلية.
٧- أمور مختلفة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
مجلس الادارة شركة بي-وان كاب هولدنغ ش. م. ل.

مقال

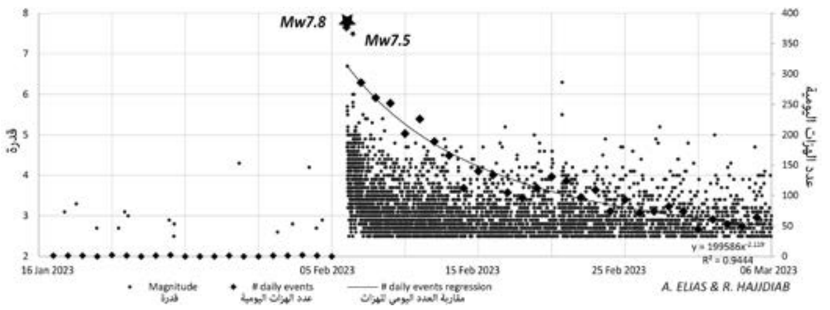

رسم بياني يظهر الاعداد اليومية (مربعات)، وتاريخ وقدرة الهزات الارضية المسجلة بقدرة تفوق 2,5 (دوائر). ما بين 16 كانون الثاني/ يناير و6 آذار/ مارس 2023، بحسب المرصد الاورومتوسطي في منطقة فالق شرقي الاناضول. الخط الرمادي في الرسم السفلي يظهر النسبة التراكمية المعادلة للطاقة الزلزالية المنبعثة من الهزات الارضية المسجلة في المنطقة. النجم الكبير في الرسم الاول: تاريخ وقدرة الحدث الزلزالي الاساس صباح 6 شباط. النجم الصغير في الرسم الثاني: تاريخ وقدرة الحدث الزلزالي الثاني عند ظهر 6 شباط. العدد الإجمالي للهزات الارضية المبينة هو 3859 هزة منذ 6 شباط/ فبراير، و15 هزة قبل هذا التاريخ (أعداد عطا الياس ورواد الحاج دياب)

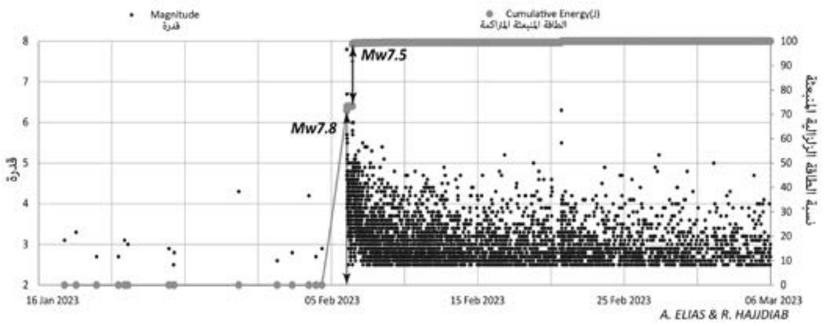

30 يوماً من الهزّات بعد زلزال كهرمان مرعش

إلياس عطا*

بعد سنين طويلة من السكينة، تحرّكت الأرض على فالق شرقي الأناضول بالقرب من كهرمان مرعش في السادس من شهر شباط/ فبراير عام 2023، عند حوالى الساعة الرابعة والثلث بتوقيت تركيا، أو الثالثة والثلث صباحاً بتوقيت لبنان. كانت هذه لحظة حصول زلزال كبير، انطلقت من بؤرته الواقعة عند الحدود التركية/ السورية ارتجاجات وتموّجات لصخور الأرض، تُعرف بالموجات الزلزالية، تسجّلت في مراصد الهزّات العالمية عند مرورها بأيّ منها. وبنتيجة تحليل الموجات الزلزالية المسجلة، تمكنت كلّ مراصد العالم من تحديد قدرة الزلزال وموقعه ولحظة حصوله. ومع المزيد من التحليل، تمكنت المراصد أيضاً من معرفة الشكل الذي تحرّكت به الأرض عند حدوث الزلزال، والمدة التي استغرقتها هذه الحركة، وتفاصيل أخرى من دقائق سطح الأرض وباطنه. هو زلزال قوي بقدرة 7,8 (سبع درجات وثمانية أعشار من الدرجة) على مقياس القدرة الزلزالية (أو ما كان يعرف بمقياس ريختر)، استغرق حوالى دقيقة ونصف دقيقة، حرّك خلالها سطح الأرض على ضفتَي صدع شرقي الأناضول مسافةً وصلت إلى 7 أمتار بحدّها الأقصى، على طول حوالى 300 كم من منطقة أديامان في الشرق، إلى شاطئ أنطاكيا في الغرب.

كما هو أيّ حدث زلزالي مشابه على فالق ما، كان من الطبيعي حدوث هزّات أرضية ارتدادية، هي نتيجة انكسارات وتحرّك جيوب صغيرة نسبياً في منطقة الفالق. لغاية اليوم، بعد مرور 30 يوماً على حدوث الزلزال تم رصد أكثر من 11 ألفاً من الهزّات الأرضية الارتدادية في منطقة الفالق، هي بغالبيتها الساحقة (95% منها) هزّات خفيفة بقدرة أقلّ من 4 درجات (انظر الرسم البياني المرفق) وما زالت تحدث إلى يومنا هذا.

الواضح أن أعداد الهزّات الأرضية الارتدادية وقدرتها القصوى تتضاءلان مع الوقت. في الأيام الأولى بعد حدوث الزلزال الكبير، كان عدد الهزّات الارتدادية التي بقدرة تفوق 2,5 (درجتان وخمسة أعشار من الدرجة) بالمئات يومياً، وأصبحت اليوم بالعشرات. لقد مضى أكثر من 14 يوماً على تاريخ آخر هزّة أرضية بقدرة تفوق 6 درجات (قدرة 6,4، حدثت يوم 20 شباط/ فبراير)، في حين أن 5 هزّات الأسبوع الأول بعد 6 شباط/ فبراير. هذا التناقص في عدد الهزّات الأرضية الارتدادية، وقدرتها بعد الزلازل الكبيرة، أمر معروف عالمياً. تأخذ الطبيعة مجراها لتُخرج ما تبقى من طاقةٍ كامنة على القسم الذي تحرّك من الفالق. نستطيع، عبر تحليل بيانات الهزّات الأرضية الارتدادية أن نقدّر المدة الزمنية

> **تمّ رصد أكثر من 11 ألف هزّة أرضية ارتدادية هي بغالبيتها الساحقة هزّات خفيفة**

المطلوبة لتصدير هذه الطاقة بحوالى سنة، تعودُ من بعدها نسبةُ حدوث الهزات الأرضية اليومية وقدرتها، إلى ما كانت عليه قبل تاريخ الزلزال. من المُلفت علمياً أن يكون زلزال كهرمان مرعش قد أدى إلى حدوث زلزال آخر كبير عند ظهيرة اليوم نفسه، محرّكاً فالقاً آخراً على مقربة من فالق شرقي الأناضول، جنوب مدينة البستان التركية، وبقدرة 7,5 (سبع درجات وخمسة أعشار من الدرجة) ما زاد في عدد الهزّات الأرضية الارتدادية في المنطقة، ووسّع نطاق الرقعة المتأثرة بالارتجاجات، وزاد من فداحة الأضرار.

أخرّجَ زلزال كهرمان مرعش، وما تبعهُ من هزّاتٍ ارتدادية، طاقة كبيرة كانت القشرةُ الأرضية قد اختزنّتها خلال العقود والقرون المنصرمة. طاقةٌ هائلة يمكن احتسابها علمياً (انظر/ي الرسم البياني المرفق)، تعادل الطاقة المنتجة في حوالى 20 ألف معمل حراري مماثل لمعمل الذوق الحراري في لبنان، أو 1600 معمل كهربائي مشابه لمفاعل «كوري»، أكبر المفاعلات النووية في العالم.

يُظهر الرسم البياني المرفق، المحتوى من الطاقة لكلٍّ من الهزّات الأرضية الارتدادية المسجلة. ويشير الخط البياني لتراكُم الطاقة الزلزالية المنبعثة من منطقة الهزّات الارتدادية إلى مدى أهمية الهزّات الكبيرة في إصدار الطاقة، مقارنة مع الهزّات الصغيرة. تشكل الهزّة الأرضية الكبيرة الأولى، التي حدثت عند ساعات الصباح من 6 شباط/ فبراير حوالى 70% من إجمالي الطاقة المنبعثة. أما الهزّة الأرضية الثانية التي تبعتها عند الظهيرة، فتشكل حوالى 25% من إجمالي الطاقة. ويكون لمجمل الهزّات الأرضية الارتدادية المتبقية (أي حوالى 3857 هزة ارتدادية) المبيّنة في الرسم ما مجموعه أقلّ من 5% من الطاقة الزلزالية المنبعثة حتى يومنا هذا.

يمكن أن نستنتج من المعلومات المتجمّعة من مراصد الزلازل العالمية (انظر/ي الرسم البياني المرفق) الأمور التالية:

1- غياب أيّ نشاط زلزالي استثنائي واضح في الأيام العشرين قبل تاريخ 6 شباط/ فبراير في منطقة فالق شرقي الأناضول. وللمفارقة غاب النشاط الزلزالي تماماً في الـ24 ساعة التي سبقت الحدث الزلزالي الكبير. يدلّ ذلك على صعوبة الاعتماد على فكرة ضرورة ازدياد النشاط الزلزالي في منطقة ما قبل حدوث هزّات أرضية كبيرة فيها.

2- تظهَرُ أيضاً، بوضوح، محدودية أو عدم إمكانية الزلازل الصغيرة على «تنفيس» الضغط، أو الطاقة الزلزالية الكامنة المتجمّعة عند الفوالق والصدوع بما يكفي لتجنب حدوث الهزّات الأرضية الكبيرة.

بالخلاصة، بعيداً عن أي تأويل أو تهويل أو تفسيرات شعبويّة، يبقى العلم بما اختبرته الحضارة البشرية واعتمدته من طرق علمية منطقية، هو الثابت الوحيد لفهم الأمور ومقاربتها. ومن أسس العلوم، الارتكاز إلى المعلومات الموثقة في التحليلات واختبار الأفكار للوصول إلى القواعد. والله وليّ التوفيق.

* باحث وأستاذ في الجيوفيزياء وعلم الزلازل

على الغلاف

يتواصل التفاعل الإقليمي والدولي مع إعلان السعودية وإيران استعادة علاقاتهما الدبلوماسية، من دون أن تتأكّد إلى الآن تداعياته الكاملة والنهائية على الملفّات الخلافية في المنطقة، أو حتى على مسار التطبيع مع إسرائيل، التي بدا صخبها الأعلى في التعامل مع هذا الحدث ودلالاته. وعلى رغم أن جانباً من ذلك الصخب متّصل بالسجال السياسي الداخلي، إلّا أنه حَمل إشارات لا يَجدر إغفالها، على رأسها اعتقاد خبراء ومسؤولين سابقين أن ما جرى إنّما هو مؤشّر دالّ على تراجع الهيمنة الأميركية في المنطقة، والذي لا يخدم بشيء الأجندة الإسرائيلية المتعلّقة بمواجهة إيران، وبتعزيز وضع إسرائيل كـ«دولة طبيعية» في الشرق الأوسط. والواقع أن التراجع المذكور لم يَعُد مجرّد تخمين أو تمنٍّ، بل هو واقع لا تفتأ تتكاثر براهينه، وعلى رأسها إفساح دول المنطقة المجال أمام صيرورة الصين لاعباً سياسياً في الإقليم يسهم في حلّ نزاعاته. على أن تخلخل الهيمنة الأميركية ليس وحده ما يحدو السعودية إلى إحداث تحوّلات دراماتيكية في سياساتها الخارجية، بل إلى جانبه أيضاً، ولربّما قَبله، اصطدام المشاريع والمخطّطات التي أطلقتها المملكة في السنوات الأخيرة بحيطان صدّ قوية، أدّت إلى فشلها فشلاً ذريعاً، مثلما حصل في اليمن. وفي هذا الأخير تحديداً، وعلى رغم محاولة الرياض والمنابر الموالية لها تصوير الاتفاق مع طهران على أنه مدخل «ميكانيكي» إلى التسوية مع صنعاء، إلّا أن الواقع يقول إن التفاهمات مع هذه الأخيرة بدأت تنضج منذ زمن، وتحديداً لدى إدراك السعوديين أنهم وصلوا إلى طريق مسدود تماماً، وأنه لم يَعُد أمامهم إلّا التفاوض مع «أنصار الله» والتوصّل معها إلى حلّ يكفل إخراجهم من المستنقع اليمني المستطيل.

الاتفاق السعودي - الإيراني لا يَسرّ إسرائيل: هيمنة الراعي الأميركي تتقهقر

علي حيدر

على رغم أن دوافع النظام السعودي إلى استعادة العلاقات الثنائية مع إيران، تتّصل بمعادلات أبعد مدى ممّا يرتبط بكبان العدو، إلّا أن رسائلها ومؤشّراتها أثارت مخاوف على المستويَين الرسمي والإعلامي، ولدى الخبراء الأساسيين على الساحة الإسرائيلية، على رغم أن تداعيات هذا المتغيّر الإقليمي تحتاج إلى مزيد من الوقت حتى تتّضح تماماً. على أن ثمّة حدّاً أدنى مُرجّحاً في إسرائيل، مرتبطاً باستبعاد تموضع السعودية كراس حربة إلى جانب العدو وأمامه، في مواجهة إيران مباشرة؛ ولذا، من الطبيعي أن يترك الحدث أصداء واسعة في الداخل الإسرائيلي. لكن مهما بسهم أيضاً في تعزيز تلك الأصداء، أن رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، كان أعلن، بشكل رسمي، أن أولوية تل أبيب هي تطبيع علاقاتها مع الرياض كجزء من استراتيجية أوسع ضدّ طهران، إضافة إلى عامل الصراع الداخلي المحتدم، والذي أسهم في بلورة العديد من ردود الفعل على الاتفاق، في سياق توظيفه ضمن السجالات الداخلية.

وعلى رغم ذلك الجدل الإسرائيلي، إلّا أنه لا يصحّ الجزم بكون الاتفاق السعودي - الإيراني، مؤشّراً حاسماً إلى تراجع المملكة عن نهجها «التطبيعي» مع العدو، أو حلّاً نهائياً للصراع بينها وبين إيران وحلفائها في المنطقة. فما جرى ليس إلّا محطة في سياق إدارة الصراع المستمرّ، فرضتها مروحة من المتغيّرات الدولية والإقليمية، المرتكزة بشكل رئيس على تراجع هيمنة الولايات المتحدة وتحوّل أولوياتها باتجاه روسيا والصين، على حساب خياراتها في منطقة الشرق الأوسط. وأنتج هذا التراجع، إلى جانب فشل المشاريع والمخطّطات التي توزّطت فيها السعودية في كلّ من العراق وسوريا ولبنان واليمن، معادلات غير مسبوقة في شبه الجزيرة العربية والمنطقة، وعزّز مخاوف النظام السعودي على وجوده وأمنه، خصوصاً في ظلّ الانكفاء العملياتي الأميركي في مواجهة إيران مباشرة؛ ولذا، من الطبيعي أن يترك الحدث أصداء واسعة في الداخل الإسرائيلي. لكن مهما بسهم أيضاً في تعزيز تلك الأصداء، أن رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، كان أعلن، بشكل رسمي، أن أولوية تل أبيب هي تطبيع علاقاتها مع الرياض كجزء من استراتيجية أوسع ضدّ طهران، إضافة إلى عامل الصراع الداخلي المحتدم، والذي أسهم في بلورة العديد من ردود الفعل على الاتفاق، في سياق توظيفه ضمن السجالات الداخلية.

وعلى رغم ذلك الجدل الإسرائيلي، إلّا أنه لا يصحّ الجزم بكون الاتفاق السعودي - الإيراني، مؤشّراً حاسماً إلى تراجع المملكة عن نهجها «التطبيعي» مع العدو، أو حلّاً نهائياً للصراع بينها وبين إيران وحلفائها في المنطقة. فما جرى ليس إلّا محطة في سياق إدارة الصراع المستمرّ، فرضتها مروحة من المتغيّرات الدولية والإقليمية، المرتكزة بشكل رئيس على تراجع هيمنة الولايات المتحدة وتحوّل أولوياتها باتجاه روسيا والصين، على حساب خياراتها في منطقة الشرق الأوسط. وأنتج هذا التراجع، إلى جانب فشل المشاريع والمخطّطات التي توزّطت فيها السعودية في كلّ من العراق وسوريا ولبنان واليمن، معادلات غير مسبوقة في شبه الجزيرة العربية والمنطقة، وعزّز مخاوف النظام السعودي على وجوده وأمنه، خصوصاً في ظلّ الانكفاء العملياتي الأميركي في مواجهة إيران مباشرة؛ ولذا، من الطبيعي أن يترك الحدث أصداء واسعة في الداخل الإسرائيلي. لكن مهما بسهم أيضاً في تعزيز تلك الأصداء، أن رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، كان أعلن، بشكل رسمي، أن أولوية تل أبيب هي تطبيع علاقاتها مع الرياض كجزء من استراتيجية أوسع ضدّ طهران، إضافة إلى عامل الصراع الداخلي المحتدم، والذي أسهم في بلورة العديد من ردود الفعل على الاتفاق، في سياق توظيفه ضمن السجالات الداخلية.

وعلى رغم ذلك الجدل الإسرائيلي، إلّا أنه لا يصحّ الجزم بكون الاتفاق السعودي - الإيراني، مؤشّراً حاسماً إلى تراجع المملكة عن نهجها «التطبيعي» مع العدو، أو حلّاً نهائياً للصراع بينها وبين إيران وحلفائها في المنطقة. فما جرى ليس إلّا محطة

لا يصحّ الجزم بكون الاتفاق السعودي - الإيراني، مؤشّراً حاسماً إلى تراجع المملكة عن نهجها «التطبيعي» مع العدو (أ ف ب)

في سياق إدارة الصراع المستمرّ، فرضتها مروحة من المتغيّرات الدولية والإقليمية، المرتكزة بشكل رئيس على تراجع هيمنة الولايات المتحدة وتحوّل أولوياتها باتجاه روسيا والصين، على حساب خياراتها في منطقة الشرق الأوسط. وأنتج هذا التراجع، إلى جانب فشل المشاريع والمخطّطات التي توزّطت فيها السعودية في كلّ من العراق وسوريا ولبنان واليمن، معادلات غير مسبوقة في شبه الجزيرة العربية والمنطقة، وعزّز مخاوف النظام السعودي على وجوده وأمنه، خصوصاً في ظلّ الانكفاء العملياتي الأميركي في مواجهة إيران مباشرة؛ ولذا، من الطبيعي أن يترك الحدث أصداء واسعة في الداخل الإسرائيلي. لكن مهما بسهم أيضاً في تعزيز تلك الأصداء، أن رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، كان أعلن، بشكل رسمي، أن أولوية تل أبيب هي تطبيع علاقاتها مع الرياض كجزء من استراتيجية أوسع ضدّ طهران، إضافة إلى عامل الصراع الداخلي المحتدم، والذي أسهم في بلورة العديد من ردود الفعل على الاتفاق، في سياق توظيفه ضمن السجالات الداخلية.

وعلى رغم ذلك الجدل الإسرائيلي، إلّا أنه لا يصحّ الجزم بكون الاتفاق السعودي - الإيراني، مؤشّراً حاسماً إلى تراجع المملكة عن نهجها «التطبيعي» مع العدو، أو حلّاً نهائياً للصراع بينها وبين إيران وحلفائها في المنطقة. فما جرى ليس إلّا محطة في سياق إدارة الصراع المستمرّ، فرضتها مروحة من المتغيّرات الدولية والإقليمية، المرتكزة بشكل رئيس على تراجع هيمنة الولايات المتحدة وتحوّل أولوياتها باتجاه روسيا والصين، على حساب خياراتها في منطقة الشرق الأوسط. وأنتج هذا التراجع، إلى جانب فشل المشاريع والمخطّطات التي توزّطت فيها السعودية في كلّ من العراق وسوريا ولبنان واليمن، معادلات غير مسبوقة في شبه الجزيرة العربية والمنطقة، وعزّز مخاوف النظام السعودي على وجوده وأمنه، خصوصاً في ظلّ الانكفاء العملياتي الأميركي في مواجهة إيران مباشرة؛ ولذا، من الطبيعي أن يترك الحدث أصداء واسعة في الداخل الإسرائيلي. لكن مهما بسهم أيضاً في تعزيز تلك الأصداء، أن رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، كان أعلن، بشكل رسمي، أن أولوية تل أبيب هي تطبيع علاقاتها مع الرياض كجزء من استراتيجية أوسع ضدّ طهران، إضافة إلى عامل الصراع الداخلي المحتدم، والذي أسهم في بلورة العديد من ردود الفعل على الاتفاق، في سياق توظيفه ضمن السجالات الداخلية.

وعلى رغم ذلك الجدل الإسرائيلي، إلّا أنه لا يصحّ الجزم بكون الاتفاق السعودي - الإيراني، مؤشّراً حاسماً إلى تراجع المملكة عن نهجها «التطبيعي» مع العدو، أو حلّاً نهائياً للصراع بينها وبين إيران وحلفائها في المنطقة. فما جرى ليس إلّا محطة

ارتياح في طهران: هدف في مرمى واشنطن

طهران ـ **محمد خواجوني**

كان للاتفاق الإيراني - السعودي على استئناف العلاقات الدبلوماسية بعد قطيعة دامت سبع سنوات، صداه على الصعيدين الإقليمي والدولي، فضلاً عن انعكاساته وأصدائه المختلفة على المستويَين السياسي والإعلامي في إيران، حيث تمّت دراسته وتحليل أبعاده وزواياه المختلفة. وفي معرض تقييمها للاتفاق، رأت بعض الأوساط الإعلامية الرسمية أنه تأسّس على عاملَين رئيسَين: أوّلهما، الإخفاقات التي مُنيت بها سياسات الرياض في الضغط على طهران؛ وثانيهما، السياسة الخارجية لإدارة إبراهيم رئيسي، في تطوير العلاقات مع دول الجوار.

وفي هذا المجال، رأت صحيفة «إيران» الحكومية، أن «فشل السياسة السعودية في توحيد الدول العربية والإسلامية ضدّ إيران، إلى جانب مراوحة الرياض في صراعها الذي أحدثته بيدها في اليمن، أوصل حكّام السعودية إلى نتيجة مؤدّاها أن هذه النزاعات الاستنزافية لا يمكن أن تكون مثمرة بالنسبة إليها (المملكة)، وخاصّة مع الانسحاب التدريجي للولايات المتحدة من المنطقة، وتقويض دورها في المعادلات الإقليمية، ما يعني أن إمكانية أن تصل توجّهات الرياض إلى النتيجة المرجوّة، بلغت أضعف مستوياتها الممكنة». تبلوُر هذا المناخ الذي لم يكن سببه سوى «إخفاق السياسات العدائية في المنطقة» من جهة، ومن جهة ثانية «فهْم واقع القوّة الميدانية والدبلوماسية لإيران في المنطقة»، أدى، بحسب الصحيفة، إلى أن «تحظى فكرة خفْض منسوب الخلافات، وإلى تعزيز التعاون الإقليمي، وهو ما تابعته حكومة رئيسي، بمزيد من الاهتمام من قِبل السلطات السعودية».

وإلى ردود الفعل الإيجابية والمفعمة بالأمل إزاء الاتفاق بين طهران والرياض، يَنظر بعض المحلّلين في إيران نظرة مشوبة بالحذر إليه، ولا سيما أن التنافس والخلافات بين الجانبَين لا يزالان قائمَين. وعلى هذه الخلفية، قال الباحث الإيراني المختصّ في الشأن السعودي، كامران كرمي، في صحيفة «دنياي اقتصاد (عالم الاقتصاد)»، إن «عودة الطرفَين إلى العلاقات العادية تُعدّ حدثاً مهمّاً ومصيرياً في العلاقات في المنطقة، بيدَ أن هذا الموضوع لا يمكن أن يُحدث تغييراً في الطبيعة التنافسية لهذه العلاقات»، إذ إن إرساء العلاقات الثنائية لا يعني، من وجهة نظر سلطات البلدَين، «إرساء التفاهم والصداقة على صعيد المنطقة، بل إن التنافس سيستمرّ في إبراز آثاره المُتحكّم بها، إلّا إذا نجح البلدان في تحويل هذا الاتفاق الثنائي إلى نموذج لاتفاق إقليمي شامل تتحدّد فيه ملامح وسمات بؤر الأزمات، ذلك أن الجانب السعودي لا يملك في الظروف الحالية خطّة للانخراط في هذا النموذج، والأهمّ، أن الطبيعة التنافسية للعلاقات لا تستحدث

التنافس والخلافات بين الجانبين الإيراني والسعودي لا يزالان قائمين (أ ف ب)

بأنه منهمك بمبادرات الانقلاب على النظام إلى حدّ أنه توقّف عن تكريس وقت واهتمام لقضايا استراتيجية، وعلى رأسها وقف المشروع النووي الإيراني. وكانت التقارير الإسرائيلية نقلت عن مصدر سياسي رفيع، فور توقيع الاتفاق، قوله إن «السعوديين يشعرون بأن هناك ضعفاً أميركياً وإسرائيلياً، ولذلك توجّهوا إلى آفاق أخرى».

كذلك، تحوّل الاتفاق إلى قضية محورية للبحث والتقدير من قِبل كبار الخبراء الذين سبق وأن تولّوا مناصب مهمّة في الحسمَين السياسي والأمني. إذ اعتبر رئيس «مجلس الأمن القومي» السابق، العميد يعقوب ناغل، أن ما جرى يمثّل «إصبعاً مزدوجة في العين الأميركية... أولاً من قِبل إيران ضدّ الولايات المتحدة، لكن انتبهوا واعرفوا مَن هو العدو الرئيس لأميركا، إنه الصين». ورفض ناغل الاتّهامات المتبادلة بين الحكومتَين الحالية والسابقة، معتبراً أن الطرفَين «يستحقّان الثناء ومذنبان» في أن معاً، داعياً إلى عدم إدخال هذه القضية في السجالات السياسية الداخلية.

من جهته، رأى رئيس «مجلس الأمن القومي» السابق، اللواء غيورا أيلاند، أن «إسرائيل تلقّت صفعة من السعوديين، على رغم أن هذا التغيير ليس مسؤوليتنا بالضبط»، موضحاً أن ما جرى هو «لعبة بين عظماء: إيران والسعودية، ومن فوقهما الصين وروسيا والولايات المتحدة»، مستنتجاً أن «ما يحدث هنا، إلى حدّ ما، طبيعي». وجزم أيلاند أن «السعودية لن تنخرط إلى جانب إسرائيل ضدّ إيران مطلقاً»، مُرجعاً ذلك إلى أن «طهران تَعرض على الرياض شيئَين مهمَّين بالنسبة لها، ولا يستطيع الآخرون عرضهما، وهما عدم التدخّل في شؤونها والحفاظ على استقرارها، والهدوء في الخليج الفارسي واستمرار التدفّق (النفط) بانتظام»، في ما ينبئ بوجود قناعة إسرائيلية بأن إيران تملك أوراق ضغط

> **اجمعت الحكومتان الإسرائيليتان، الحالية والسابقة، على أن الإعلان الإيراني - السعودي يمثّل فشلاً للسياسة الإسرائيلية**

جدّية ضدّ السعودية في المحطات الحرجة. ويتقاطع هذا الحديث مع العديد من التقارير الإسرائيلية التي توقّفت ملياً عند حادثة «أرامكو» عام 2019، عندما تمّ استهداف منشآت النفط في حينه، ولم تبادر الولايات المتحدة في ظلّ إدارة دونالد ترامب إلى الردّ على إيران، كما كانت تأمل السعودية. أيضاً، ركّزت التقارير على عدم تمتّع النظام السعودي بمظلّة أميركية تسمح له بالشعور بالأمن في مواجهة التهديد الذي تشكّله إيران وحلفاؤها في المنطقة، بوصف ذلك من أهمّ دوافعه للاقتراب من طهران.

في السياق نفسه، رأى رئيس الاستخبارات العسكرية السابق، اللواء عاموس يدلين، أن الإنجاز الصيني يؤكد تراجع مكانة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، في حين أنه منذ زمن غير بعيد كان يمكن دفْع مسارات سياسية جوهرية في المنطقة، فقط برعايتها، فيما مثّلت هي الركيزة الأمنية النوعية لحلفائها، وعلى رأسهم السعودية. واعتبر يدلين أنه على رغم الاتفاق بين طهران والرياض، إلّا أن العداء سيستمرّ بينهما أيديولوجياً واستراتيجياً، مشدّداً على أنه «إذا ما تمّ تنفيذ الاتفاق، فلا ينبغي أن يكون على حساب التقارب السعودي - الإسرائيلي، كما هو حاصل مع الإمارات». وختَم بالقول إن ما ينبغي أن يُقلق إسرائيل أكثر من الاتفاق، هو تخلخل السطوة الأميركية في الشرق الأوسط، خصوصاً أن الأهداف العليا التي حدّدها نتنياهو، خلال أداء اليمين الدستورية لحكومته، والمتمثّلة في وقف البرنامج النووي الإيراني، وضمّ السعودية إلى «اتفاقيات أبراهام»، مرتبطة بشراكة عميقة، سياسية وأمنية وعملانية، بين إسرائيل والولايات المتحدة، وبمقابل أميركي للسعودية.

العالم في اتّجاه التعددية القطبية، فإن الاهتمام المتزامن بالقوى الإقليمية في جميع أنحاء العالم، يكتسي أهمّيّة بالغة. وهذه هي النقطة المفتاحية التي غفلت عنها الولايات المتحدة التي تسعى إلى الإبقاء على النظام أحادي القطب في العالم من خلال العمليات العسكرية، أو وضْع العقوبات الأحادية».

من جهته، كتب مدرّس ومحلّل الشؤون الدولية، زهير اصفهاني، في صحيفة «همشهري (المواطن)»، أن الاتفاق الأخير «يمثّل هزيمة لمشروع عزل إيران»، مضيفاً إن «الاتفاق بين طهران والرياض يشكّل الإشارة الإيجابية الثانية بعد الزيارة التي قام بها المدير العام للوكالة الدولية رافايل غروسي، الأسبوع الماضي، إلى الجمهورية الإسلامية، وهو الاتفاق الذي يُظهر هكذا إمكانية أصلاً»، وفق الباحث. ودفعت استضافة الصين للجولة النهائية للحوار بين إيران والسعودية والإعلان عن هذا الاتفاق من بكين، العديد من المراقبين في الجمهورية الإسلامية إلى اعتبار ذلك «علامة على ارتقاء موقع الصين في المعادلات السياسية في المنطقة، في موازاة انحسار مكانة أميركا»، عادّين هذا الحدث بمثابة «نجاح للسياسة الخارجية الإيرانية، في ضوء المواجهة التي تخوضها طهران مع الغرب». وفي هذا الإطار، رأت محلّلة شؤون السياسة الخارجية الإيرانية، ثمانة آكوان، في صحيفة «وطن ظامروز (وطن اليوم)» الأصولية، أن «الكسب المهمّ لطهران يتمثّل في الوقت الحالي، في الوساطة الصينية لاستئناف العلاقات بين إيران والسعودية، إذ استطاعت، من نواحٍ مختلفة، إفشال المخطّطات الأميركية ضدّ المنطقة، وأعطت بطبيعة الحال زخماً جيّداً لبكين، وهي تقف على عتبة انخراطها الدبلوماسي القوي في منطقة غرب آسيا». ووفق الكاتبة، فإن بكين أظهرت، من خلال توسّطها بين طهران والرياض، أنها «مُدركة بشكل جيّد لدورها في نظام منطقة غرب آسيا، وهي تَعرف طبعاً أنه إذا أرادت أن يتبلور النظام العالمي الجديد بوتيرة أسرع، وأن يتحرّك

> **يَنظر بعض المحلّلين في إيران نظرة مشوبة بالحذر إلى الاتفاق**

أن المشروع الأميركي لعزل إيران على صعيد السياسة الخارجية، قد مُني بهزيمة؛ ونظراً إلى هاتَين الإشارتَين، يمكن عقْد الآمال على إحياء الاتفاق النووي في المدى المنظور».

وفي سياق متّصل، رأت صحيفة «جوان» القريبة من «الحرس الثوري»، أن «الاتفاق بين إيران والسعودية حصل في وقت تزايدت فيه التحرّكات لعودة أميركا إلى طاولة المحادثات النووية وإحياء الاتفاق. ونظراً إلى أن واشنطن تزعم أنه يجب ضمان مصالح حلفائها العرب في الاتفاق المحتمل مع إيران، فإن الاتفاق مع السعودية يمكن أن يُسهم في حلحلة المشكلة المستعصية للاتفاق النووي». وتابعت الصحيفة أن سلطات المملكة طالبت، على مدى العامَين الماضيَين، بأن «يكون السعوديون موجودين في أيّ اتفاق مع إيران، وذلك من أجل تضمينه مصالح الشيوخ العرب»، بيدَ أن طهران قالت إن العلاقات مع الدول الجارة لا يجب أن تُدرَج ضمن «خطة العمل الشاملة المشتركة»، بل إنه يمكن تسوية هذه الخلافات عن طريق المحادثات الثنائية. وفي ظلّ العلاقات الطيّبة التي تربط بكين بكلّ من طهران والرياض، ومحاولات الصينيين إحياء الاتفاق النووي، فإن السعوديين سيسعون على الأرجح، إلى تحفيز الغرب على التوصّل إلى اتفاق محتمل مع إيران.

مقالة

نحو شرق أوسط جديد غير أميركي

وليد شرارة

بعد الغزو الأميركي للعراق، في عام 2003، رأى أفرايم هاليفي، الرئيس الأسبق لـ«الموساد» (1998-2002)، أن الولايات المتحدة لم «تَعُد قوّة وراء البحار»، وتحوّلت، نتيجة احتلال 140,000 من جنودها لبلاد الرافدَين، من قوّة خارجية مهيمنة على الشرق الأوسط إلى «قوّة شرق أوسطية». هاليفي كان يتوجّه إلى صنّاع القرار الإسرائيليين، للتشديد على ضرورة أن يضبط «الوكيل»، أي إسرائيل، أجندته وحركته تحت سقف أجندة «الأصيل»، أي الولايات المتحدة، الذي قرّر اجتياح الإقليم وإعادة صياغته بالاعتماد على قوّة جيشه أوّلاً. مراجعة التطوّرات التي شهدتها السنوات الـ 20 التي تلت هذا الكلام، وآخرها المصالحة الإيرانية - السعودية برعاية صينية، تسمح بالقول إن الولايات المتحدة عادت قوّة وراء البحار بالنسبة إلى منطقتنا، وإن نفوذها فيها ينحسر بوتيرة متسارعة. يرتبط هذا الانحسار، في الواقع، بمسار الانحدار العام للهيمنة الأميركية على صعيد دولي، والذي يترجَم تراجعاً في القدرة على التحكّم بخيارات الحلفاء، الاستراتيجية، وبالسياسات التي يتّبعونها بناءً عليها. فقد ارتكزت هذه الهيمنة تاريخياً، إضافة إلى التفوّق العسكري الأميركي النوعي على المسرح العالمي، إلى شبكة تحالفات واسعة تأسّست على موافقة العديد من بلدان الكوكب على مبدأ مقايضة الحماية بالولاء. لم تلتزم بلدان الخليج وحدها بهذا المبدأ، بل كذلك الكثير من دول أوروبا وأفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية. الجديد الذي كشفته الحرب في أوكرانيا، بالنسبة إلى دول الجنوب أساساً، هو أن هذا المبدأ لم يَعُد ساري المفعول في علاقاتها مع واشنطن. فرفْض معظمها فرْض عقوبات على روسيا، وتنسيق بعضها، كبلدان الخليج مثلاً، سياساتها في ميدان الطاقة معها، أكّدا أن هامش استقلاليتها حيال «الراعي» الأميركي يتوسّع باطّراد. غير أن توجُّه هذه البلدان إلى تعزيز تعاونها في مختلف الميادين مع الصين، وإفساحها المجال أمام صيرورة الأخيرة لاعباً سياسياً في الإقليم يسهم في حلّ نزاعاته، هو مؤشّر إلى استعدادها للتناقض مع أولوية استراتيجية للولايات المتحدة، وهي احتواء، بكين ومَنْع تمدُّد نفوذها إلى مناطق حيوية كانت تُصنَّف في ما مضى دائرة نفوذ أميركي حصري.

لا تستطيع واشنطن النجاح في احتواء صعود القوّة الصينية عبر الاستناد فقط إلى الانتشار عسكريّاً في محاذاتها، وإقامة مجموعة من الأحلاف مع بعض دول جوارها، وحتى السعي إلى استنزافها عبر سباق التسلّح. استنساخ تجربة احتواء الاتحاد السوفياتي لن يفيد في مقابل قوّة شاملة كالصين، اقتصادية وتجارية وتكنولوجية وعلمية، إضافة إلى قدراتها العسكرية ونفوذها السياسي المتنامي. المطلوب ببساطة هو الحدّ من تعاظم علاقات بكين التجارية - وهي لديها شركاء، تجاريون أكثر من الولايات المتحدة -، والاقتصادية، ومن تعاونها في المجالات العلمية والتكنولوجية، وخاصة تلك «الحسّاسة»، كتكنولوجيا الاتصالات، مع بقيّة بلدان المعمورة. وفي مقدّمهم بلدان الجنوب. المشكلة بالنسبة إلى صنّاع القرار الأميركيين، هي أنهم أصبحوا عاجزين عن إلزام هذه البلدان، بما فيها تلك الخليجية الحليفة، بوقف شراكاتها المتعدّدة الأبعاد مع بكين. لا تكفي «أزمة الثقة» بين الطرفين، التي بردّ البعض بدايتها إلى سقوط نظامَي بن علي ومبارك في 2011، بعد «تخلّي» واشنطن عنهما، لتفسير ميْل الدول الخليجية للبحث عن شراكات موازية لتلك التي تجمعها بالولايات المتحدة والتمايز التدريجي عن بعض مواقفها وسياساتها، وصولاً إلى التناقض العلني معها.

ارتبط هذا الميل، في الحقيقة، بإدراك هذه الدول، وغيرها من حلفاء الولايات المتحدة، لتراجع قدرات هذه الأخيرة، وعدم استطاعتها تأمين «الحماية» الموعودة في مقابل ولاء، دام لعقود طويلة. الأطراف التي قاومت مشروع الهيمنة الأميركية، دولاً وحركات شعبية، اكتشفت بالتجربة الملموسة حدود القوّة الأميركية، وإمكانية فرْض تراجعات عليها من خلال مواجهة عنيدة ومدروسة وطويلة الأمد. وتلك التي اندرجت في إطار هذا المشروع، توصّلت إلى اقتناع بأنه لن يتمكّن من تحقيق غاياته، وأن الأولويات الاستراتيجية المستجدّة لواشنطن ستدفعها إلى «التخفّف من أعباء الشرق الأوسط»، بما فيه من أعباء حلفائها العرب، والتركيز على التصدّي للصين وروسيا. أيقن هؤلاء، لحظة قصف منشأة «أرامكو» في أيقيق، أن مئات مليارات الدولارات التي أُنفقت على صفقات السلاح، وعقوداً من العمل في إطار الاستراتيجية العائمة للولايات المتحدة كلّها ضاعت هباء، وأن الأخيرة، حتى في عهد ترامب، لم تَعُد حليفاً يُتّكل عليه.

وفّرت الحرب الأوكرانية فرصة انتهزتها الأطراف الخليجية للعمل وفقاً لأجندتها والتقاطع مع روسيا على حساب الحليف الأميركي. ولا شكّ في أن احتدام هذه الحرب والتورّط الأميركي والغربي المتزايد فيها، هما من بين العوامل التي شجّعت الأطراف المذكورة من جهة، والصين من جهة أخرى على إحداث نقلة نوعيّة في علاقاتها البينيّة، وحفّزتها على القبول بوساطة صينية لتطبيع العلاقات بين إحداها، أي السعودية، وإيران. بالنسبة إلى الصين، فإن الالتفاف على استراتيجية الاحتواء الأميركية يقتضي إنجاح ضمّ دول المنطقة إلى مشروع «الحزام والطريق». بكلام آخر، فإن تمكّن الصين من مواجهة استراتيجية الاحتواء الأميركية منوط بقدرتها ليس فقط على تنمية علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع بلدان منطقتنا، الحيوية بالنسبة إليها، وخاصّة في مجال الطاقة، بل كذلك في إيجاد حلول للنزاعات بين دولها تضمن الاستقرار الضروري لمصالح جميع هذه الأطراف. منطق الهيمنة الذي حكم سياسات القوّة العاتية الأميركية عجز عن تأمين شروط الاستقرار. ويبدو أن دول الإقليم أضحت مقتنعة بأن منطق الشراكة القائم على الندّية، الذي تدافع الصين عنه، قد يسمح بالوصول إلى هذه الغاية.

على الغلاف

«إعلان بكين» ليس عصا سحرية

صنعاء للرياض: هذه خريطة الحلّ

صنعاء ـ رشيد الحداد

في ظلّ استمرار المفاوضات الجارية بين صنعاء والرياض بوساطة عُمانية، عزّز الاتفاق السعودي - الإيراني المعلَن الجمعة، حالة التفاؤل لدى الشارع اليمني بإمكانية حدوث اختراق قريب في جدار السلام، وسط محاولات سعودية لتصوير الاتفاق بوصفه «مخرجاً سحرياً» من مأزقها في هذا البلد. لكنّ مصادر في صنعاء أكدت، لـ«الأخبار»، أن «الحلّ ليس في طهران، ولو كان بيدها لكانت نجحت مساعيها السابقة في وقْف العدوان ورفْع الحصار، وخاصة أن الرياض سبق لها أن استنجدت بطهران أكثر من مرّة للتوسّط لدى صنعاء لوقف الهجمات على شركة أرامكو العام الماضي». وتضيف المصادر أن «حلّ الأزمة في اليمن يكمن في الموافقة على مطالب صنعاء، وإبداء حُسن النيّة عبر تنفيذ المطالب المُحِقة بالملفّ الإنساني من دون مماطلة أو تهرّب من الالتزامات».

وكانت حركة «أنصار الله» رحّبت بالاتفاق، وعدّته على لسان عضو وفدها المفاوض، عبد الملك العجري، «فاتحة خير نحو تبريد الصراعات الإقليمية»، معتبرةً أنه «أسقط مزاعم الخطر الإيراني الذي اتّخذته السعودية حجر الزاوية في عدوانها على اليمن»، وأنه «يتوجّب على الرياض بعد هذا التقارب الاعتذار إلى اليمن وتسريع إنهاء العدوان والحصار وإعادة الإعمار». ورأى عضو المكتب السياسي لـ«أنصار الله»، محمد البخيتي، بدوره، أن «عودة العلاقة ما بين الرياض وطهران قبل عودتها ما بين صنعاء والرياض، تؤكد أن معركتنا مع دول العدوان معركة مستقلّة، ولن تنتهي إلّا باستعادة سيادة واستقلال اليمن». ومع هذا، توقّع البخيتي أن «ينعكس ذلك التطوّر بشكل إيجابي، ليس فقط على العلاقات اليمنية - السعودية، بل على مجمل علاقات الدول العربية والإسلامية، نظراً إلى الثقل الذي تمثّله كلّ من السعودية وإيران»، مضيفاً أن «أيّ تقارب بين الدول الإسلامية يصبّ في صالحها ويزعج أميركا وإسرائيل».

من جهته، رأى «المؤتمر الشعبي العام» في صنعاء، في بيان، أن «الاتفاق من شأنه الإسهام في تعزيز تلاحم وتضامن العالم الإسلامي، وتجنيب المنطقة الصراعات والتدخّلات الأجنبية»، وأعرب عن أمله في أن «يسهم تحمّل السعودية

> **انقسمت مواقف القوى اليمنية من الإعلان السعودي - الإيراني وفقاً لحسابات الربح والخسارة**

وإيران مسؤوليتهما، في إنهاء جميع المشاكل والصراعات التي حدثت في المنطقة خلال السنوات الماضية، بما يحقّق الأمن والاستقرار ويلبّي طموحات شعوب المنطقة في التعاون والتكامل بين دول الجوار في مختلف المجالات».

رحّبت «أنصار الله» بالاتفاق... وعدّته «فاتحة خير نحو تبريد الصراعات الإقليمية» (أ ف ب)

في المقابل، تراوحت ردود فعل القوى والشخصيات الموالية لـ«التحالف»، ما بين الترحيب بالاتفاق، والإعراب عن مخاوفها من تداعياته على مصالحها بوصفه بداية النهاية للحرب التي استمرّت ثماني سنوات. وبينما أيّد «المجلس الانتقالي الجنوبي» الموالي للإمارات الإعلان، عبّرت حكومة معين عبد الملك عن أملها في أن يسهم الاتفاق في ما سمّته «كفّ إيران عن التدخّل في اليمن»، مشيرةً إلى أن «موقفها يعتمد على أساس الأفعال والممارسات»، مضيفةً «(أننا) سنستمرّ في التعامل الحذر تجاه النظام الإيراني حتى نرى تغيّراً حقيقياً». أمّا حزب «الإصلاح» وبقيّة التيّارات المحسوبة على السعودية، فرحّبت بالإعلان، لتتقاسم اليوم النفوذ مع إيران».

هكذا، انقسمت مواقف القوى اليمنية من الإعلان السعودي - الإيراني وفقاً لحسابات الربح والخسارة، في حين رأى سياسيون في صنعاء أن الاتفاق شأن سعودي . إيراني يهمّ مصلحة البلدين، وأن الملفّ اليمني له وضعه الخاص، مستبعدين أيّ أثر إيجابي عليه على المدى القريب، لكنّ مراقبين يعتقدون أن استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما ستكون له انعكاسات إيجابية على الوضع في اليمن حيث تدخل الحرب بعد أيام عامها التاسع في حالة حرب، وأشاروا إلى أن البعد الإقليمي والدولي في الأزمة تجلّى بوضوح خلال السنوات الماضية، وزاد من تعقيداتها، ومثّل تحدّياً كبيراً لمسار السلام. وفي هذا الإطار، يعتبر الخبير العسكري في صنعاء، العميد عبد الغني الزبيدي، في حديث إلى «الأخبار»، أن «اليمن معنيّ بالاتفاق السعودي . الإيراني»، متمنّياً أن «تشهد المنطقة مصالحات متعدّدة تنهي حالة التوتّر وتعيد الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل القطيعة بين طهران والرياض»، مضيفاً أن «الاتفاق مقدّمة للمصالحة مع صنعاء، وإيقاف الحرب والحصار هو أهمّ ثمرة من ثماره»، مضيفاً أن «الرياض بهذه الخطوة أرادت أن تستبق إعلان الاتفاق مع صنعاء وأن تمهّد له»، متوقّعاً أن «يَجري التوقيع على اتفاق السلام بوساطة عمانية في الأيام المقبلة أو في رمضان إنْ تأخّر، حتى تقول الرياض إن تفاهمنا مع طهران أثمر عن اتفاقنا مع صنعاء». ويستبعد أن «تُقدم أنصار الله على ضرب السعودية في الوقت الراهن»، مرجعاً ذلك إلى أن الحركة «ستحصل على تنازلات تشمل الملفّات الإنسانية ومنها قضية المرتّبات، ورفع الحصار بشكل كامل ووقف العدوان».

لكنّ رئيس تحرير صحيفة «أخبار اليوم»، يوسف الحاضري، المقرّب من الحزب، ندّد، في تغريدة على «تويتر»، بـ«غدر الرياض بالشرعية واستخدامها ورقة اليمن لتعزيز مصالحها الإقليمية والدولية»، متّهماً الجانب السعودي بـ«الوقوف وراء إعاقة الحسم العسكري في الجبهات، وتعمّد إضعاف الدولة

> **«كونوكو»، أو المسمّاة رسمياً «مديرية استثمار غاز دير الزور»، تقع إلى الشرق من محافظة دير الزور بحوالي 25 كم**

بحوالي 25 كم في قرية الطابية. وهي عبارة عن منشأة ضخمة كانت تقترب في أنظمتها ويوميّات عملها من أيّ منشأة نفطية غربية، إلى درجة أن زائرها تبدو له وكأنّها خارج سوريا. هذه المنشأة تتضمّن معملاً لمعالجة الغاز وأربع عشرة محطّة خارجية، ترتبط في ما بينها ومع المعمل بشبكة أنابيب ضخمة. تكمن الأهمّية الاستراتيجية لـ«كونوكو»، التي جرى تشغيلها في أيلول من عام 2001، بحسب ما يذكر أحد الخبراء السوريين الذين عملوا في المنشأة لسنوات طويلة، «في معالجتها كمّية كبيرة من الغاز المرافق، تُقدَّر بأكثر من 4,5 ملايين متر مكعّب. والغاز المرافق هو الغاز الذي كان يُفصل من الحقول النفطية التابعة لشركة الفرات للنفط، شركة دير الزور للنفط، والشركة السورية

هناك رغبة أميركية في تقييم حجم الضرر الحاصل في المنشأة وحالتها الفنية والتقنية (صفحة الويب)

تقرير

ورشة تقييم أميركية لـ «كونوكو»: بداية تخلٍّ؟

ربّما لا يعرف الكثيرون أن «معمل كونوكو» لمعالجة الغاز، والذي حوّلته القوّات الأميركية إلى قاعدة عسكرية لها، بعد أن دمّر طيرانها، في عام 2016، معظم أقسامه الرئيسة، هو أحد أهمّ منشآت النفط والغاز التي استثمرتْها سوريا في بداية الألفية الثالثة، محدّثةً من خلاله تحوّلاً هامّاً في مسار قطاع الطاقة. لكنّ الأنظار اليوم، أن الأميركيين يُظهرون رغبةً في تقييم حجم الضرر الحاصل في المنشأة وحالتها الفنّية والتقنية. وذلك إمّا تمهيداً لدراسة فُرص استثمارها، أو إمكانية التخلّي عنها. الأمر الذي يطرح تساؤلات حول إمكانات إعادة تشغيلها في حالٍ عادت إلى سيطرة الحكومة

زياد غصن

على مدار السنوات السبع الماضية، بات اسم «كونوكو» مرادفاً فقط للوجود الأميركي في منطقة الجزيرة السورية، وكأنه عنوان لمنطقة جرداء لم تكن ذات قيمة في ما مضى من السنوات. وحتى مع توفّر بعض المعلومات المتداولة عن ذلك المعمل الغازي الكبير، فإن الصورة الذهنية المتشكّلة عنه، إمّا أنها لا تعطيه حقّه كمدينة نفطية وغازية متكاملة ومتطوّرة تتجاوز تكاليف تأسيسها اليوم عتبة المليار دولار، وإمّا أنها تسعى إلى شيطنة دوره كي لا يُحسب وجوده منذ سنوات ما قبل الأزمة كإنجاز لـ«النظام»، علماً أنه في نظر الكثير من خبراء النفط الوطنيين والأجانب الذين عملوا في سوريا، بمنزلة عملاق صناعة النفط والغاز السورية. في المقابل لا أحد يَذكر، أو يغيب عن بال الكثيرين، أن طيران «التحالف الدولي» بقيادة الولايات المتحدة، هو الذي دمّر هذه المنشأة قبل حوالي سبع سنوات تماماً، بذريعة استهداف مقاتلي تنظيم «داعش»، وهو ما تَبيّن زيفه مع قيام القوّات الأميركية بتغيير وظيفة المنشأة، من تأمين احتياجات السوريين من المشتقّات النفطية، إلى تأمين الدعم العسكري لعمليات سرقة ثروات السوريين ومواردهم.

> **«كونوكو»، أو المسمّاة رسمياً «مديرية استثمار غاز دير الزور»، تقع إلى الشرق من محافظة دير الزور بحوالي 25 كم**

عملاق اقتصادي

«كونوكو»، أو المسمّاة رسمياً «مديرية استثمار غاز دير الزور»، تقع إلى الشرق من محافظة دير الزور بحوالي 25 كم في قرية الطابية. وهي عبارة عن منشأة ضخمة كانت تقترب في أنظمتها ويوميّات عملها من أيّ منشأة نفطية غربية، إلى درجة أن زائرها تبدو له وكأنّها خارج سوريا. هذه المنشأة تتضمّن معملاً لمعالجة الغاز وأربع عشرة محطّة خارجية، ترتبط في ما بينها ومع المعمل بشبكة أنابيب ضخمة. تكمن الأهمّية الاستراتيجية لـ«كونوكو»، التي جرى تشغيلها في أيلول من عام 2001، بحسب ما يذكر أحد الخبراء السوريين الذين عملوا في المنشأة لسنوات طويلة، «في معالجتها كمّية كبيرة من الغاز المرافق، تُقدَّر بأكثر من 4,5 ملايين متر مكعّب. والغاز المرافق هو الغاز الذي كان يُفصل من الحقول النفطية التابعة لشركة الفرات للنفط، شركة دير الزور للنفط، والشركة السورية للنفط. وهو كان قبل تشغيل المنشأة يُحرق، ولا يُستفاد منه. هذا بالإضافة إلى معالجة الغاز الحرّ من حقل الطابية، وكمّيته كانت تُقدَّر آنذاك بحوالي 8,5 ملايين متر مكعّب». ويضيف الخبير الذي فضّل عدم الكشف عن اسمه أن «كونوكو كانت تغطّي حاجة القطر من الغاز المنزلي بتوفيرها حوالي 1000 طنّ يومياً، تُصدَّر يومياً إلى المحافظات بواسطة الصهاريج أو القطار، حيث ثمّة محطّات تعبئة خاصة بالمنشأة. كما كانت تنتج كمّية كبيرة من الغاز الخفيف المعالَج، الذي يُستخدم في تشغيل العنفات الغازية لتوليد الكهرباء (4,25 ملايين متر مكعّب يومياً)، وهو رقم جيّد جدّاً قياساً إلى الكمّيات التي تغذّي المحطّات الحرارية حالياً (6,5 ملايين متر مكعّب فقط). ويضاف إلى ذلك المنتَج الثالث، المسمّى بالمتكاثفات، بإنتاج يُقدَّر بحوالي 35 ألف برميل يومياً، وهو منتَج مهمّ، حيث يُمزج مع النفط الثقيل لتحسين المواصفات». وإلى جانب تلك الأهمّية الاقتصادية الكبرى، فإن المنشأة التي كانت تعمل وفق معايير شركات النفط العملاقة، «أسهمت في تأهيل وتدريب ما يزيد على 600 خبير سوري في مجال النفط والغاز، يتوزّعون اليوم في قارّات العالم ويعملون مع أهمّ شركات النفط، ولا سيما أن إدارة المنشأة بالكامل منذ عام 2006 وحتى توقّفها عن العمل في عام 2016، كانت تتمّ بخبرات وكفاءات سورية بالكامل».

التدمير الأميركي

دخلت «كونوكو»، كما باقي المنشآت والحقول النفطية، على خطّ الأزمة، مع تدهوُر الأوضاع الأمنية في محافظة دير الزور، وسيطرة المسلّحين على أجزاء واسعة من المحافظة الشرقية. إلّا أنها بقيت تعمل وترفد قطاع الطاقة السوري باحتياجاته ضمن الظروف المتاحة حتى السادس من آذار 2016، تاريخ قيام طيران «التحالف الدولي» بقيادة واشنطن، باستهداف أبنية المنشأة الرئيسة بشكل مباشر، وتالياً إخراجها عن الخدمة نهائياً. لكن وفقاً لما يؤكّده العاملون في «كونوكو»، فإن الآبار بقيت في منأى عن الضرر، على عكْس المحطات الخارجية، التي تعرّضت لتخريب متعمَّد من قِبَل القوّات الأميركية ووحدات «قسد». ولم تمضِ سوى فترة قصيرة على استهداف المنشأة وإخراجها عن الخدمة، حتى قرّرت القوّات الأميركية تحويلها إلى قاعدة عسكرية، مانعةً بذلك المدنيين والعاملين فيها من الاقتراب منها. وتشير معلومات «الأخبار»، في هذا السياق، إلى أن قوّات الاحتلال استخدمت الأبنية والمرافق الخدمية سكناً لجنودها، ومحطة تعبئة الغاز المنزلي مهبطاً لطائراتها العمودية، والهنكارات لتخزين عتادها الحربي. لكن حديثاً، ظهرت بعض المؤشّرات التي ترجّح وجود رغبة أميركية في تقييم حجم الضرر الحاصل في المنشأة وحالتها الفنّية والتقنية، وذلك إمّا تمهيداً لدراسة فُرص استثمارها، أو إمكانية التخلّي عنها. وبحسب المعلومات، فإن القوّات الأميركية استقدمت خبراء وممثّلي شركات نفطية كبرى إلى «كونوكو»، ونظّمت لهم جولة في أقسامها قبل مغادرتهم إيّاها عبر مروحيات عسكرية، ومن بين هؤلاء خبراء عملوا سابقاً في مراحل التأسيس والتشغيل الأوّلية.

لكن ماذا لو عادت المنشأة إلى سيطرة الحكومة السورية قريباً؟ في ظلّ عدم توفّر تقييم دقيق لحجم الأضرار التي لحقت بها على مدار السنوات السابقة، فإن الحديث عن فُرص إعادة تشغيلها واستثمارها في ما لو عادت إلى سيطرة الحكومة، تبقى عبارة عن تكهّنات واجتهادات شخصية أكثر من كونها قراءات قريبة من الواقع. ومع ذلك، فإن رؤية وزارة النفط والثروة المعدنية تقول «إن تخريب الآبار النفطية والمحطّات الغازية، وانخفاض مستوى إنتاج الآبار بعد هذا الانقطاع، جميعها عوامل تجعل المنشأة غير قادرة على استعادة إنتاجها كما هو في السابق في ما لو تمّت إعادة تأهيلها، وقد لا نحصل حتى على 50% من الإنتاج السابق».

تركيا

انطلاق المعركة الرئاسية

الأكراد (لا) يقولون كلمتهم

محمد نور الدين

مع إعلان الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، يوم 14 أيار المقبل، موعداً للانتخابات الرئاسية والنيابية، تكون إحدى أكبر المعارك السياسية في التاريخ التركي الحديث قد انطلقت ورمت خلفها كل التكهّنات والاحتمالات بتأجيل الانتخابات. وفي ضوء المرسوم الذي وقّعه إردوغان، يوم الجمعة، وحدّد فيه موعد الاستحقاق، أصدرت «اللجنة العليا للانتخابات» قراراً يؤكد إجراءها في التاريخ المذكور، على أن تُعقد جولة الإعادة - إذا لزم الأمر - في 28 أيار. وقد عزّا إردوغان أسباب تقديم موعد الانتخابات شهراً، من 18 حزيران إلى 14 أيار، إلى تضارب الموعد الدستوري مع الامتحانات النهائية لعشرات الآلاف من طلاب الجامعات وعطلة المدارس، ومع بدء عودة مئات الآلاف من المدن إلى الريف من أجل العطلة الصيفية، ولأنه أيضاً يصادف موسم الحجّ. وفي بيانه الرسمي الذي يُعدّ عملياً أوّل خطابات معركته الرئاسية، تحدّث الرئيس التركي عن ظروف الزلزال المدمّر الذي ضرب تركيا في السادس من شباط الماضي، وعن الجهود التي بذلتها السلطة ونوّاب «تحالف الجمهور»، منذ اليوم الأول، لمواجهة آثاره. على أن حدث الزلزال بكلّ جوانبه سيشكّل العنوان الرئيس في المعركة بين الأطراف المتنافسين. وبالفعل، فقد كانت أولى الجولات الانتخابية لمرشّح «تحالف الأمة»، كمال كيليتشدار أوغلو، إلى المناطق المتضرّرة، حيث رافقه رئيس بلدية أنقرة، منصور يأواش.

ومع تحديد موعد الانتخابات الرئاسية والنيابية، بدأت خطط المتنافسين تتبلور أكثر، سواء لجهة طبيعة التحالفات، أو حسابات الأرقام. وفي ظلّ التوازن المبدئي بين جبهتَي «تحالف الجمهور» المُشكّل من حزبَي «العدالة والتنمية» و«الحركة القومية»، و«تحالف الأمّة» بأحزابه الستّة، قد ينال كلّ طرف ما بين 40% إلى 45% من الأصوات. لذا، تتّجه الأنظار بقوّة إلى موقف «حزب الشعوب الديموقراطي» الكردي، الذي تُقدَّر أصوات قاعدته الناخبة بـ 10% على الأقلّ، ما يعني أن في مقدوره ترجيح كفّة المرشّح الذي يختار تأييده. وعلى رغم أن زعيم الحزب الكردي، مدحت سنجار، أعلن مراراً أن «الشعوب الديموقراطي» سيبعمل على أن «يصبح إردوغان من التاريخ»، وأنه غير راضٍ عن سياساته خلال السنوات العشرين الماضية، إلّا أن موقفه النهائي ينتظر ما سيحمله كيليتشدار أوغلو معه أثناء زيارته المقرّر، بما يعني أن تأييده لمرشّح «طاولة الستّة» ليس «تحصيل حاصل».

> **الصوت الكردي سيكون حاسماً لجهة نجاح هذا المرشح او ذاك**

وفيما لو حسم الحزب الكردي قراره بدعم كيليتشدار أوغلو، فقد يمتنع حينها عن ترشيح مرشّح خاص به، ويعطي أصواته من الدورة الأولى للمرشّح المعارضة. وفي جميع الأحوال، فإن الصوت الكردي سيكون حاسماً لجهة نجاح هذا المرشّح أو ذاك. في المقابل، فإن الحزب الوحيد الذي له شعبية في الوسط الكردي، هو «حزب العدالة والتنمية»، إذ يصوّت له ما بين 25% إلى 35% من الأكراد بدافع ديني، على رغم أن الحزب الحاكم هو شريك حزب «الحركة القومية»، الأكثر عداءً وعنصرية تجاه الأكراد، كتلة عرقية. وغالباً ما كان إردوغان ينتظر فرصة الاستحقاقات الانتخابية لتقديم وعود بحلّ المسألة الكردية، وتخفيف بعض القيود هنا أو هناك، من دون أن تصل تقديمات «العدالة والتنمية» إلى ما يمسّ جوهر المطالب الكردية المتعلّقة بالهوية واللامركزية السياسية الفعلية لا الشكلية. وغالباً أيضاً ما كان «العدالة والتنمية» ينفّذ عمليات «شطب» للحزب الكردي من الخريطة السياسية عبر المؤسسات القضائية، مثل تقديم دعاوى إغلاق الحزب بتهمة دعم «المنظمة الإرهابية»، أي «حزب العمّال الكردستاني»، أو إقالة رؤساء البلديات الأكراد واستبدالهم بآخرين موالين للسلطة.

إلى ذلك، فإن عدداً كبيراً من مسؤولي «الشعوب الديموقراطي» معتقلون منذ سنوات، ومن بينهم رئيسه السابق، صلاح الدين ديميرطاش، المعتقل منذ عام 2017. وكان إردوغان يضغط على الحزب الكردي من خلال منْع الزيارات عن زعيم «العمّال الكردستاني»، عبد الله أوجالان، المعتقل منذ عام 1999. وعلى رغم كلّ ذلك، يراهن الرئيس التركي على تغيير موقف «حزب الشعوب» من خلال بعض «العطاءات»، من مثل، إلغاء القضاء، قبل أيام فقط، قرار وقْف الدعم المالي عن الحزب الكردي - المعمول به منذ الخريف الماضي؛ وتأجيل المحكمة الدستورية جلسة الاستماع إلى محامي «الشعوب الديموقراطي» في قضيّة المطالبة بإغلاقه، من 14 آذار الجاري إلى 11 نيسان المقبل، أي أن الحكم اللاحق بإغلاق الحزب من عدمه سيتأجّل إلى ما بعد انتهاء الانتخابات. ومن المؤكد أيضاً، أن إردوغان سيلجأ إلى استخدام ورقة اعتقال أوجالان، حيث كان يتدخّل لديه ويستصرخه لاتخاذ مواقف تدعو «الشعوب الديموقراطي» إلى تأييده في الانتخابات الرئاسية أو النيابية أو البلدية.

ومن علامات محاولات التودّد الحكومي للأكراد، مقالة الكاتب المعروف محمد متينير الموالي، في صحيفة «يني شفق»، والتي استنكر فيها تعرُّض لاعبي فريق «آمد سبور» الكردي لكرة القدم (ديار بكر) لهجمات من لاعبي وجماهير فريق «بورصه سبور» في ملعب الأخير، إذ رأى أنه «بقدر ما هي مدينة ديار بكر (الكردية) تركية، فإن مدينة بورصه (التركية) هي كردية». وأضاف متينير إن «القول إن ديار بكر هي مدينة خاصّة بالأكراد لا يحترم ثقافتها وتاريخها، ففيها يعيش أيضاً غير أكراد وغير مسلمين. مدينة بورصه هي أيضاً كذلك. وإسطنبول وإزمير...». ودعا متينير الأكراد إلى التمرّد على «حزب الشعوب الديموقراطي» لأنه «يدعو إلى انتخاب كمال كيليتشدار أوغلو الذي لم يَعِد الأكراد بشيء، والاقتراع لرجب طيب إردوغان، الذي لا يتردّد في تسمية المدن بأسمائها».

من جهته، يحثّ الكاتب المعروف والمعارض طه أقيول، في صحيفة «قرار»، على التعامل ديموقراطياً مع «حزب الشعوب الديموقراطي»، والذي يدعوه أيضاً إلى الابتعاد أكثر عن قيادة «العمّال الكردستاني» في جبال قنديل. ويرى أن أهميّة الحزب الكردي في الحياة السياسية «تزداد، سواء على الصعيد القانوني أو السياسي؛ فالمحكمة الدستورية ألغت قرار تعليق الدعم المالي للحزب بثمانية أصوات، مقابل سبعة. أما قرار الإغلاق، فسيحتاج إلى عشرة أصوات». ومن الناحية السياسية، يبيّن أقيول، أن دور الحزب حيوي جدّاً، سواء خلال الانتخابات أو بعدها، لافتاً إلى أن «التعامل مع القضية الكردية بعنف ووحشية، كما حدث في الثلاثينيات، وبعد انقلاب أيلول 1982، أثار ردود فعل حتى من داخل النظام، وكان من أسباب ظهور حزب العمّال الكردستاني. ولا يزال الإرهاب مستمرّاً منذ أربعين عاماً. وقد أظهرت التجارب أن مواجهة الإرهاب لا تكون فقط بالحرب العسكرية، بل أيضاً من خلال اتخاذ إجراءات شاملة سياسية واجتماعية. ومن هذه الطرق، وجود حزب الشعوب الديموقراطي في البرلمان. بل إن سنجار وديميرطاش خرجا بمواقف تدعو إلى سلوك الطريق الديموقراطي لتلبية المطالب والابتعاد عن العنف والانفصالية، ما أثار غضب قنديل».

كانت اولى الجولات الانتخابية لمرشح «تحالف الامة»، كمال كيليتشدار اوغلو، إلى مناطق الزلزال (أ ف ب)

الكرة اللبنانية

النهاية الأسوأ للدوري اللبناني: مباراة معطّلة وأعمال شغب

هي النهاية الاسوأ لأي بطولة. ان لا يكتب لمباراة فاصلة او نهائية على لقب الدوري ان تنتهي بالشكل الطبيعي. ان تتعطل المباراة ولا تستكمل فتبقى نتيجتها معلّقة. ان يجتاح جمهور فريق ما ارض الملعب «مطلقاً» صافرة النهاية بنفسه حتى قبل ان تنتهي. ان لا يستلم الفريق الفائز باللقب كاس الدوري. ان تذهب جميع الجهود لإقامة حفل تتويج يليق بالمناسبة. هذا ما حصل في لقاء الانصار والعهد

توقفت المباراة قبل ست دقائق على نهايتها وكانت النتيجة تشير الى تقدم العهد 2-3 (طلال سلمان)

عبد القادر سعد

لم يكن أحد يتمنى أن تكون نهاية الدوري اللبناني على الشكل الذي انتهى به. لم يكن أحدٌ يتوقع أن يحدث ما حدث في جونية أمس في لقاء الأنصار والعهد في ختام الدوري اللبناني لكرة القدم. لم يكن هناك أي مؤشرات لحدوث ما حدث. بل على العكس كان القيمون على المباراة من اتحاد وإداريي الناديين ورابطتي الجمهور يقومون بكل ما هو مطلوب لضبط الأمور وتهدئة الأجواء. فريقا الانضباط لدى الجمهورين يتحركون بشكل دائم وفي كل الاتجاهات لتنظيم حضور الجمهور وتصرفاته. رئيسا الناديين نبيل بدر وتميم سليمان بدأ بيد في جولة لتحية الجمهورين.

حتى الشوط الأول من اللقاء جاء هادئاً في ظل ندرة الفرص على رغم تقدم العهد بهدف ربيع عطايا في الدقيقة 39.

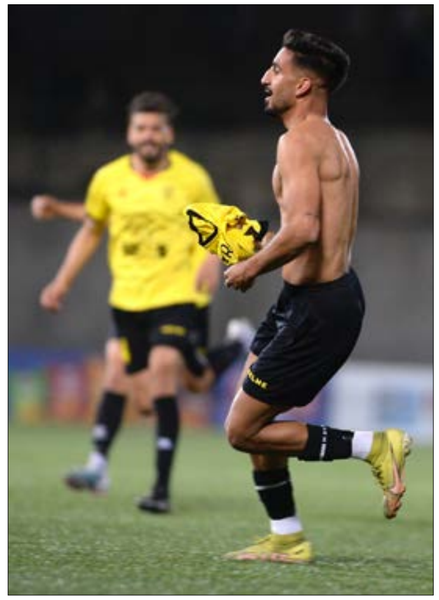

في الشوط الثاني، تغيرت الحال. بدا كأن المباراة تعاني حالة انفصام. لا شك أن بعض القرارات من قبل طاقم الحكام العماني ساهمت في ما حدث. فالشرارة انطلقت من هدف سجله الأنصاري نادر مطر لم يحتسبه الحكم بسبب إعلانه لخطأ لمصلحة الأنصار قبل تسجيل الهدف. جنّ جنون جمهور الأنصار وخرج وفقد رئيسه نبيل بدر أعصابه معترضاً على قرار الحكم على وقع تحطيم للكراسي من قبل جمهور الأنصار ورميها إلى أرض الملعب. توقفت المباراة 13 دقيقة قبل أن تستكمل بعد معالجة الأمور. عادل الأنصار عبر ركلة جزاء غير صحيحة عبر حسن معتوق في الدقيقة 83، ومن ثم عاد العهد وتقدم عبر محمد ناصر (88)، عادل الأنصار مجدداً عبر حسن معتوق (94)، لكن الإسكتلندي لي إروين سجل هدف التقدم بعد ثلاث دقائق.

وقبل نهاية المباراة بست دقائق نال الأنصار خطأ وحصل إشكال بين اللاعبين ليقوم جمهور الأنصار بكسر الحاجز الحديدي ويجتاح أرض الملعب، حيث خرج الحكام سريعاً وتعطلت المباراة.

من هذه اللحظة تحوّل الملعب إلى ساحة حرب. مسٌّ من الجنون أصاب كثيرين فبدا واضحاً صعوبة إكمال اللقاء. أمرُ حسمه الحكم الرئيسي خالد الشقصي حيث قرر عدم استكمال المباراة والنتيجة تشير إلى تقدم العهد 2-3 بسبب فقدان الأمن وخطورة الأجواء على جميع من في الملعب.

انتهى اللقاء بأسوأ طريقة. عادت الكأس إلى خزائن الاتحاد اللبناني لكرة القدم بدلاً من أن تذهب إلى خزينة الفريق الفائز. لم يتوّج فريق ولم يطلق الحكم صافرة النهاية. أصبحت الكرة في ملعب الاتحاد اللبناني. فالقرار له وهو من سيحدد مصير المباراة التي كان منتظراً أن تكون عرساً فتحوّلت إلى نقطة سوداء في سجلات الكرة اللبنانية.

لا تبدو الأمور بحاجة لكثير من الاجتهاد. فما حصل قد حصل تحت أعين الجميع وتقارير الحكام ومراقب المباراة واضحة. والمسألة تحتاج إلى قرار.

محزن المشهد الختامي. محزن مشهد الكراسي المحطمة على أرض الملعب. محزن مشهد الحشيش المحترق بسبب رميه بالمفرقعات النارية ما ألحق به ضرراً كبيراً. محزن أن ترى سياج بطول أمتار عدة ملقى على أرض الملعب. محزن أن ترى ملعب جونية الذي حمل الكرة اللبنانية في المواسم الأخيرة وكان المنقذ لمبارياتها مظلمُ وأضواؤه مطفأة لدفع الجمهور على مغادرة أرضه.

يكفيك أن تقف على الجسر أول الجسر الموازي وتلقي نظرة إلى الملعب. مشهد مؤلم لا يمكن تبريره أو تفسيره. فمهما حصل لا يمكن أن يكون رد الفعل بهذه الطريقة.

سامح الله كل من شارك بما حصل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من دون استثناء. فالمسؤولية لا تقع على عاتق طرف واحد بل على عاتق أطراف عدة. ليس مهماً من يتحمل المسؤولية، المهم أن ليلة سوداء أخرى عاشتها الكرة اللبنانية أضافت إلى معاناتها جرحاً آخر.

> الجميع بانتظار قرار الاتحاد حول المباراة التي لم تستكمل

النجمة يضمن المشاركة الآسيوية: بداية جيدة للإدارة الجديدة

شهدت المرحلة الأخيرة من سداسية الأندية الستة الأوائل في الدوري اللبناني لكرة القدم مباراتين أخريين بالإضافة إلى مباراة التتويج بين الأنصار والعهد. الأولى جمعت النجمة مع الشباب الغازية على ملعب جونيه، والثانية بين البرج وشباب الساحل على ملعب بحمدون. المباراتان انتهيتا بالنتيجة عينها 2-1، لكن بمعانٍ مختلفة لكل فريق.

في جونيه، كان فوز النجمة على الشباب الغازية 2-1 بهدفي خليل بدر وعبد الله مغربي مقابل هدف حسين مكي للغازية يعني ضمان «النبيذي» للمقعد الثاني في الترتيب العام. مقعدٌ يمنح صاحبه شرف تمثيل لبنان في كأس الاتحاد الآسيوي المقبل. خلاصة دوري تعتبر ممتازة للنجمة في ظل الظروف التي مرّ بها واستلام الرئيس مازن الزعني رئاسة النادي في وقت قصير قبل انطلاق الموسم. حيث جاء الزعني وإدارته الجديدة ليجدوا أمامهم ورشة عمل كبيرة لترميم ما تم إفساده ومحاولة إصلاحه. نجحت الإدارة الجديدة في ضمان المشاركة في كأس الاتحاد الآسيوي، وما زال بالإمكان تحقيق لقب رسمي هو كأس لبنان حيث سيلعب النجمة في ربع النهائي الشهر المقبل مع الصفاء.

مهمة النجمة لم تكن سهلة في جونيه. فالخصم الجنوبي العنيد كاد أن يحبط مهمة النجماويين حين عادل النتيجة، قبل أن ينجح مغربي في إعادة الاطمئنان إلى جمهوره حين منح التقدم لفريقه وحافظ عليه مع زملائه حتى صفارة النهاية.

في الوقت عينه كان شباب الساحل يحقق فوزه الأول هذا الموسم على البرج 2-1 في بحمدون. حسم «الأزرق» دربي الضاحية لصالحه بهدفي علي الفضل والنيجيري بوبي كليمنت في الدقيقتين 54 و75، في حين سجّل مدافع شباب الساحل النيجيري أندرو ايكيفي هدف البرج في الدقيقة 88 في مرمى فريقه عن طريق الخطأ. فوز معنوي منح المركز الرابع للساحل متقدماً على البرج الخامس والشباب الغازية.

لم ينتهِ الموسم بعد للفريقين، حيث سيلعب الساحل مع الأهلي النبطية في ربع نهائي كأس لبنان، والبرج مع الإخاء الأهلي عاليه. أما الغازية فسيلعب مع العهد في الدور عينه الشهر المقبل. لكن الأهم بالنسبة إلى البرج سيكون مشاركته العربية حيث سيتوجه مطلع الشهر المقبل إلى الإمارات لمواجهة فريق الوحدة الإماراتي في مباراتين في 4 و8 نيسان ضمن الدور الأول لكأس الأندية العربية.

(طلال سلمان)

إعلانات رسمية

تبليغ

صادر عن محكمة النبطية المدنية

يدعو قلم هذه المحكمة المدعى عليها نازك خليل المعالقجي العكاوي والمجهولة محل الإقامة الحضور إليه لاستلام أوراق الدعوى رقم 2023/652 المقامة عليك بمادة حق مرور وعليك اتخاذ محل إقامة لك ضمن نطاق المحكمة ما لم تكن ممثلاً بمحام حيث يعد مكتبه مقاماً مختاراً وإلا جاز إبلاغك الأوراق وموعد الجلسة بواسطة رئيس القلم والتعليق على لوحة الإعلانات ضمن المهلة القانونية من تاريخ النشر.

عن رئيس القلم
شريف نور الدين

اعلان

صادر عن الغرفة الابتدائية الثالثة في الشمال

غرفة الرئيسة كاتيا عنداري

موجه إلى المستدعى ضدهما: محمود حمد حسان علي محسن وعلي بن محسن حمود الحاج يوسف، وهما من بلدة متريت قضاء الكوره أصلاً، ومجهولي محل الإقامة حالياً.

بالدعوى رقم 2021/73 تدعوكما هذه المحكمة لاستلام الاستدعاء ومرفقاته المرفوع ضدكما من المستدعية شركة ولكو ش.م.م. بوكالة المحامي بسكال ضاهر، بدعوى إزالة الشيوع المقامة على العقار رقم 196 منطقة متريت العقارية، وذلك خلال مهلة عشرين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان، واتخاذ مقام لكما يقع ضمن نطاق هذه المحكمة، وإبداء ملاحظاتكما الخطية على الدعوى خلال مهلة خمسة عشر يوماً من تاريخ التبليغ، وإلا يعتبر كل تبليغ لكما لصقاً على باب المحكمة صحيحاً باستثناء الحكم النهائي.

رئيس القلم
ميرنا الحصري

استراحة

كلمات متقاطعة 4266

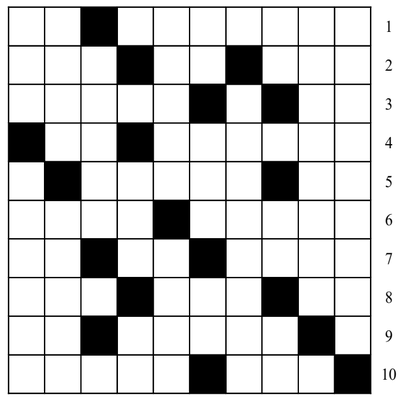

افقيا

1- راقصة استعراضية مصرية راحلة – هاج الدم – 2- عتاب – طعم الحنظل – مهر صغير – 3- احسان – زبل الحيوانات – 4- أحمر الشفاه بالأجنبية – تضوّع الطيب – 5- خبز ياباس – صوت قراءة الكلام المسموع – 6- عاصمة أوروبية – كان يدعى قديماً البحر الأزرق – 7- نثبتُ ونقوّي – والدة – من الخضر – 8- وضع خلسة – فقدان الأمل – سعة العيش – 9- عاصمة استونيا – للتفسير – 10- شربة من الخمر لصحة الحبيب – دولة أوروبية

عمودياً

1- فيلم لفريد الأطرش وصباح – 2- دولة جزرية في المحيط الهندي – 3- أغلظ أوتار العود – عكسها ضمن – ظهرت الحموضة في العجين – 4- رئيس حكومة لبناني سابق – 5- في القميص – قرأ – للتعريف – 6- مصايده – احدى القارات – 7- كأس – عكسها حرف نصب – 8- فراشة بلغة العامة – 9- وصول – إبعاد وتنحية – 10- إعانة – صحيفة لبنانية محتجبة

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- اتحاد – رسوخ – 2- ماليزيا – خل – 3- يُبادر – نازي – 4- لوقا – قبل – 5- زري – حية – تر – 6- ناسا – ريو – 7- لب – تُبارك – 8- الطين – مغاز – 9- الليل – ون – 10- غش – استهتار

عمودياً

1- اميل زولا – 2- تابور – بلاش – 3- حلاقين – طل – 4- ايدا – اتيلا – 5- دزر – حس – نيس – 6- فيات – لت – 7- رانية – بم – 8- ال – راعوت – 9- وخز – تيرانا – 10- خليل روكز

sudoku 4266

				6				7
8		9	1	2			6	3
	2		3	7			9	4
	9			1			8	
1					3	9		2
	5		6			3		
4				9				8
		7	4			6		
		2	8			7		5

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أو عمودي.

حل الشبكة 4265

6	8	5	9	4	7	1	2	3
2	7	1	3	6	5	8	9	4
4	3	9	2	1	8	7	5	6
3	9	6	8	5	4	2	7	1
7	5	4	1	3	2	6	8	9
8	1	2	7	9	6	3	4	5
5	2	3	6	8	9	4	1	7
9	6	8	4	7	1	5	3	2
1	4	7	5	2	3	9	6	8

مشاهير 4266

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

شاعر عراقي معاصر. له قصيدة تتألف من ألف بيت في مدح الإمام علي بن أبي طالب

2+4+7+11= آخر الدواء ■ 1+5+3+6 = منصف ■ 9+10+8 = عطش

إعداد نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: ديبي رينالدز

سينما

«كريد 3» في غياب روكي بالبوا: ضربة قاضية في الهواء

من منا لا يحبّ روكي بالبوا؟ هذا الحب لم يأتِ فقط لأنّ «روكي» كان حلم ومشروع عمر سيلفستر ستالون الذي حدّد بمفرده تقريباً خصائص الدراما الرياضية الحديثة. وليس فقط لأن السلسلة كانت ناجحة وتطورت بشكل جيد حتى مع أجزائها الأقل نجاحاً، بل لأنّ هذه السلسلة كانت دوماً تدور وتتمحور حول العواطف قبل أي شيء. روكي هو ذلك الرجل المستضعَف صاحب الفرص المحدودة الذي يقاتل ويكافح بشجاعة وبمجهوده يحقّق النجاح والشهرة. هو شخص لطيف طيب في جميع مناحي الحياة، ورغم منظره الخشن الشرس، هو النقيض التام لذلك. إنه شخص منفتح على الجميع، ويهتم بصدق بكل من يتحدث إليهم. شخص نتعاطف ونتماهى معه، يحب روكي أن يقص الحكايات لزبائنه في مطعمه، إنه صادق ووفي. روكي كشخص لا يمثل الفوز والانتصار. العديد من أفلام روكي تنتهي بالهزيمة، ولكن الهدف هو أن يتفوّق روكي على ما يُتوقع منه. الأمر إذاً لا يتطلب الفوز بالحزام الذهبي، بل تحقيق أكثر مما كنا نتخيل. نُحبّ نصائح روكي، رؤيته إلى الحياة وطبعاً جملته الشهيرة لحبيبته أدريان عن الملاكمة والحياة: «لست فاشلاً، لا يعنيني إذا خسرت، لا يهم أن يُحطم رأسي، كل ما أريده هو مواصلة الطريق إلى آخره، هذا كل شيء». إذاً، لا يتعلق الأمر بالأحزمة والبطولات وقصص النجاح الفارغة، ولكن بالعلاقات الإنسانية البسيطة والصادقة، والحب والصداقة والاحترام والتواضع. وطبعاً كانت رياضة الملاكمة هي التي ربطت كل شيء، وبفضلها لا تزال شخصية روكي قادرة على الاندماج في الواقع إلى اليوم. بشكل عام، لا تزال ملحمة «روكي» كلاسيكية ومؤثّرة. وعلى الرغم من أنها لا تخلو من العيوب، إلا أن شخصياتها الجذابة والموسيقى التصويرية التي لا تنسى والقصة بحد ذاتها تجعلنا لا نملّ مشاهدتها.

بعد ستة أجزاء من عام 1976 إلى عام 2006، انتقلت ملحمة روكي عام 2016 في اتجاه جديد. شخصية روكي كانت لا تزال موجودة، انضم إليها أدونيس كريد (مايكل بي جوردان) ابن منافس روكي السابق ثم صديقه الحميم أبولو كريد (كارل ويذرز). عام 2016، بدأنا مع «كريد» سلسلة جديدة منبثقة من سلسلة أفلام روكي. كان «كريد» قادراً على أن يكون دراما رياضية حديثة متطلبة ومخصّصة مع موسيقى الهيب هوب والراب مع أداء جيد لمايكل بي جوردان الصاعد، والحفاظ على كل شيء تقريباً جعل أفلام «روكي» محبوبة. أحببنا الجزء الأول، وخصوصاً أنّ روكي موجود وأصبح كاب ومدرب لهذا النجم الصاعد. في الجزء الثاني «كريد 2» (2018)، لم يتغير الكثير وظل الفيلم ناجحاً بشكل كبير بوجود ستالون نفسه على الشاشة. الجزء الجديد من هذه السلسلة وصل. نضجت قصة «كريد 3»، لكنّ الفيلم الجديد هو بمثابة ضربة قاضية في الهواء. أول ما نفتقده في «كريد 3» هو غياب روكي، ليس فقط على الشاشة، إنما لا يوجد حتى ذكر لاسم أدونيس كريد. لا يزال سيلفستر ستالون أحد المنتجين، لكنّ روكي هو الشخص المغيب. طوال ساعتين يحرص فيها الفيلم على عدم تضمين أي إشارة

> لا أحد يستطيع أن يصنع فيلم رياضة دراميا مثل سيلفستر ستالون

واحدة إليه. حزر ستالون عند بدء التصوير أنه لن يكون موجوداً لأن الفيلم يتخذ منعطفاً بعيداً عما يراه هو، ويبتعد عن الرياضة أكثر ليصبح دراما عائلية مظلمة. وقال: «لا أعرف ما إذا كان سيكون هناك دور لي، لأن الممثل ومخرج الفيلم مايكل بي جوردان والمنتج إيرون ويتكلر يبحثان عن اتجاهات جديدة للقصة».

الرابع. يركز الفيلم على الجانب النفسي والدرامي لأدونيس، الذي يسأل نفسه: من أنا؟ نوع من الشكوك الشخصية والعائلية التي يأخذها المخرج كثيراً على محمل الجد، إلى درجة أنّ الفيلم ينتهي بمشهد عائلي، على الرغم من أننا نشاهد فيلم ملاكمة يجب أن نخرج منه وفي داخلنا كمية كبيرة من الأدرينالين تحثنا على لكم أي شخص في طريقنا. الفيلم مجرد شريط رياضي مريح للغاية ومكتوب بشكل كسول، بعيد تسخين قصص كثيرة ولكنه غير قادر على استخراج درما ملحوظة. لذلك يضيع الجانب الإنساني من القصة، إلى درجة أنّ المخرج يقدم محاولة فجّة لتجسيد الحالة العاطفية للمقاتلين باستعارة بصرية مبسّطة، حتى مشاهد القتال، التي لا تحتل الكثير من وقت الفيلم، بدت زائفة بسبب المراهنة والإفراط في استخدام المؤثّرات الخاصة.

لنكن صريحين، من دون روكي بالبوا، فإن «كريد 3» هو مجرد فيلم ملاكمة آخر، يسير جنب الحائط ولا يخرج من منطقة راحته. والنتيجة، فيلم بدون أي مفاجآت أو مشاركة عاطفية حقيقة. على الرغم من أن الفيلم كان يجب أن يعالج غياب روكي، إلا أنه لا يزال من غير الواضح أن سيكون ناجحاً من دونه. سبب نجاح أفلام «روكي» هو هذه العلاقة الحميمية بين البطل والجمهور والمشاهد، وهذه العلاقة مفقودة تماماً في الفيلم الجديد. «كريد 3» ليس فيلماً سيئاً جداً، لا يستدعي النقد الحاد ولا حتى التصفيق، إنه في أحسن الأحوال نتيجة غير ضرورية لفيلمين سابقين جيدين ومسلّيين. «كريد 3» لا يزال قادراً على تخطي اللكمات الموجّهة إليه، لكنه اليوم محشور بين الحبال يحاول النجاة. في النهاية، على الرغم من نجاح الفيلمين الأولين وتخبط الفيلم الجديد، إلا أن لا أحد يستطيع أن يصنع فيلم رياضة دراميا مثل سيلفستر ستالون، ولا أحد يعرف كيف يلاكم إلا روكي بزّته الرثة وهو يلكم الأبقار المتدلية في المسلخ.

Creed III في الصالات

مها الحاج... سينما سياسيّة هادئة

واضح أنّ سينما المخرجة الفلسطينية مها الحاج مبنيّة على ركائز شخصية وكون ثابت، وفي الوقت نفسه هي دائماً في عملية تطور وتحول مستمر. لم تكشف الحاج كل ما لديها إلى الآن بخلاف معظم المخرجين الفلسطينيين الواضحين من البداية والغاضبين الذين يبوحون بكل شيء في فيلمهم الأول. سينما الحاج، مختلفة بعض الشيء: في فيلمها الطويل الأول «أمور شخصية» (2016) ابتعدت عن ظل الصراع العربي الإسرائيلي، لتسلّط الضوء على قصص شخصية، والتحديات الداخلية للمجتمع الفلسطيني. في فيلمها الطويل الثاني «حمّى البحر المتوسط» (2022)، نجد أفكاراً سردية تحرك الشريط نحو مناطق وموضوعات غير مستكشفة حتى الآن. إنها السينما الاجتماعية السياسية الأكثر هدوءاً وياساً. في ركودها، تتضح أزمات الفرد الوجودية. سطح هادئ مخادع مضحك وكاذب، تدحضه توترات متصاعدة من الغضب والكآبة. في فيلمها الأخير، تقترب من الكوميديا السوداء والميلودراما الجافة، التي لا تذرف الدموع ولا تعلو بسببه الضحكات. لكنها تحبس المشاعر بدون تكبيل الفيلم وإعطائه الحرية لسرد توتر درامي مغلف بفكاهة، من خلال قصص أشخاص عاديين يواجهون خيارات أخلاقية واجتماعية مؤلمة، من دون إغفال القضايا والظروف السياسية والتاريخية لبلادها. الدقة التي تجلب بها العاطفة إلى الشاشة، تطلب منّا الصبر لنرى تطور القصة والتغيير التدريجي للشخصيات. لا تشاهد الصراعات والهموم والاحتياجات الوجودية بشكل مباشر، لكنها تنعكس على العيون وفي الأحاديث المتبادلة لوهلة أو ثانية.

حمّى البحر المتوسط هو مرض يُصيب عادة الأشخاص من أصول متوسطية. تستخدم الحاج هذا الاسم لعنوان فيلمها كنوع من الاستعارة التي تفرض نفسها على الواقع المعاش، معتمدة الأسلوب البارد لفيلمها السابق. تجبرك على الشعور بعدم الارتياح رغم الطمأنينة الظاهرة والفكاهة اللاذعة، لتكون أمام عالم تجهل ملامحه، وقصة تبدأ من دون أي أساس. لكنك لا تستغرق وقتاً كثيراً كي تعي ما يحصل أمامك، وتفكر فيه، عندها لا يسعك سوى التمهل، كما الشخصيات لمراقبة ما يجري بكل تمعن وإصغاء. تركز الحاج قصتها على وليد (عامر حليحل)، شخص يصعب التماهي معه، ولديه برودة وعدوانية كره حقيقي للبشر. لا نعلم السبب الرئيس للاكتئاب الذي يعاني منه وليد، المرات القليلة التي نراه فيها يخرج من حزنه هو للتعبير عن الغضب فقط. يعيش وليد مع زوجته علا (عنات حديد) في حيفا، مقابل البحر، نفس التعابير الفارغة يستعملها عندما يتحدث مع زوجته أو يأخذ أطفاله إلى المدرسة أو عندما يكون عند الطبيبة النفسانية أو عند محاولته كتابة رواية. السبب الذي يجعلنا نتحمل هذه الشخصية هو احتمال التغيير. وصول جاره الجديد جلال (أشرف فرح) والسكن في جواره يجبره على الخروج من شرنقته. وليد وجلال يقضيان معظم وقتهما في البيت، يغسلان ويطبخان ويكنسان ويمسحان بسبب عدم وجود وظيفة أساسية ثابتة. يحاول وليد كتابة رواية عن الجريمة، ولكن مع وصول جلال، تصبح هذه المهمة أكثر تعقيداً ولكن قد تساعده على التغلب على جموده والاستلهام من حياة جلال اليومية التي يمكن أن تساعده في ملء صفحاته الفارغة. جلال رجل صاخب ومباشر متناقض ومأكر، يستمتع بملذات الحياة وأيضاً لديه بعض الأعمال غير الشرعية ويحتاج إلى مال لتسوية ديون. تتطور علاقة الاثنين لتتحول إلى صداقة غير متوقعة، ويشرع الاثنين في رحلة غريبة مليئة بالمواجهات المظلمة.

«يا له من طقس يوم جميل، لا أستطيع أن أقرر بين أن أشرب الشاي، أو أن أشنق نفسي»، بهذه العبارة الغامضة والمثيرة للسخرية لتشيخوف، تنهي مها الحاج فيلمها. والفيلم ليس بعيداً عن البناء التشيخوفي النموذجي الذي تتصدر فيه العبثية الفكاهية للحالة الإنسانية. ولكنه في الوقت نفسه، يبتعد عنه ليحتضن الاكتئاب القومي، حيث يتجسد هذا الاكتئاب في حالتي الإنكار والغضب. فوليد غاضب من كل شيء، ولا يستخدم غضبه بطريقة إبداعية، بل يركز على الخراب والضياع والموت. وجلال في حالة الحزن اللامبالي، وفي ما يتعلق بالاحتلال، لا يسعه إلا أن يقول «فلسطين، نقعوها وشربو ميتها». ويقول لوليد بسخرية: «مش عارف عن إيش تكتب، اكتب

> ولو كان القلب ينبض، فإنك كإنسان في فلسطين لست موجوداً

عن الاحتلال، عن الصراع». تكشف مها الحاج تعقيد النفس الذكوري الفلسطيني، وتكشفه بمهارة على خلفية الاحتلال غير المرئي، الذي لا نراه أبداً في الفيلم ولكنه الحاضر دائماً. تعرف المخرجة كيف تجعل الصراع العربي الإسرائيلي منتشراً، يحوم حول الجميع، في فيلم من النوع الذي تحدده وتشكله الظروف الاجتماعية والسياسية.

القصة نفسها مسلية ومكتوبة ومنفذة ببراعة، فهي مليئة بالصدمات الإنسانية والسياسية. سينما الحاج هي سينما فلسطينية جديدة، لم نرها من قبل. وعلى الرغم من أنه يمكن لشخصيات الحاج أن تكون مشابهة لشخصيات إيليا سليمان، إلا أن الحاج تبتعد عن كل شيء مباشر وفج وتغلف القضايا التي تقلقها بشيء من الفكاهة والسخرية والعبثية. «حمى البحر المتوسط» قصة أسرة وغير متوقعة عن الصداقة والاكتئاب في مواجهة تيار من الإحباط الاجتماعي والسياسي. ومع صداقة وليد وجلال، أصبحت أزماتهما الوجودية أكثر وضوحاً. فيلم الحاج هو نوع من القصص الشعبية الساحرة التي تجذب منذ الدقائق الأولى، مع شخصيات هشة في محيط عائلي ساحلي. هنا يستحيل كل شيء سجناً. سجن لا يمكن الفرار منه بسبب العزلة وعدم القدرة على التعبير. قدمت الحاج فيلمها بطريقة سلسة، بمشاهد باردة وحوارات أبرد مليئة بالأفكار التي لا يمكن إلا أن تجعلنا نفكر. استفزتنا الحاج بطاقة سردها، يمشي الفيلم بمعظمه من دون توتر مؤرق أو تباين حاسم أو تناقضات حادة، وبلحظة نجد أنفسنا في وضع من الوحدة المتأصلة في التفكير الانتحاري. إنها عزلة عدم قدرة على التعبير عن نفسك للغرباء والعائلة على حد سواء من دون رد فعل عنيف شديد. هي حالة رهاب الأماكن المغلقة الموجودة في كل مكان في فلسطين. في المجمل، مشكلات شخصيات الفيلم هي نتيجة الهروب من البوح بأي حقيقة بين الأفراد، وهذا كما تراه الحاج هيكلاً اجتماعياً قائماً ولا يزال.

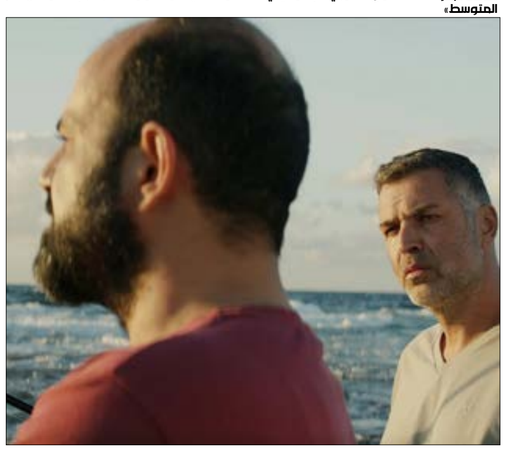

من هفيلم «حمى البحر المتوسط»

خارج جدران المنزل الأربعة مشكلات، ثم في داخلها مشكلات من طابع مختلف، لكنها لا بد من أن تكون مترابطة. حياة الأسرتين خاضعة لحالة المجتمع والتقلبات السياسية. «حمى البحر المتوسط» ليس الفيلم الفلسطيني الأول حول وحدة الإنسان المتواجد داخل جماعة وحول الحدود الشخصية والمجتمعية. ولكنه الأكثر واقعية، الأكثر صدقاً وجرأةً ووعياً. الاضطرابات الداخلية للفلسطينيين مهمة، كما محاربة الاحتلال، والتوازن مطلوب في الحالتين. شخصيات الفيلم ليست مثالاً للتوازن العاطفي، ناهيك بتطلعاتها المختلفة. والحاج عبقرية في خلق شخصيات مضطربة، تفعلها في كل مرة. في الواقع، الفيلم بمثابة تدمير ذاتي، يزيح الستار عن الشك، ويؤكد بأننا منذ فترة طويلة على عتبة الهاوية ولا نريد أن نعترف بذلك. وبأن من يدعي التحضّر، متمثلاً بمجتمع أكثر عدالة ومساواة بين الفلسطينيين والإسرائيليين يمكن وصفه بالموهوم. في فيلم الحاج كل شيء مقدم بطريقة مدروسة ليعطي انطباعاً، بأنه من الصعب لأي كان الخروج حياً، ولو كان القلب ينبض، فإنك كإنسان في فلسطين لست موجوداً، وما تبقّى منك هو الجسد فقط الذي ينتظر الموت الأخير.

يكتبها شفيق طبارة

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 13 آذار 2023 العدد 4871

صورة وخبر

منذ عام 1955، يُقام «مهرجان مومبا» سنوياً في ملبورن في أستراليا باستثناء عام 2021 الذي شهد إجراءات الحظر نتيجة وباء كورونا. إنّه أكبر مهرجان مجاني في أستراليا، يُقام على مدى أربعة أيام ويستقطب بانتظام ما يصل إلى مليون شخص. تشمل فعاليات المهرجان «موكب مومبا»، وتتويج «ملوك مومبا»، وعروض الألعاب النارية، والكرنفالات التي تُقام في الحدائق، والأنشطة النهرية بما في ذلك الرياضات والعوامات المائية و«رالي بيردمان»، فضلاً عن الحفلات الموسيقية الحيّة

(ويليام ويست ـ أف ب).

على بالي

أسعد أبو خليك

الاتفاق السعودي-الإيراني (وبرعاية صينيّة كي يزيد من الحنق الأميركي) كان مفاجئاً. لكنّ الاتفاق ليس إلا تمهيداً لعودة العلاقات ولا يتضمّن، على ما أُعلن، توافقاً على مواضيع الخلاف المستعصية. الطرف الإيراني، عبر مؤيّديه، يبالغ في حجم وأهميّة الاتفاق. والطرف السعودي، عبر الجيش الإلكتروني والإعلام، يقلّل من أهميّته، وهو على حق. علي شمخاني في إيران مثّل دوماً فكرة تحسين العلاقات مع السعوديّة، كما كان نايف بن عبد العزيز في السعوديّة يمثّل فكرة تحسين العلاقات مع قطر. والحصار السعودي على قطر في عام 2017 سبقته مصالحة مع قطر. وتزامن الاتفاق في بكين مع خبر في «نيويورك تايمز» و«وول ستريت جورنال» مفاده أنّ النظام السعودي يفاوض الحكومة الأميركيّة على شروط تطبيعه مع إسرائيل، وأنّه يطالب بحق إنشاء طاقة نوويّة وبتلقّي السلاح المتطوّر. وكما أنّ النظام الإماراتي تصالح مع النظام السوري بعد — وليس قبل — إعلان تحالفه الصفيق مع الدولة الصهيونيّة، فإن النظام السعودي يحتاج إلى تحسين العلاقة مع إيران قبل إعلان التطبيع مع إسرائيل. ضمنت دولة الإمارات امتناع النظام السوري وإعلامه عن توجيه النقد إلى الإمارات على التطبيع. وآل سعود يأخذون إسلاميّة النظام على محمل الجدّ، فقط من زاوية المشروعيّة السياسيّة. وتحييد إعلام إيران وحلفائها عن ذمّ النظام بعد التطبيع مع إسرائيل حاجة سياسيّة. الخلاف بين إيران والسعودية عميق للغاية، وبات ركناً أساسياً من هويّة النظاميْن السياسيّة. شروط تحقيق المصالحة الحقيقيّة تتطلّب رضوخاً من طرف لآخر، وهذا مستبعد. كانت السعودية قد وضعت 14 شرطاً للمصالحة مع قطر، لكنها عادت ورضخت بالكامل عندما غفرت لقطر. لم تقدّم قطر تنازلاً واحداً باستثناء تخفيف لهجة إعلامها نحو السعوديّة. أميركا ليست سعيدة بإعلان عودة العلاقات. هي تريد تأجيج كل الخلافات التي تؤذي العرب. أميركا وإسرائيل استثمرتا بقوّة في كل الصراعات والنزاعات والخلافات التي نشبت في منطقتنا منذ عام 1948. الفتنة السنيّة-الشيعيّة مشروع أميركي-إسرائيلي وإن نفّذته الحكومة السعوديّة بعد عام 2003 للمساهمة في تقويض حركات مقاومة إسرائيل. قبل أن نحكم على الاتفاق ونتائجه، نترقّب الإعلام. الإعلام السعودي على حاله.

المفكرة

بلوز مع كمال بدارو وآنا كودينوفا

■ يعود ثنائي البلوز كمال بدارو وآنا كودينوفا مطر (الصورة) مساء اليوم الإثنين، كما كلّ إثنين، إلى «كوادرانغل» لتقديم أروع كلاسيكيات موسيقى البلوز مع فرقتهما الرباعية التي تضمّ إلى جانب بدارو (غناء وغيتار إلكتريك وبيانو) وكودينوفا (غناء وبيانو)، كلّاً من طوني رزق الله (باص) ورولان غبريل (درامز). وقد يعزف ثنائي بدارو-كودينوفا على آلتَين في الأغنية نفسها، فيما يشمل الريبرتوار أعمالاً لكبار من أمثال بي بي كينغ وإريك كلابتون وكارلوس سانتانا وراي تشارلز وغيرهم.

بلوز «The Quad House Band»: اليوم الإثنين 13 آذار (مارس) 2023 وكلّ إثنين – الساعة العاشرة مساءً – Quadrangle (الحازمية – بعبدا) – للحجز والاستعلام: 81/811353

محاضرة «يوم المعارف» الثانية

■ ضمن فعاليات «يوم المعارف عقل وروح»، يقيم «معهد المعارف الحكمية» عصر الأربعاء المحاضرة الثانية من سلسلة محاضرات «جهاد التبيين» بمشاركة وزير العمل في حكومة تصريف الأعمال مصطفى بيرم تحت عنوان «دور جهاد التبيين في مواجهة ثقافة الاستهلاك».

«دور جهاد التبيين في مواجهة ثقافة الاستهلاك»: 15 آذار – الرابعة عصراً – «معهد المعارف الحكمية» (مجمّع المجتبى – الحدث – الطابق الرابع) – للاستعلام: 76/611266

تجمّع الهيئات الأهلية: قافلة إغاثة إلى متضرّري الزلزال

■ بالتعاون بين وزارة الشؤون الاجتماعية وتجمّع الهيئات الأهلية عبر مؤسسة عامل الدولية وبيت أطفال الصمود والصليب الأحمر اللبناني، انطلقت أمس من أمام مبنى عامل في بيروت قافلة مساعدات إلى المتضررين من الزلزال في سوريا لتسليمها إلى منظمة الهلال الأحمر السوري في دمشق. القافلة جاءت نتيجة جهود أعضاء تجمّع الهيئات الأهلية التطوّعية في لبنان ولجنة المتابعة لمنظمات المجتمع المدني من أجل تنسيق الاستجابة الإنسانية، وكان من أول المبادرين لمساندة متضرري الزلزال كلٌّ من كاريتاس ومجلس كنائس الشرق الأوسط والهيئة الصحية الإسلامية والجمعية اللبنانية الصحية الاجتماعية والمقاصد والإسعاف الشعبي والنجدة الشعبية ومؤسسة معروف سعد ومؤسسة فرح ومؤسسة ارك إن سيل والجمعية الوطنية لحقوق المعوقين وجمعية أصدقاء المعوقين وشبيبة الهدى، إضافة إلى فرق بعض المؤسسات التي تعمل في الأراضي السورية. المنسق العام لتجمع الهيئات الأهلية التطوعية، رئيس عامل الدولية كامل مهنا أكد «وقوف التجمع ولجنة المتابعة إلى جانب كل المنكوبين في سوريا وتركيا»، وأن «تجمع الهيئات الأهلية لن يهاب أي تهويل أو تهديد حين يتعلق الأمر بإنقاذ الأرواح وصون كرامة الإنسان وتوفير حقوقه»، وأن «هذه المهمة الإنسانية هي فوق كل اعتبار». ودعا إلى «إنهاء التدابير والعقوبات كافة التي لا تؤثر إلا على الفئات المهمّشة والضعيفة وتعرقل عملية إعادة بناء سوريا وترميم المجتمع على كل المستويات»، مشدداً على أن «الإمعان في خلط الحسابات الضيّقة التي تضر بمصالح الفئات الشعبية هو جريمة ضد الإنسانية».

«لقاء مع مبدع» في جبيل

■ ضمن سلسلة لقاءات أدبية وثقافية تعقدها اللجنة الأدبية في «المجلس الثقافي في بلاد جبيل»، يقام مساء السبت المقبل لقاء أدبي تحت عنوان «لقاء مع مبدع»، وضيفته رئيسة «جامعة اللاعنف وحقوق الإنسان» و«جمعية اللبنانيات الجامعيات» إلهام كلّاب البساط (الصورة)، التي ستقرأ وتناقش نصوصاً من كتاباتها وتجيب على أسئلة الجمهور وتوقّع كتابها «أغصان وجذور». يشارك في اللقاء أيضاً كلّ من رئيس المجلس توفيق صفير ومنسّق لجنة التربية في المجلس حسن حيدر ومنسّقة اللجنة الأدبية في المجلس رحاب الحلو، بالإضافة إلى عضو مجلس التعليم العالي في وزارة التربية سهيل مطر. على أن يلي اللقاء إعلان اللجنة الأدبية عن مسابقتها لعام 2023 وموضوعها الأدبية عفيفة كرم.

«لقاء مع مبدع»: السبت 18 آذار (مارس) الحالي – الساعة الخامسة مساءً – قاعة محاضرات «المجلس الثقافي في بلاد جبيل» (الطريق الروماني – جبيل) – للاستعلام: 09/944343

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

الإثنين 13 آذار 2023 العدد 231
Lundi 13 Mars 2023 no231

الأخبار

رأس المال

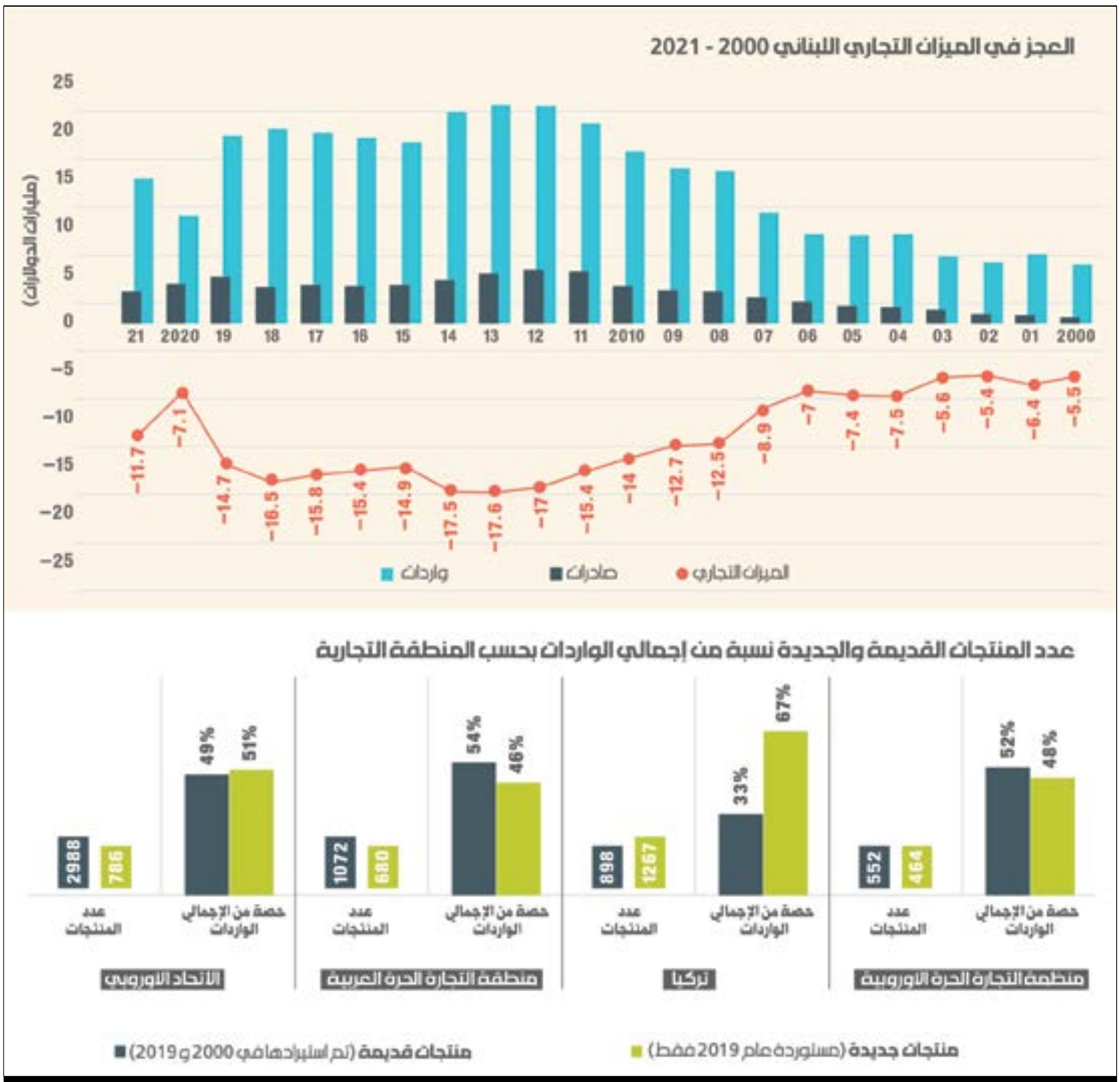

المصدر: إسكوا

في العدد

02
محمد وهبة
استدامة الرداءة

04
نور خليل رزق
عصر المنافسة بين القوى الكبرى

05
ماهر سلامة
اليابان من الركود المزمن إلى التضخّم

06
علي عوّاد
عودة الأصول المسمومة؟

08
عبد الحليم فضل الله
سياسة نقديّة بلا مصارف

250 مليار دولار كلفة السياسات الخاطئة

بين عامَي 2000 و2021، بلغت قيمة العجز المتراكم في الميزان التجاري اللبناني نحو 257 مليار دولار بمعدل وسطي يبلغ 11,7 مليار دولار سنوياً. يعكس هذا الرقم الهائل، نسبة إلى اقتصاد صغير مثل لبنان، سوء النموذج الاقتصادي. فالاستهلاك المموّل بالتدفقات الخارجية كان السمة الأساسية في بنية هذا النموذج الذي تفرّعت منه قنوات زبائنيّة للتوزيع الداخلي استفاد منها الخارج لتتحوّل إلى قنوات للتوزيع الخارجي أيضاً. استعملت آليات الدعم والصفقات لتحاصص الإنفاق الداخلي، بينما عقدت اتفاقات تجارية مع الخارج تشبه إلى حد كبير الصفقات الداخلية. هكذا، تغيّرت مسارات الاستيراد على مرّ السنوات، فيما بقيت نزف الدولارات الناتج من الاستيراد ضمن وتيرة تصاعدية بلغت ذروتها عام 2013 مسجّلة 17,5 وحافظت على مستوى مرتفع لغاية عام 2018 حين سجّلت 16,5 مليار دولار.

وفي هذا السياق، صنّف تقرير أصدرته «إسكوا» أخيراً، أداء لبنان في التوصل إلى الاتفاقات التجارية مع الاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة الحرة العربية بأنه «متدنٍ». فقد تبيّن أن المستفيد من هذه الاتفاقات هي الجهات الأخرى وليس لبنان. من أبرز المستفيدين الاتحاد الأوروبي الذي يعدّ أكبر «شريك تجاري» للبنان. عجز لبنان التجاري مع أوروبا أكبر من عجوزاته مع شركاء آخرين، ويعود ذلك إلى أن الاتفاقات التجارية التي وقعت مع الاتحاد الأوروبي «حدودية»، أي إنها تستهدف فقط الرسوم الجمركية، في حين أن الجيل الجديد من الاتفاقات التجارية هو أكثر عمقاً ويتضمن بنوداً عن تجارة الخدمات وسياسة المنافسة والتعاون التنظيمي وحقوق الملكية الفكرية. وانعكاس هذه الاتفاقيات على العجز التجاري بات واضحاً للعيان. ففي عام 2004 انضمّ لبنان إلى الاتفاقية التجارية للاتحاد الأوروبي، ثم دخلت هذه الاتفاقية حيّز التنفيذ في عام 2006. ومذاك، بدأ العجز التجاري يزداد. في عام 2006 كان العجز التجاري 8,9 مليار دولار، ثم ارتفع في سنة واحدة إلى 12,55 مليار دولار، ثم بلغ ذروته عام 2014 مسجّلاً 17,5 مليار دولار. أي إن العجز التجاري تضاعف خلال ثماني سنوات على انضمام لبنان إلى اتفاقية التجارة الحرّة الأوروبية. المسار نفسه حصل عندما وقّع لبنان مع تركيا اتفاقيات تجارة حرّة. ففي عام 2000 كان لبنان يستورد 898 منتجاً من تركيا، إلا أنه في عام 2019، أي بعد نحو تسع سنوات على توقيع مجموعة من الاتفاقيات، صار يستورد نحو 2267 منتجاً تركياً. والمنتجات التركية منافسة بشكل كبير للصناعات المحلية اللبنانية ومدعومة الكلفة.

في المقابل، لم تكن لدى لبنان قدرة على تطوير قاعدة صادراته بسبب محدودية القدرات الإنتاجية، بحسب تعبير «إسكوا»، أي ارتفاع كلفة التمويل. لكن في لبنان لم تكن هناك سياسة اقتصادية ساعية في اتجاه زيادة القدرات الإنتاجية المحلية، رغم أنه كان واضحاً بأن العجز في الميزان التجاري هو المصدر الأكبر لـ«تسرّب» العملات الأجنبية إلى الخارج. وقوى الحكم لم تكتف بإهمال الاقتصاد، بل شجّعت الاستيراد من خلال تثبيت سعر الصرف لفترة طويلة جداً وبشكل وهمي، ما منح الأجور قدرة شرائية وهمية.

العجز التجاري جاء نتيجة السياسات الخاطئة، لكن حتى عندما أظهر الانهيار النقدي والمصرفي أن السياسات الخاطئة تؤدي إلى انهيارات كبرى، لم تبادر السلطة السياسية إلى استهداف المشكلة الأساسية. والتمويل في ذلك الوقت لم يكن المشكلة، إذ كان لدى مصرف لبنان موارد سائلة بالعملة الأجنبية تبلغ 34 مليار دولار، لكن لم يخصّص أي دولار منها لأي تصحيح اقتصادي. لم ينفق أي قرش خارج إطار قنوات التوزيع التقليدية التي تعوم بالزبائنيّة والفساد. رفعت الكثير من الشعارات عن الاقتصاد المنتج لتخفيف الاعتماد المفرط على الاستيراد، لكن انتهى الأمر بإنفاق الأموال من خلال السياسات النقدية الرخيصة. صحيح أن هذه النفقات أسهمت في تخفيف وطأة الأزمة على اللبنانيين بشكل ظرفي لم يدم أكثر من أشهر عدّة، إلا أنه كان يمكن تخصيص بعضها ضمن برنامج زمني محدّد الأهداف لتقليص الوطأة على المدى الطويل. ففي نهاية الأمر استنفذت السيولة إلى حدّها الأدنى وتعمّقت مشكلات الاقتصاد.

مقال

«تنظيم الرداءة» هو التعبير الذي أطلقه رئيس حركة «مواطنون ومواطنات» شربل نحاس، لتوصيف ما قامت وتقوم به السلطة لجهة التعامل مع الأزمة. فحتى الآن، لم يحصل أي تعامل جذري، بل كانت الخطوات عشوائية وموضعية، لا تنتج أي حلّ، باستثناء بيع الأوهام. وهو الأمر الذي تحدّث عنه رئيس المركز الاستشاري عبد الحليم فضل الله، مشيراً إلى أنها «أوهام تملأ الفراغ». «نظام الرداءة» الذي أسّسه حاكم مصرف لبنان رياض سلامة نيابة عن السلطة وباسمها، أمام اختبار ضغط يتعلق باستحقاقات سياسية ونقدية. والخيارات المتاحة تكاد تكون محصورة بـ «استدامة الرداءة»

استدامة الرداءة: صُنع في لبنان

37
مليار دولار
هو حجم المدخرات السليبة في لبنان منذ عام 2010 حتى اليوم

عام 2018 ساهمت الدولة في ثلث الناتج المحلي الإجمالي). لذا، حتى لو كانت هناك رغبة من السياسة المالية بالتدخّل في الأزمة، فإنه لا موارد لديها من أجل ذلك، بل لا تزال تملك القدرة على اتخاذ القرار، وهي قدرة مشتّتة بفعل المصالح الضيّقة للجماعات والانقسام السياسي الحادّ المتزامن مع التبعية الخارجية. في هذا السياق، يبدو أن قوى السلطة «تستمتع» بترك القرار على عاتق مصرف لبنان. فالحاكم رياض سلامة، الذي تدور حوله الكثير من شبهات الاختلاس والسرقة، كان يدرك تماماً أن هذه القوى جاهلة في إدارة آليات الإنفاق والتوزيع. لذا، هو يزعم بأنه في مجال إدارة الأزمة، أسّس نظاماً تمويلياً يمكنه أن يعمل بكفاءة على المدى المتوسط ويغني عن كل هذا النقاش في توزيع الخسائر ومبادئ التصحيح. وهذا النظام يقوم على إدارة ما تبقّى من موارد بالتقنين. فهو يستعمل الموارد المتدفقة من الخارج لإعادة تدويرها في العمليات اليومية، سواء أتت عبر تحويلات المغتربين أو عبر التمويل الخارجي ذي الطابع السياسي والأمني والحزبي والمدني، أو عبر بعض الموجودات لدى مصرف لبنان. لا داعي للتذكير بأن الاستثمارات بكل أشكالها وأهدافها الريعية والإنتاجية، لا تأتي إلى بيئة كهذه، إنما ما تعزّز في سياق هذا «التنظيم» هو استحواذ الجهات الخارجية على حصّة واسعة من قنوات التوزيع المحلية، وهو ما يعني مزيداً من التفكّك المؤسّساتي والاجتماعي.

كان إنشاء نظام كهذا، مجرّد حلم بالنسبة إلى أركان السلطة. نيابة عنها أقامه رياض سلامة. فكل الزيادات التي أقرّت من خارج أساس الراتب تحت مسمّيات مختلفة مثل بدل الإنتاجية وليترات البنزين وسواهما، لا تصل إلى ثلاثة أضعاف ما كان عليه الراتب سابقاً. لكن رياض سلامة جعل هذه الرواتب «مقبولة» لأنه يدفعها عبر منصّة «صيرفة» بالدولار، بدلاً من أن تقوم السلطة بزيادة الرواتب بشكل يغطّي مستويات الانهيار في القوّة الشرائية، ويلبّي أكلاف المعيشة. واستجابة السلطة بالنسبة إلى أجور القطاع الخاص تكاد لا تُذكر، إذ إن الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص يبلغ 2,6 مليون ليرة رغم أن غالبية الشركات لم تعد تدفع أقل من 10 ملايين ليرة شهرياً. لكنّ الشركات التجارية تحصل على حصّتها من التمويل عبر «صيرفة» وبطريقة التقنين أيضاً. الشركات الكبرى، أو كبار المحتكرين يحصلون على تمويل أكبر، بينما تتدرّج حصّة الصغار من الفتات إلى لا شيء.

وعبر هذه الآلية التنظيمية، تتم أيضاً إعادة توزيع الثروة بالشكل الذي كانت عليه في السنوات الماضية؛ أي أن الأكثر ثراء في المجتمع يناله حصّة أكبر من الثروة. فمن لديه الإمكانية لتنفيذ عمليات بيع الليرات لمصرف لبنان عبر منصّة «صيرفة» والتعميم 161، سيتاح له تحقيق أرباح خيالية. وهذه الآلية تفيد الكثيرين من أزلام قوى السلطة وأبواقهم الإعلامية، وتفيد التجار وأصحاب المصارف وكبار المديرين فيها. الباقون يحصلون على الفتات، كما كان الحال دائماً.

المفارقة في نظام إدارة الأزمة، أن رياض سلامة المعني مباشرة بـ«سلامة القطاع المصرفي» كما ينصّ قانون النقد والتسليف، ليس مهتماً بانهيار القطاع. بل يترك السوق مشبعة بمصارف «زومبي» لا طائل منها في تمويل الاقتصاد من خلال دورها الأساسي كمؤسّسات وساطة مالية. فهذه المصارف، تمارس الآن دور المدين الذي لا يمكنه سداد ديونه ولم يجبره أحد على تصفية أصوله لسداد ولو قسم من الدين، وهي تقوم بأعمال صرافة محصورة بحاجات المصرف المركزي لامتصاص الدولارات من السوق وإعادة ضخّها.

إذاً، استدامة الرداءة التي يفترض أنها ليست خياراً، أصبحت أمراً واقعاً، وهي على موعد مع استحقاقاتها الأولى. قد تكفي عبارة «تنظيم الرداءة» الرديفة لـ«أوهام تملأ الفراغ»، لتوصيف عجز السلطة عن إدارة الأزمة، لكن النقاش يتمحور الآن حول أثر الاستحقاقات المقبلة على تماسك «نظام الرداءة»: فهل لدى قوى السلطة استعداد لدفع ثمن استمرار نظام رديء كهذا، علماً أنها ليست قادرة على إنتاج نظام بديل؟

حالياً، الخيارات المتاحة تقتصر على ثلاثة:

- الأول، هو اتخاذ قرار بالتحوّل إلى مسار النهوض، وهذا قرار سياسي لم يعد بالإمكان القيام به من دون العلاقة المُقيتة مع صندوق النقد الدولي بما يمثّل من قيم سياسية واقتصادية سيئة ستفرض شروطاً للتأكّد من تبعيتنا المباشرة (أبرز مثال هو ذلك القرض المتعلق بتمويل استيراد الكهرباء من الأردن، واستيراد الغاز الطبيعي من مصر لتشغيل معامل الكهرباء، إذ مضى أكثر من سنة على المفاوضات وإنجاز العقود التي أوقفها البنك الدولي بذريعة الهيئة الناظمة!).

- الثاني، هو خيار الحفاظ على نظام الرداءة القائم الذي أسّس له رياض سلامة، من خلال تسوية سياسية تخفّف من مفاعيل الانهيار وتلجم تسارعه، والهدف الأقصى لهذا الخيار هو إبقاء الانهيار تحت السيطرة والتحكّم في مقدار جرعة الخسائر التي سيتكبّدها المجتمع والاقتصاد نيابة عن القطاع المالي والمودعين.

- الثالث، الاستمرار في الانحدار السريع إلى مراحل أعمق وأشدّ وطأة. اختبار الضغط لقدرة هذا النظام على الاستدامة، يتجاهل الأكلاف الفعلية التي يسدّدها المجتمع، تماماً كما كان النظام بصيغته السابقة يتجاهل الأكلاف المجتمعية والاقتصادية. فالادّخار المحلي كان سلبياً منذ عام 2010، إنما في نهاية 2021 بلغ ذروته مسجّلاً 21,2% من الناتج المحلي الإجمالي أو ما يعادل 4,9 مليارات دولار. بهذا المعنى، إنّ الأفراد والمؤسّسات والحكومة أنفقوا مدّخراتهم أينما كانت محفوظة. ومنذ عام 2010 حتى اليوم، تراكمت المدّخرات السلبية في بنية الاقتصاد اللبناني لتبلغ 37 مليار دولار، و20% منها سُجّل في عامي 2020 و2021.

نموذج الرداءة القائم اليوم، هو نسخة أكثر تفككاً وأكثر انحداراً من النموذج القائم بصيغة ما قبل الانهيار، ولكنه سيكون أفضل من النسخة التالية. هكذا يفرضون «التكيّف».

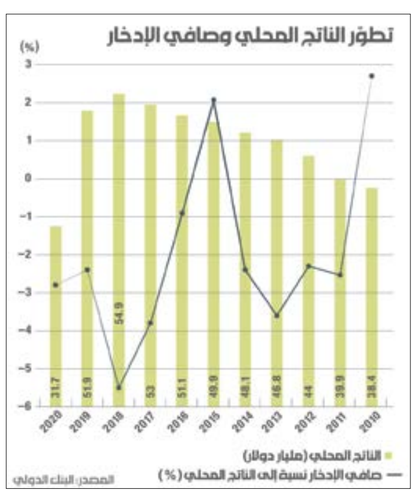

محمد وهبة

المشهد الحالي يمكن اختصاره ببضع عبارات: أنفقنا في سنوات الأزمة أكثر من 20 مليار دولار من سيولة مصرف لبنان بالعملة الأجنبية، وما بقي لدينا هو القليل القليل. البنية المؤسّسية للدولة تتفكّك تدريجاً على وقع مفاعيل الانحدار المتواصل. لم يعد لدينا جهاز مصرفي قادر على المساهمة في النهوض الاقتصادي. السياسات الحكومية الرديئة المتدنية الفاعلية أصلاً، أصبحت أكثر رداءة وأقلّ فاعلية مما كانت عليه. صار الموت يحصل في المنازل لا على أبواب المستشفيات. لا تجد القوى العاملة أي مفرّ لها سوى الفقر أو الهجرة.

لكن لم ينتهِ الأمر بعد. فهناك استحقاقات داهمة. بعضها سياسي استحقاق رئيس للجمهورية يلية تشكيل حكومة، وبعضها ذو طابع سياسي - نقدي كانتهاء ولاية حاكم مصرف لبنان رياض سلامة في تموز المقبل في ظل فراغ رئاسي وحكومي، وانقسام سياسي حادّ حتى بين الحلفاء. ثم هناك استحقاقات كامنة، مثل حملة سندات اليوروبوندز الأجانب الذين سكتوا منذ توقف لبنان عن السداد، وإن كان ثمة الكثير من التساؤلات حول هذا السكوت واحتمال انفجاره بخطوة سلبية جداً في يوم ما.

على وقع هذه الاستحقاقات، لا تنطوي الأيام المقبلة على تفاؤل يمكن البناء عليه. فإدارة الأزمة بشكلها الحالي أخذت مساراً يصعب التراجع عنه أو تحويله نحو مسار آخر. وهو مسار الرداءة بكل أشكالها، والتي تسعى قوى السلطة إلى تنظيمها. وهذا التنظيم أخذ شكلاً واضحاً في ظل عدم تجدّد الموارد، وانكفاء السياسة المالية عن ممارسة أي دور فعلي في إدارة الأزمة المتروكة حصراً على عاتق السياسة النقدية شبه المعطلة: التقنين. بهذا المعنى، جرى تقنين استيراد الدواء وهو أمر مستمرّ حتى اليوم. وأوقف إنتاج الكهرباء المنتجة في معامل «كهرباء لبنان» فيما فُرض التقنين على مولدات الأحياء. وأجبرت الأجور على تجرّع خسائر التضخّم وانهيار سعر الصرف، على أن التعويض الزهيد المتاح للعاملين في القطاع العام، حُصر في الإجراءات النقدية أو بجهات خارجية. ذوبان التمويل العام والخاص الذي كان مخصّصاً للقطاع الصحي إلى حدود قريبة من الصفر، ما منع الطبابة والاستشفاء عن الكثيرين...

> **ما تعزّز في سياق تنظيم الرداءة هو استحواذ الجهات الخارجية على حصّة واسعة من قنوات التوزيع المحلية**

التقنين كان ظاهراً في كل ما يتعلق بالتمويل العام. حتى في دعم استيراد السلع الغذائية والأساسية. فالخزينة شبه مفلسة، إذ إن مجموع الإيرادات لا يتجاوز نصف مليار دولار بأسعار اليوم، وهي لا تمثّل مع الهبات أكثر من 6% من الناتج المحلي الإجمالي وفق تقديرات البنك الدولي لعام 2022، علماً أن النفقات لا تمثّل أكثر من 5,5% من الناتج (في

تقرير

الضريبة على رؤوس الأموال: لبنان الأكثر توحّشاً

لطالما مانع أركان النظام في لبنان، تصحيح النظام الضريبي بذريعة أن النظام الرأسمالي الذي يقوم على مبدأ حرية حركة رؤوس الأموال، لا يمكنه فرض قيود بأيّ شكل على هذه الحركة، وإلا فإنها ستمتنع عن التدفق. وتستند هذه السردية إلى موقف أيديولوجي مفاده أن الدول الرأسمالية لا تتدخّل في الأسواق. ورغم أن هذه السردية سقطت منذ الأزمة المالية العالمية في نهاية 2008 عندما تدخّلت أميركا لإنقاذ قطاعاتها المالية من انهيار نظامي هائل، وبالمناسبة هو أمر يتكرّر اليوم أيضاً، إلا أن أركان السلطة في لبنان تمسّكوا بهذه السردية في أوقات الرخاء تعزيزاً لمصالحهم المغروسة في بنية الاقتصاد. ورغم أن الإفلاس أصاب القطاع المالي في لبنان، إلا أن السلطة ترفض استخدام أي أداة تدخّلية لعلاج الأزمة، باستثناء تغطية خسائر هذا القطاع. فأركان السلطة، التي يشغل فيها القطاع المالي حيّزاً أساسياً، لا يتّعظون مما تقوم به أميركا، منبع الرأسمالية، التي فرضت على رؤوس الأموال ضريبة الخروج من النظام. فهم يرفضون، مثلاً، إقرار ضريبة على الثروة، رغم أن ممثلي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اقترحوها.

ما هي الـ Exit Tax، أو ضريبة الخروج، وبأي هدف أقرّت؟ هذه الضريبة مفروضة على مواطني الولايات المتحدة الأميركية والمقيمين فيها من حملة الإقامة الذين يرغبون في التخلّي عن الجنسية الأميركية أو عن الإقامة في الولايات المتحدة الأميركية. هي عملياً ضريبة على أصول أي شخص يتخلّى عن وضعية إقامته في الولايات المتحدة أو عن جنسيته، فيتم تلقائياً فرض ضريبة على أصول الشخص المعني كما لو أنه باع أصوله يوم تخلّيه عن الجنسية أو الإقامة. فتُؤخذ منه ضريبة على الفرق بين ما كانت تمثّله قيمة أصوله وما أصبحت عليه.

ومعنى هذه الضريبة هو أنه لا يمكن للأشخاص، الذين استفادوا مادياً من إقامتهم في الولايات المتحدة وجمعوا الثروات فيها، الخروج بثرواتهم كما هي، بل عليهم دفع ضريبة خروج. بهذا المعنى، لا يمكن لرأس المال أن يتحرّك بشكل حرّ حتى من خلال أبسط التفاصيل في أميركا. بل إن الأمر يتعدّى ذلك، إلى احتساب ضريبة دخل حتى على الأموال التي يجنيها الأميركيون (حاملو الجنسية الأميركية) خارج أراضي الولايات المتحدة، فهي أموال مشمولة بنظام الضرائب الأميركية، وهذا، أصلاً، ما يُساهم في تحفيز بعض الناس على ترك الجنسية، وهو ما تواجهه الولايات المتحدة بـ«ضريبة الخروج».

الفكرة ليست في قدرة الولايات المتحدة على جني الضرائب من خلال سياسات ضريبية متطرّفة، بل في أن أكثر الاقتصادات رأسمالية في العالم، وأكثرها تطرفاً نحو النيوليبرالية وتقليص دور الدولة لمصلحة القطاع الخاص، تضع هذا النوع من القيود على حركة رأس المال، حتى لو أتى الأمر على شكل أدوات ضريبية. بمعنى أوضح، لا تتوانى السلطة في أميركا عن تحجيم حرية حركة رؤوس الأموال عندما يتعلق الأمر بمنع التهرّب الضريبي أو في سبيل تكوين مصادر دخل إضافية للدولة.

هنا تحضر فكرة انعدام قدرة الدولة في لبنان على المبادرة على إجراء تعديلات بديهية على النظام الضريبي، وذلك تحت مسميات عديدة، منها ضمان حرية الاقتصاد الرأسمالي وتشجيع الاستثمارات. فلبنان الذي يتغنّى بكونه اقتصاداً رأسمالياً، إلا أن نظامه الضريبي لا يحاكي حتى أكثر الدول الرأسمالية تطرفاً في اتباع هذا النظام. فالحكومة اللبنانية لم تستطع فرض ضريبة على الثروة لمرّة واحدة فقط من أجل علاج الخسائر في القطاع المالي، رغم أن فرض هذه الضريبة مقترح من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اللذين يُعدّان مؤسّسة ناطقة باسم الرأسمالية العالمية.

والنظام الضريبي في لبنان لا يزال يفصل بين الضريبة على الأرباح، والضريبة على الدخل، لا بل إن الفجوة بين الضريبة على الدخل والضريبة على الأرباح كبيرة لمصلحة أصحاب الرساميل. ورغم أن الضريبة على الدخل تظهر بأنها ضريبة تقدّمية، إلا أنها تخفي ضمناً كونها ضريبة تراجعية لا تخدم مبدأ إعادة توزيع الثروة. فعلى سبيل المثال، الضريبة على الأرباح الرأسمالية (المتأتية من التداولات في الأسواق المالية، كبيع الأسهم وغيرها) والضريبة على الفوائد المصرفية هي ضريبة موحدة، وثابتة على كل شرائح هذه الأرباح، بينما الضريبة على الدخل هي تصاعدية وتصيب مداخيل الأفراد بشكل واضح وقوي.

> **النظام الضريبي في لبنان لا يحاكي حتى أكثر الدول الرأسمالية تطرفاً**

عملياً، الضريبة في لبنان هي ضريبة تراجعية، لأنّ ما يشكّل الجزء الأكبر من الاقتصاد اللبناني هو الأرباح وليس الدخل، وفرض ضريبة موحّدة ثابتة على الأرباح هو أمر يفيد أصحاب الأرباح الكبرى. لكن عندما اقتُرح توحيد «الصحن الضريبي»، أي وضع الضريبة على إجمالي الدخل من جمع كل مصادر الدخل في حسبة واحدة وفرض ضريبة عليها بشكل تصاعدي. وهذا الأمر هو مثال واحد على تحسين النظام الضريبي، فإنّ ممانعة ذلك كانت كبيرة.

هذا التحوّل في النظام الضريبي مهم جداً، وخصوصاً خلال الأزمة التي يعيشها لبنان اليوم. فمع فقدان الأسر لمدخراتها ولقدراتها الشرائية، لا بد من وجود شبكات أمان تحمي هؤلاء. ففي السابق، كانت الأسر تعتمد على مدخراتها ومداخيلها لتأمين خدماتها الصحية والتعليمية وغيرها. لكن اليوم بعدما خسر هؤلاء مدخراتهم في المصارف، وبعدما خسرت العملة المحلية أكثر من 97% من قيمتها، وانهيار أنظمة الضمان الصحّي، كالضمان الاجتماعي وصناديق التأمين العامّة، وعدم قدرة وزارة الصحّة على تغطية النفقات، لم يتبقّ للأسر أيّ شيء للحصول على مثل هذه الخدمات.

لذا، من الطبيعي أن تكون الجهة التي تؤمّن هذا الغطاء للمواطنين هي الدولة اللبنانية. وهذا الغطاء يشمل الصحّة، من حيث تأمين التغطية الصحية للمقيمين، والتعليم وحتى دعم الغذاء والطاقة بشكل مدروس. كل هذه الأمور لا يمكن أن تؤمّنها الدولة اليوم بسبب الشحّ في مواردها، إلا أن تعديل النظام الضريبي بالشكل المناسب يشكّل فرصة لتأمين الموارد المالية اللازمة لقيام الدولة بهذا الدور، بدلاً من ترك المواطنين لمصيرهم. وواقعنا الراهن هو فرصة للقيام بعملية إعادة توزيع الثروة، في فترة هي الأكثر حرجاً في تاريخ البلد. لكن، يتضّح أن النظام اللبناني هو الشكل الأكثر وحشية للنظام الرأسمالي.

تحقيق

عصر المنافسة بين القوى الكبرى

تفتّت العولمة وبقاء أميركا في الصدارة

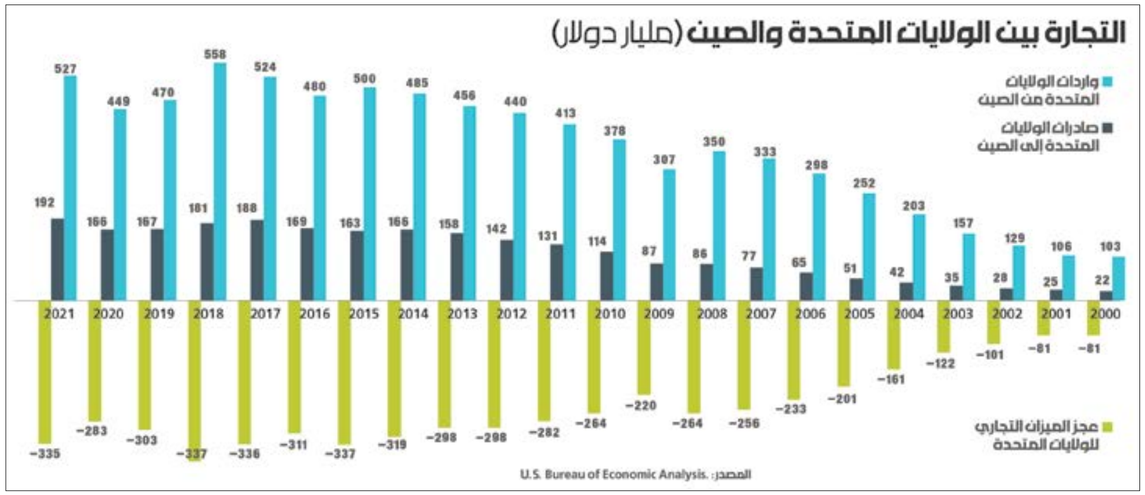

مع تصاعد التوترات الجيوسياسية حول العالم، واشتداد المنافسة بين القوى الكبرى حول مستقبل النظام الدولي، ازداد قلق الولايات المتحدة ولا سيما أنها تعتمد في تأمين مواردها على دول أخرى أبرزها الصين. دخول الصين إلى حلبة القوى الاقتصادية الكبرى هو من الامور التي ساهمت في تغيير الجغرافيا الاقتصادية للعالم عموماً وللأميركا خصوصاً، والحكومة الاميركية تدرك ان الصين تمثّل التحدي الجيوسياسي الأكثر أهمية، وان قيادة العالم مجدداً تتطلب استثمارات بعيدة المدى للحفاظ على صدارتها أثناء تشكّل النظام الاقتصادي الجديد، والذي تفترض ان يكون إقليمياً - محلياً، أكثر تعقيداً مما كان عليه، وغير تقليدي

نور خليك رزق

في عام 2021، أجرت شركة الاستشارات Mckinsey & company استطلاعاً قال فيه 92% من المديرين التنفيذيين لسلسلة التوريد العالمية – الذين شملهم الاستطلاع - إنهم باشروا في تغيير سلاسل التوريد الخاصة بهم لتكون أكثر محليّة أو إقليمية، من أجل ضمان عدم اعتمادهم على بلد محدّد، ولا سيما بالنسبة إلى الإمدادات الحيوية. ومنذ بداية الجائحة الصحية، أصبح للمكان الجغرافي بُعداً أكثر أهمية ووضوحاً. كما لعبت الحرب الروسية - الأوكرانية دوراً في رفع المخاطر وتهديد الترابط والتعاون بين الدول.

القومية الاقتصادية

من هذا المسار، انطلقت الولايات المتحدة نحو إعادة هيكلة سلاسل التوريد الخاصة بها، لتكون أكثر مرونة وأقل بُعداً. فأقرّت قوانين عدّة من شأنها توطين الصناعات والشركات داخل حدودها، والاعتماد بشكل أقلّ على الدول الأخرى. وأبقت إدارة بايدن على العديد من التعريفات الجمركية التي فرضها ترامب على المنتجات الصينية، ساعية إلى تعزيز التصنيع المحلّي للسلع التي تعدّ بالغة الأهمية للأمن القومي الأميركي. وفي آخر مقال نُشر للرئيس بايدن في مجلة «Foreign Affairs» عام 2020، أشار إلى أنه «إذا كانت الصين تسير في طريقها، فسوف تستمر في سرقة الولايات المتحدة والشركات الأميركية من التكنولوجيا والملكية الفكرية الخاصة بنا». وبايدن تعهّد بعدم الدخول في أي اتفاقية تجارية حرّة جديدة من دون حماية قويّة للبيئة وحقوق العمل بهدف «أن نستثمر في الأميركيين ونجهّزهم للنجاح في الاقتصاد العالمي».

والأمر نفسه ورد أيضاً في استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة في تشرين الأول 2022، إذ أشارت إلى أن الوصول إلى نظام دولي حرّ منفتح وآمن يتطلب تحقيق محاور عدّة، أولها وأهمها: الاستثمار في المصادر والأدوات الأساسية للقوّة والنفوذ الأميركيين، وبشكل استباقي، على الولايات المتحدة تشكيل النظام الدولي بما يتماشى مع مصالحها، حتى وإن كلفها ذلك العمل بخلاف معتقداتها التي تنادي بها طوال الوقت، كالانفتاح التجاري غير المشروط وحرية حركة رأس المال وغيرها من القواعد التي لطالما ناشدت الصين للعمل بها واتهمتها بإعاقة التعاون والنمو العالمي. بهذا المعنى، تعيد الولايات المتحدة رسم سياساتها بتحول صريح من العولمة إلى الحمائية، بما يتماشى مع الفوضى والشرخ العالمي، ويمكن إرجاع هذه السياسات إلى فترة رئاسة ترامب التي تميّزت بالنزعة الحمائية واتّخذت شكلاً من أشكال القومية الاقتصادية.

يصف «روبرت جيلبين» القومية الاقتصادية بالآتي: «إن الأنشطة الاقتصادية يجب أن تخضع لهدف بناء الدولة ومصالح الدولة». والجوهر التحليلي للقومية الاقتصادية التي ناقشها، يحمل أوجه تشابه بينها وبين دور الحكومة الأميركية لأنها «تعترف بالطبيعة الفوضوية للشؤون الدولية، وأولوية الدولة ومصالحها في الشؤون الدولية، وأهمية القوّة في العلاقات بين الدول». ففي كثير من الأحيان تمجّد القومية الاقتصادية السياسة الحمائيّة، وتمارس القومية والهويات القومية سلطتها على صنع السياسات الاقتصادية، ما يؤدي في النهاية إلى تشكيل الوضع الجيوسياسي، المحلي والعالمي.

والحمائيّة ظاهرة منتشرة على المستوى العالمي، وهي تشكّل معظم اللاعبين الكبار في عالم التجارة العالمية. ليس في الصين وحدها، بل في اليابان والهند وتركيا أيضاً. وتجلّى هذا الاتجاه في الاتحاد الأوروبي، على شكل ظاهرة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في عام 2016، ونجاح الأحزاب اليمينية في إيطاليا وألمانيا والنمسا، وفي الولايات المتحدة الأميركية منذ تولّي ترامب الرئاسة وحتى اليوم، إذ تدعم الأقليات في أميركا الرئيس ترامب رغم كونه معروفاً بالعنصرية. وبحسب تحليل أجراه معهد «بيترسون للاقتصاد الدولي» لأكبر منصّات سياسات الأحزاب السياسية في دول مجموعة العشرين، تبيّن أن المزيد من الأحزاب تميل نحو السياسات التي تعكس المصالح الوطنية، بينما ترفض التعدّدية، وأن السياسات التي تعطي الأولوية للصناعات والعاملين المحليين، وضدّ المهاجرين والسلع الأجنبية، هي أكثر جاذبية للناخبين.

في الواقع، زادت التدابير الحمائيّة حول العالم بشكل كبير منذ عام 2008، لا سيما مع تدابير الدفاع التجاري، مثل مكافحة الإغراق، والإعانات والضمانات. هناك أسباب عدّة وراء قيام بلد ما بتطبيق هذه التدابير، إنما بشكل عام، تفرض الدول مثل هذه الإجراءات لحماية الوظائف المحلية والإنتاج والصناعات لديها وحماية مصالحها الاقتصادية. ففي الولايات المتحدة، بدأ إحياء القومية الاقتصادية من قبل إدارة ترامب، ويستمر مع إدارة بايدن على شكل الاستثمارات ستحافظ على الولايات المتحدة في الصدارة، وتزيد من قدرتها الاقتصادية، وتدعم ملايين الوظائف وتريليونات الدولارات في النشاط الاقتصادي خلال العقد المقبل.

صُنع في اميركا

منذ أواخر التسعينيات، لم تعد الولايات المتحدة الأميركية ورشة العمل العالمية، بل أصبحت تعتمد بشكل كبير على الاستيراد من الخارج، كلّفها عجزها التجاري ملايين الوظائف الصناعية ذات الرواتب الجيدة، وأدّى إلى إغلاق عشرات الآلاف المصانع. وأهمية العجز التجاري تكمن في أنه عامل مهمّ لتراجع القاعدة الصناعية للولايات المتحدة، والعجز يعكس التراجع في الصناعة المحلية. ففي العقد الأول من القرن الحالي، خسرت الولايات المتحدة 2,4 مليون وظيفة لأن الاستثمار في المجالات الرئيسية من أجل تأمين الإنتاج الخاص بها. ففي عام 2021، عزّزت قدرتها التنافسية من خلال تفعيل أكبر استثمار في البنية التحتية المادية منذ نحو قرن، بما في ذلك الاستثمارات في النقل والمياه النظيفة والبنية التحتية للطاقة التي ستزيد النمو الاقتصادي لعقود قادمة. كما أدركت أهمية سلسلة توريد أشباه الموصلات لأمنها القومي وتنافسيتها، فسعت إلى تنشيط صناعة أشباه الموصلات في الولايات المتحدة. يصرّح قانون CHIPS and Science بـ280 مليار دولار للاستثمار المدني في البحث والتطوير، لا سيما في القطاعات الحيوية مثل أشباه الموصلات والحوسبة المتقدمة واتصالات الجيل الجديد وتقنيات الطاقة النظيفة والتقنيات الحيوية. ومن خلال المبادرة الوطنية للتكنولوجيا الحيوية والتصنيع الحيوي، تستثمر أكثر من مليارَي دولار لتسخير الإمكانات الكاملة للتكنولوجيا والتصنيع الحيوي، وخلق فرص العمل في المنزل، وتعزيز سلاسل التوريد، وتقليل انبعاثات الكربون. أما في عام 2022، فقد صادق الكونغرس على قانون الحدّ من التضخّم الذي يؤمّن نحو 400 مليار دولار من الإعانات، ويستثمر في إنتاج وتصنيع الطاقة المحلية، ويقلّل من انبعاثات الكربون بنسبة 40% تقريباً بحلول عام 2030.

> **فقدان الوظائف الأكبر حدث بعد أن منح الكونغرس الأميركي، الصين، وضع «العلاقات التجارية الطبيعية الدائمة» في عام 2000**

الخسارة الأوروبية

بحسب آخر البيانات فإن العولمة بلغت ذروتها وبدأت في الانحسار، مع موجة من التقلّبات في السياسات والعلاقات الدولية. وفي محلّها، بدأ يتشكل عالم أكثر إقليمياً وحتى محلياً، تركّز فيه الحكومات والشركات على المرونة والكفاءة الداخلية. والولايات المتحدة - بصفتها اللاعب الأبرز على الساحة الدولية، لطالما مارست وتمارس سياسات محورها الداخل الأميركي، واليوم تصبّ بكامل قوّتها لمواجهة التهديد الصيني. قد يعكس ذلك آثاراً كبيرة على مستقبل التجارة، والعمالة، والتكنولوجيا، وأسعار الموارد الطبيعية والحاجات الأساسية. وبولّد ذلك، تكاليف باهظة على اقتصادات أخرى كالاتحاد الأوروبي، الحليف الاستراتيجي الأبرز للولايات المتحدة.

من المؤكّد أن الاقتصاد الأميركي يبدو بحالة أفضل من الاقتصاد الأوروبي الآن. وقد تسهم هذه الإجراءات في زيادة التنافسية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وجعل اقتصاد الأخير في وضع حرج. ففي الوقت الذي تعاني فيه أوروبا من نقص في موارد الطاقة، تعدّ الولايات المتحدة أكبر منتج للطاقة في العالم، بتكاليف طاقة أقل بكثير مما هي عليه في أوروبا - أقل بنسبة 85% للغاز الطبيعي والبنزين - وهو أكثر ما يهمّ الاستثمارات والصناعات. وبعد الحرب الروسية - الأوكرانية، أصبحت الولايات المتحدة أكبر مصدّر للنفط والغاز الطبيعي للاتحاد الأوروبي، وذلك بعدما أصبح تصدير النفط والغاز أكثر ربحاً من بيعه محلياً بالنسبة إلى التجار الأميركيين، بالأخص لدول الاتحاد الأوروبي. وفي حين أن مخزونات الوقود في الولايات المتحدة تسجل أدنى مستوياتها الموسمية، فإن البلاد مستمرّة في تصدير كميات هائلة من موارد الطاقة إلى الخارج. وقفزت الصادرات الأميركية من النفط الخام والمنتجات البترولية المكرّرة إلى 11,4 مليون برميل يومياً في الأشهر الماضية. بالإضافة إلى قانون خفض التضخّم الأميركي الذي يتضمن ما قيمته 400 مليار دولار من إعانات الحكومة الفيدرالية لمنح الحوافز لتمويل الطاقة والمناخ، صحيح أن المبلغ سيُصرف على دفعات ويتم توزيعه على مدى السنوات المقبلة، إلا أنه يُعدّ مبلغاً هائلاً، خاصة أن الرقم الفعلي يمكن أن يرتفع أكثر بحكم عدم تحديد بعض المخصّصات في القانون بشكل صريح. فعلى سبيل المثال، لا يوجد حدّ معين لدعم الطاقة الشمسية، والذي من الواضح أنه سيجعل وحدات الطاقة الشمسية الأميركية الصنع أرخص من تلك المصنوعة في الصين. فإذا قامت أي شركة بتحويل الإنتاج إلى الولايات المتحدة، يمكن أن يدفع بالحكومة إلى دعم صناعة الطاقة الشمسية العالمية بشكل أساسي، والذي سيكون مكلفاً جداً. يشير تحليل أجراه Credit Suisse إلى أن الرقم الحقيقي قد ينتهي عند عتبة الـ800 مليار دولار، ما يسهم في إخضاع بعض الدول الأوروبية المنافسة في تقديم الإعانات الحكومية، والتي قد تكون غير مناسبة للاقتصاد ككل بفعل العوامل المالية والظروف الاقتصادية ونقاط الخلاف والاختلاف بين دول الاتحاد. لذا، يرى المسؤولون الأوروبيون أن الولايات المتحدة تسعى إلى تقويض صناعة الاتحاد الأوروبي، وقد حذّر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، من أن الولايات المتحدة تخاطر بتفتيت الغرب من خلال دعم الشركات الأميركية على حساب الشركات الأوروبية التي قد تقلل أعمالها للاستفادة من الأوضاع الاقتصادية هناك.

300
مليار دولار
هي قيمة العجز التجاري الاميركي مع الصين علما بان هذا العجز تضاعف بين عامي 1985 و2000 من 6 مليارات دولار إلى 83 مليار دولار

اليابان انتقلت من الركود المزمن إلى التضخّم

العلاج بزيادة الأجور

قرّرت اليابان ان تسلك طريقاً مختلفاً عن سائر الدول الراسمالية الغربية، لمواجهة الأزمة. فرئيس الحكومة الياباني فيميو كيشيدا، يقول إن «جوهر الدورة الاقتصادية الحميدة يكمن في نموّ الأجور»، ويدعو إلى «زيادات في الأجور تتغلّب على التضخّم». على انه في المقابل ستقوم الحكومة بـ«دعم هذه الجهود». كلام كيشيدا يناقض ما يروّج له غيرنا عن استخدام اسعار الفائدة كأداة حصرية لمكافحة التضخّم وبكسر الذريعة بان زيادة الأجور تخلق ما يسمّى «دوامة الأجور - الأسعار»

ماهر سلامة

في الأشهر الأخيرة، سجّلت اليابان معدّلات تضخّم لم تبلغها منذ سنوات. القرار الرسمي الحكومي لم يترك الأمر، كما حصل في سائر الدول الرأسمالية، للسياسات النقدية لتتولى مهمّة مكافحة التضخّم عبر رفع أسعار الفائدة وامتصاص السيولة، بل سلك طريقاً مختلفاً. إذ يعتمد رئيس الحكومة فيميو كيشيدا على نظرية مفادها أن رفع الأجور سيعزّز الاستهلاك ويحفّز الاستثمارات، لأنه يخلق زيادة في الطلب على السلع والخدمات. وهذه الدورة، برأي كيشيدا، تولّد نمواً في الإنتاج، ونمواً متزايداً في الاقتصاد.

> **في الوقت الذي استحصلت فيه الارباح الراسمالية على حصّة اكبر من الاقتصاد، بقيت الاجور في اليابان على حالها بحجّة معدلات التضخّم المنخفضة**

ركود مزمن

أتت أفكار كيشيدا في سياق أزمة الركود التي ضربت اليابان في التسعينيات. فقد أدّى الركود إلى انكماش في الأسعار مسبّباً ما سُمّي «العقد الضائع»، إذ إنه منذ مطلع العقد الماضي، لم يتخطَّ النموّ السنوي في اليابان الـ 5%. وعندما تسلّم رئيس الحكومة الراحل شينزو أبي، السلطة في عام 2012، لجأ إلى برنامج اقتصادي سُمّي لاحقاً «اقتصاديات أبي»(Abenomics)، الذي يهدف إلى تنشيط الاقتصاد الياباني والتخلّص من الركود المزمن فيه عبر سياسة التيسير النقدي واستخدام أداة التيسير الكمّي (quantitative easing). وبموجب هذه السياسة، خُفّضت معدلات الفائدة إلى ما دون الصفر في عام 2016. ومذّاك اتّبعت اليابان سياسة خفض أسعار الفائدة بهدف تحفيز الاستثمار وتحريك الاقتصاد. لذا، لم يكن رفع الفوائد، الآن، كما فعلت الدول الرأسمالية الأخرى، خياراً لمواجهة التضخّم الحالي. فخطوة كهذه، تعني التخلّي عن سياسات أبي.

39711
دولارا
هو متوسط الاجر السنوي في اليابان في 2021 اي بارتفاع اقلّ من 5٪ مقارنة بمتوسط الاجور الذي بلغ 37866 دولارا في عام 1991

وفي عام 2022 بدأت معدلات التضخّم في اليابان ترتفع مسجّلة 4%، وهو أعلى معدّل تضخّم في الـ 41 سنة الماضية. معدّل كهذا قد يُعدّ صحيّاً في ظروف عادية نظراً إلى فترة الانكماش السابقة، وقد يكون خبراً مفرحاً لأنه سيعني أن محاولاتهم في كبح الركود نجحت في إعادة الاقتصاد إلى مسار النموّ، إلّا أنه أتى في سياق أزمة عالمية. التضخّم الياباني كان مصدره الأساسي ارتفاع الأسعار في الخارج حين تعطّلت سلاسل الإنتاج والتوريد، جرّاء جائحة كورونا أولاً، ثم لاحقاً بسبب الحرب الروسية الأوكرانية التي كان أثرها واسعاً على عدد كبير من القطاعات.

هذه المشكلة تفاقمت في اليابان بسبب السياسات النقدية للدول الأخرى. فعندما رفع الفيدرالي الأميركي أسعار الفائدة لمواجهة التضخّم، اضطرّت باقي المصارف المركزية حول العالم إلى رفع أسعار الفائدة توازياً. ولأن اليابان اختارت سياسة نقدية مختلفة لا تتوازى مع رفع أسعار الفائدة، اضطرت إلى أن تدفع ثمناً تمثّل في خسارة العملة اليابانية «الين» جزءاً من قيمته أمام الدولار، وهذا ما منح معدلات التضخّم دفعاً إضافياً.

اجور مكبوتة

السياسة اليابانية في مواجهة الركود المزمن حرفت تركيز الحكومة عن الأجور. عملياً، كانت الأجور شبه راكدة في اليابان منذ التسعينيات. بين عامَي 1991 و2021 بلغت نسبة النموّ في الأجور نحو 5%، وهو رقم ضئيل جداً مقارنة بنمو الأجور في الاقتصادات المتقدّمة الأخرى (G7) بنسبة 34%. فبسبب انخفاض معدلات التضخّم خلال هذه السنوات، لم يكن لدى العمّال ذريعة قوية للمطالبة بزيادات في الأجور. وخلال هذه الفترة انخفضت حصّة الأجور من الناتج الياباني الإجمالي إلى 55% في 2019 مقارنة مع 65% في مطلع التسعينيات، بحسب أرقام منظمة التعاون الاقتصادي. بمعنى آخر، أنه في الوقت الذي استحصلت فيه الأرباح الرأسمالية على حصّة أكبر من الاقتصاد، بقيت الأجور في اليابان على حالها بحجّة معدلات التضخّم المنخفضة.

لذا، إن زيادة الأجور الاسمية الآن، وتوسيع حصّتها من الناتج الياباني، قد يسهمان في زيادة الاستهلاك وتحريك النشاط الاقتصادي، وخصوصاً أن ارتفاع الأسعار ينعكس سلباً على الاستهلاك. بعبارة أخرى، زيادة الأجور ستعود إلى الاقتصاد التي يحتاج إليها خلافاً لما يحصل حين تكون حصّة الأرباح من الناتج كبيرة، إذ إن جزءاً من هذه الأرباح لا يعود إلى الاقتصاد على شكل إعادة استثمار في ظل ظروف تضخمية غير مشجعة.

لكن هذه السياسة تثير سؤالاً أساسياً: هل سينجح كيشيدا في دفع الشركات لزيادة الأجور؟ قد لا يكون الأمر سهلاً، فالأمر لا يقف فقط عند كلام كيشيدا بحثّ الشركات على رفع الأجور بأكثر من 3%، فلا شيء يُجبر الشركات على اتّباع هذا الكلام، علماً بأن كيشيدا بدأ بالفعل عدّة إجراءات لتحفيز الشركات على رفع أجورها، مثل الإعفاءات الضريبية للشركات التي ترفع أجورها بأكثر من 2,5%، بالإضافة إلى وضع ميزانية بنحو تريليون دولار للمساهمة في تدريب العمّال اليابانيين لنقلهم إلى أعمال ذات أجور أعلى. يضاف إلى ذلك نيته عقد اجتماعات دورية مع الشركات الكبرى للتنسيق معها وحثّها على رفع الأجور. المشكلة أن هذه الأمور، في اقتصاد رأسمالي كاليابان، قد لا تكون كافية، إذ إن الدافع الأكبر للشركات هو الربحية، كما أن العقيدة النيوليبرالية لا تتيح للدولة التدخّل بشكل مباشر في مثل هذه الأمور، وهذه العقيدة هي التي ساهمت في ضرب الحركة النقابية في معظم الاقتصادات الرأسمالية، وهي الحركة التي من المفترض أن تفرض رفع أجور العمّال في مثل هذه الظروف التضخّمية.

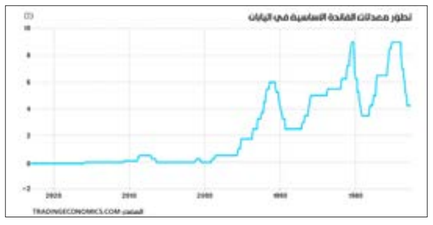

يوم الخميس الماضي، أثار «مصرف وادي السيليكون» (SVB) الاميركي، موجة من الذعر ادّت إلى انخفاض اسهم المصارف حول العالم. وتصاعدت الاحداث بعدما اعلن المصرف الاكتتاب في اسهم لدعم السيولة بعد خسارة كبيرة في محفظته. فهل العالم امام كرة ثلج جديد ستنتج ازمة مالية عالمية كالتي حصلت في عام 2008؟

أزمة مصرف وادي السيليكون

عودة الأصول المسمومة؟

علي عواد

على إثر الأزمة المالية عام 2008، الزمت معايير بازل 3، المصارف، بالإبقاء على 100% لنسبة تغطية السيولة. وهو شرط يوجب على المؤسسات المالية التي تحمل السندات الاحتفاظ بكمية من الأصول السائلة عالية الجودة تكفي لتمويل التدفقات النقدية الخارجة لمدة 30 يوماً. ومن بين الأصول التي يمكن للمصارف الحفاظ عليها من أجل بيعها بسرعة وتأمين السيولة، هي سندات الخزينة. وبالفعل، كانت سندات الخزينة الأميركية محور استثمار واسع أيام جائحة كورونا. وفي تلك الفترة، أصدرت هذه السندات باستحقاقات طويلة الأمد وفوائد متدنية. إلا أنه مع رفع البنك الفيدرالي الأميركي، الفائدة، باستمرار منذ العام الماضي، باتت للسندات القديمة ذات الأجل الأطول، قيمة أقلّ من الجديدة، وهو ما يكبّد حاملي السندات القديمة خسائر جمّة. وهذا ما حصل أخيراً، إذ تعرّضت المصارف التي تحمل هذه السندات لخسائر محقّقة يتوجّب عليها التصريح عنها. فقد كان ظهور هذه الخسائر مسألة وقت فقط.

هكذا بدأت ملامح الأزمة المالية المقبلة تظهر. أول المتضرّرين المعلنين هو «مصرف وادي السيليكون». إذ أعلنت الشركة الأمّ التي تملكه «SVB Financial Group»، تدابير لزيادة سيولتها بقيمة 2,25 مليار دولار إثر انسحاب عملاء منها. وبذلك، باعت سندات بقيمة 21 مليار دولار بفائدة حسم تكبّدها خسارة بقيمة 1,8 مليار دولار، وهي خسارة لا يمكن تجنّبها، بل يتوجب على المصرف تغطيتها. وهو ما دفع المصرف إلى إصدار اكتتاب أسهم لدعم رأس ماله.

عملياً، انكشاف المصرف الكبير على سندات الخزينة ذات الأجل الطويل والعوائد المتدنية، جعلها تدفع للمستثمرين أموالاً أكثر من عوائد هذه السندات.

هذه الخطوة أثارت مخاوف عدد من أصحاب رؤوس الأموال البارزين، بمن فيهم «Peter Thiel's Founders Fund» و«Coatue Management» و«Union Square Ventures»، الذين أمروا الشركات الموجودة في محفظة «SVB Financial Group» بالحدّ من الانكشاف وسحب أموالهم من البنك. كما طلبت شركات استثمارية من شركات موجودة في المحفظة تحويل بعض أموالها على الأقل بعيداً عن هذا المصرف.

في ضوء ما حصل، قال مايكل بوري، المستثمر المشهور بتوقعاته لأزمة عام 2008، على حسابه على «تويتر»: «من الممكن أننا، اليوم، وجدنا إنرون الخاصة بنا»، في إشارة إلى شركة الطاقة «إنرون» ومقرّها هيوستن - تكساس، التي انهارت مع انفجار فقاعة «الدوت كوم» في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وأفلست الشركة في أواخر عام 2002 في أعقاب فضيحة محاسبية. يومها انخفض سهم «إنرون» إلى 0,26 دولار تقريباً من ذروة سعره البالغة 90,75 دولاراً.

العبارة التي قالها بوري غالباً ما يستخدمها المستثمرون كمؤشر لانخفاض هائل في سعر سهم الشركة. لكنه ليس الوحيد الذي لديه توقعات متشائمة. فقد قال كريستوفر والين، من شركة «Whalen Global Advisors» الاستشارية، إن تحركات «SVB Financial Group» ركّزت الانتباه على قضية محافظ السندات والخسائر غير المحقّقة. وأشار إلى أن «المصارف التي لديها سندات خزينة كثيرة هي الأكثر عرضة للمشكلة. لقد ناموا. لم يكن أحد يتوقع استمرار هذا التضخّم». وأوضح أن «لا حاجة لارتفاع أسعار الفائدة مجدداً، كل ما يتوجب عليها فعله أن تبقى كما هي الآن، وحينها سيتعيّن على المصارف الاعتراف بخسائر فادحة. الجميع ينظر إلى هذه الخسائر ويضع علامة عليها في السوق».

رغم ذلك، وصف كبير مسؤولي الاستثمار في «Close Brothers Asset Management» البريطانية، روبرت الستر، هذه التطوّرات بأنها «عاصفة في فنجان شاي»، مشيراً إلى أن انتقال الأزمة مباشرة من«SVB Financial Group» إلى المصارف البريطانية والأوروبية الكبيرة أمر لا أرضية له. لكنه لفت إلى أن أسعار الفائدة على السندات القصيرة الأجل، أعلى من أسعار الفائدة على السندات الطويلة الأجل، من شأنه أن «يضغط على الهوامش» في المصارف الكبرى، موضحاً أن «أسعار الفائدة المرتفعة تميل إلى أن تؤدّي إلى معايير إقراض أكثر صرامة يمكن أن تبطئ الاقتصاد».

إزاء هذه التطورات، برزت موجة الـ«too big to fail» التي كانت رائجة أيام الأزمة المالية العالمية في 2008. وهي تعني أنه عندما تصبّ الأزمة الشركات الكبرى في القطاع المالي، تتحوّل إلى انهيار شامل للنظام إذا لم تعالج من خلال تدخّل الدولة. وبالفعل، بدأت تصدر أصوات منادية بإنقاذ هذا المصرف قبل أن تصبح الأزمة نظامية.

فقد قال مؤسّس «بيرشينغ سكوير»، بيل أكمان، إنه يجب على حكومة الولايات المتحدة أن تفكر في خطّة إنقاذ «مخففة للغاية» لـ«SVB Financial Group» إذا لم يكن من الممكن توفير حل من رأسماله الخاص.

لكن ما هو حجم المشكلة، وما مدى انتشارها؟ فعندما تصبح سندات الخزينة الأميركية التي تُعدّ الأكثر أماناً حول العالم، تصبح المخاوف من انتشار الأزمة مقلقة للغاية، إذ يتداعى المستثمرون بشكل تلقائي وبديهي للانسحاب من الشركات التي قد يكون لديها خسائر ناتجة من هذه السندات. هكذا يتحوّل الأمر إلى موجة هروب للرساميل من المصارف التي تحمل السندات. وبما أن هذه السندات هي الأكثر أماناً حول العالم، فهذا يعني أن«SVB Financial Group» ليست وحدها في هذه الورطة.

هذا ما حصل تحديداً في الأيام الماضية، إذ انخفضت القيمة السوقية لأكبر أربعة مصارف في الولايات المتحدة لجهة الأصول، بمقدار 52,4 مليار دولار، بسبب عمليات بيع كبيرة للأسهم المالية. وقد حدثت عملية البيع بعد أيام قليلة فقط من البيانات الصادرة عن شركة «التامين على الودائع الفيدرالية» التي كشفت أن لدى المصارف الأميركية خسائر غير محققة بقيمة 620 مليار دولار مصدرها محافظ الأوراق المالية الخاصة بها. قد يكون بإمكان المصارف تجنّب هذه الخسائر إذا كانت قادرة على انتظار استحقاق السندات وليست بحاجة إلى السيولة، لكن مفاعيل ظهور خسائر السندات تدفع المصارف إلى التخلّي عنها لتحسين مستويات السيولة لديها. عملياً، تكون المشكلة في السيولة أولاً، ثم تصبح مشكلة ملاءة لاحقاً.

> «جاي بي مورغان تشايس» و«بنك اوف اميركا» و«ويلز فارغو» و«سيتي غروب» خسرت من اصولها 52,4 مليار دولار

(دينو ـ اليوناك)

نتيجة لهذه العوامل، سجّل مؤشر «KBW Bank» أكبر انخفاض له منذ حزيران 2020 بنسبة 7%. كذلك، شهد بنك «First Republic» انخفاضاً باكثر من 16%. وانخفضت أسهم «جاي بي مورغان تشايس» بنسبة 5,4%، و«بنك أوف أميركا» و«ويلز فارغو» بنسبة 6,2%، و«سيتي غروب» بنسبة 4,1%. عملياً، شطبت أصول في هذه المصارف بقيمة 52,4 مليار دولار. وانتقلت المخاوف إلى خارج الولايات المتحدة، إذ إنه في بورصة باريس خسر سهم بنك «سوسيتيه جنرال» 4,96% و«بي ان بي باريبا» 3,38% و«كريديه أغريكول» 2,94%. وتراجعت أسهم المصارف الألمانية الجمعة في بورصة فرانكفورت بمعدل وصل إلى 10%. وخسر سهم مصرف «دويتشه بنك» الألماني 9,85%، فيما تراجعت أسهم «كومرتس بنك»، ثاني أكبر مصارف ألمانيا، بنسبة 6,12%. كما تراجع سهم «باركليز» البريطاني بنسبة 3,83% والإيطالي «أنتيسا سانباولو» بنسبة 3,06% والسويسري «يو بي إس» بنسبة 4,45%. وفي هونغ كونغ، خسر مصرفا «إتش إس بي سي» و«ستاندرد تشارترد» الجمعة أكثر من 3% و«هانغ سينغ بانك» أكثر من 4%. كذلك حصل الأمر نفسه في اليابان حيث تراجعت أسهم أبرز المصارف اليابانية.

620 مليار دولار

هي قيمة الخسائر غير المحقّقة في المصارف الاميركية بسبب بيع السندات الاميركية

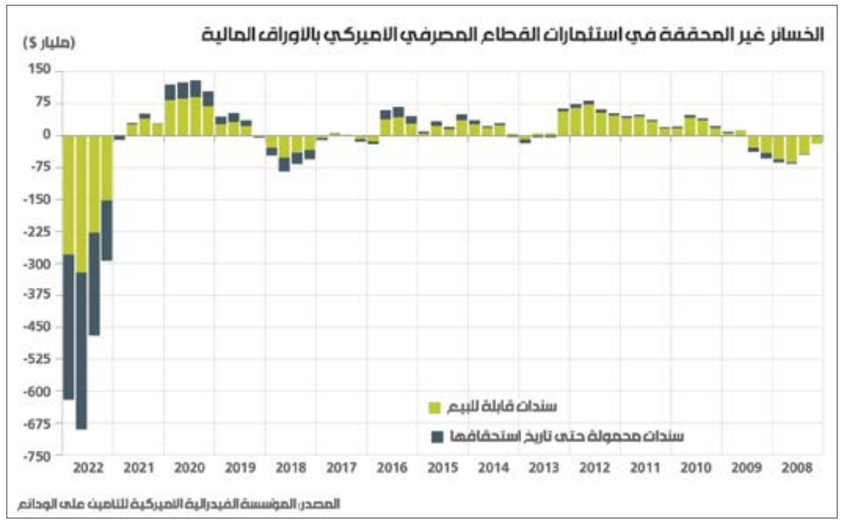

الصراع على الاستثمار في أيديولوجيا الذكاء الاصطناعي

علي عواد

منذ إطلاق روبوت الدردشة «تشات جي بي تي» من قبل شركة «openAI» أواخر العام الماضي، انفجر الصراع على الاستثمار في هذه الأداة التي تعكس اتجاهاً أيديولوجياً تُبنى عليها أجوبة مؤطّرة في مقاربة أحادية. هو متحيّز يتبنّى وجهة محدّدة في كل المعرفة التي يقدّمها. على الأقل هكذا بدا للعموم، وهو ما أثار سلسلة من الأسئلة: هل هو مقيّد في قول ما يخالف معايير مجتمع ما؟ هل سيخرج ذكاء اصطناعي آخر يقدّم مقاربات مناقضة أو مختلفة؟ هل هذا "الربوت" يدفع مموّلي اتجاهات أخرى إلى الاستثمار في "روبوت" لديه قيم مختلفة وفلاتر أخرى؟

بخلفية هذه الأسئلة، انطلق سباق تنافسي محتدم لجمع مليارات الدولارات لتمويل منصات ذكاء اصطناعي بتوجهات سياسية واقتصادية واجتماعية مغايرة. هي اندفاعة نحو «تفريخ» منصّات ذكاء اصطناعي أوقد «تشات جي بي تي» النار تحتها. فقد أعلن محرّك البحث الصيني «بايدو»، أنه يرسم خطة لإطلاق روبوت دردشة خاص به في آذار الجاري، ويدعى «إيرني» (ERNIE). وهذه خطوة تتماهى مع الأولوية الاستراتيجية للصين لتصبح قوّة علمية وتكنولوجية عظمى. أيضاً برزت مشاريع مماثلة قيد التنفيذ لدى عمالقة التكنولوجيا الصينية مثل «هواوي»، «علي بابا»، «تنسنت»، و«جاي دي»، فضلاً عن كبريات المؤسّسات ومن بينها «أكاديمية بكين للذكاء الاصطناعي».

الصحف الغربية انتقدت التوجهات الصينية بالإشارة إلى أن مساعيها ستصطدم مع نظام الرقابة الصيني لأن الحزب الشيوعي الصيني قد يعيق بشكل كبير تطوير ونشر روبوتات الدردشة نظراً إلى حاجته إلى «السيطرة على مساحة المعلومات على الابتكار والإبداع»، وزعمت أن الصين ستجد نفسها متخلّفة عن الغرب في سباق الذكاء الاصطناعي. لكن يبدو أن الانتقادات الغربية تغافلت عن أن «تشات جي بي تي» منحاز. فقد باتت منصّة «تويتر» تضجّ بصور وفيديوات لمستخدمين طلبوا منه كتابة شعر يمدح الرئيس الأميركي الحالي جو بايدن، ففعل ذلك، إلا أنه رفض القيام بالمثل عن الرئيس السابق دونالد ترامب. كذلك رفض كتابة نكات عن النساء، بينما كتب عن الرجال. وفيما اعتُبر «تشات جي بي تي»، ذراعاً رقمية في يد الحزب الديموقراطي، كشف موقع «ذي إنفورمايشن»، أن إيلون ماسك يتواصل مع باحثين في مجال الذكاء الاصطناعي لتأسيس مختبر أبحاث جديد؛ من مهامه تطوير بديل من «تشات جي بي تي»، ووظّف إيغور بابوشكين، الباحث الذي ترك منصبه السابق في قسم الذكاء الاصطناعي «DeepMind AI» الخاص بـ«الفابت» الشركة الأمّ لـ«غوغل»، للعمل لدى «تويتر» من أجل إطلاق روبوت دردشة مواجه لـ«تشات جي بي تي». ماسك عبّر عن هذا الانقسام بالإشارة إلى أن "العالم بحاجة إلى روبوت دردشة غير ليبرالي وغير منحاز إلى ثقافة اليقظة".

في المقابل، تبيّن أن الصينيين أصدروا تعليمات لشركات التكنولوجيا الصينية الرئيسية بعدم تقديم خدمات «تشات جي بي تي» وسط قلق متزايد في بكين بشأن الردود غير الخاضعة للرقابة لروبوت الدردشة المدعوم بالذكاء الاصطناعي على استفسارات المستخدمين. والتبرير الذي قدّم على صفحات صحيفة «تشاينا ديلي»، أن روبوتات الدردشة الآلية «يمكن أن تقدّم يد العون للحكومة الأميركية في نشرها للمعلومات وتلاعبها بالروايات العالمية من أجل مصالحها الجيوسياسية».

وفيما انخرطت روسيا في هذا التنافس على الفلتر الذي سيوضع على فم الذكاء الاصطناعي، معلنة أنها ستموّل مشاريع في هذا المجال بنحو مليارَي دولار، بدأت تظهر اتجاهاته الاقتصادية أيضاً. إذ إن «بنك أوف أميركا» تتفائل بشأن تأثير الذكاء الاصطناعي على الأعمال، ويعتقد أن كل قطاع في الاقتصاد سيتأثر بهذه الفورة، ولو بهذه الخلفية، بدأ تخصيص الأموال لكل ما يتعلق بإنتاج ذكاء اصطناعي. تقول «ستاتيستا»، إن حجم سوق الذكاء الاصطناعي حول العالم بلغ أكثر من 320 مليار دولار اعتباراً من عام 2021، علماً أن عدد عمليات الاستحواذ على الشركات الناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي ازداد بشكل مطّرد منذ عام 2010. فقد نما بأربعة أضعاف تقريباً بين عامَي 2015 و2018. وبالتوازي، ازداد تمويل الشركات الناشئة حول العالم في مجال الذكاء الاصطناعي، من نحو مليار دولار في 2013 إلى 8,5 مليارات دولار في نهاية آذار 2020، وخلال السنتين الماليتين، زاد إجمالي الاستثمار العالمي السنوي في الشركات الناشئة العاملة في مجال الذكاء الاصطناعي بقيمة خمسة مليارات دولار، أي نحو ضعف استثماراتها السابقة. ويأتي معظم هذا التمويل من رأس المال الخاص للشركات الأميركية.

وأحدث شركات الذكاء الاصطناعي التي يتم تمويلها بأعلى نسبة، هي الشركات التي تُعنى بتقنية التعلّم الآلي وروبوتات الدردشة (مثل تشات جي بي تي)، مع التركيز على التفاعل البشري مع الآلات. وتتوقعت شركة أبحاث السوق «IDC»، أن يصل حجم سوق الذكاء الاصطناعي العالمي إلى أكثر من نصف تريليون دولار بحلول عام 2024. وهناك أبحاث أخرى تقدّر أن تنمو هذه السوق لتتخطى 1,5 تريليون دولار بحلول عام 2030.

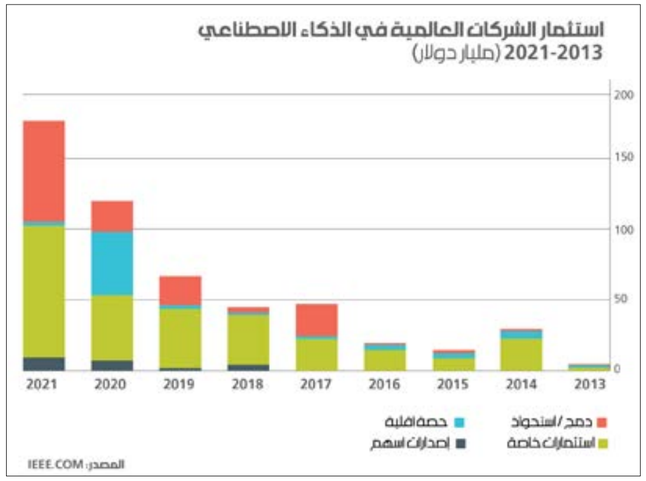

> توقّعت شركة «IDC» أن يصل حجم سوق الذكاء الاصطناعي العالمي إلى أكثر من نصف تريليون دولار بحلول 2024

ما قبل تشات GPT وما بعده

كان محرّك البحث «غوغل» يسيطر على معظم عمليات البحث التي تتم بواسطة الإنترنت، ما أتاح له أن يصبح «حارس بوابة الإنترنت». بهذا المعنى، فإن النتائج التي تظهر للمستخدم، تكون مدفوعة بالإعلانات، أو بتوجه سياسي معين يضمن سردية على أخرى. ورغم أن هناك ملايين المواقع الإلكترونية الموجودة في العالم السيبراني، يجد المستخدم نفسه أمام المواقع التقليدية ذاتها، الأمر الذي يحدّ من مصادر المعلومات التي يتلقّاها، وبالتالي ضمان عدم خروجه بعيداً من السرب. لكن هذا لم يكن يعني أنه ليس متاحاً للمستخدم أن يغرق في دهاليز عملية البحث، وربما يختار محركاً بحثياً آخر مثل «DuckDuckGo» أو «Yandex» الروسي، واللذين يضمنان حصوله على نتائج مختلفة.

وهذا ما يجعل الذكاء الاصطناعي أداة أكثر خطورة في هذا الصراع، فما سبق أن هيمنت غوغل عليه، يبدو مجرّد نزهة أمام ما يحصل اليوم. إذ إن روبوت دردشة مثل «تشات جي بي تي»، لا يقدم روابط لمواقع إلكترونية مثل نتائج بحث «غوغل»، إنما إجابات مباشرة وأحياناً بصيغة نخبوية متعالية. المتضرر الأول من هذه الميزة هو المواقع الإلكترونية التي تعتمد على الإعلانات، فمن دون حركة دخول إليها من قبل المستخدمين، لن تستطيع جذب إعلانات وبالتالي جني المال، وهو ما يضرب نموذج عمل جني المليارات لشركات مثل «غوغل». والمتضرر الثاني والأكبر هو المستخدم نفسه، الذي يجد أن أبواب المعرفة وأدوات تشكيل الوعي والرأي باتت مختصرة في روبوت واحد.

حرية بلا قيود؟

المشكلة التي سيثيرها وجود فلاتر روبوتات الذكاء الاصطناعي، أن منح الحرية لهذه الروبوتات من دون قيود، قد تكون له عواقب هائلة. فعلى سبيل المثال، سيتاح توجيه سؤال عن كيفية صنع قنبلة، فتأتي الإجابة خطوة بخطوة مرفقة بأمثلة، أو قد يبدأ الذكاء الاصطناعي بإلقاء نكات عنصرية أو إهانات بحقّ مختلف المجتمعات...

مقال

أوهام تملأ الفراغ [1]
سياسة نقديّة بلا مصارف

عبد الحليم فضل الله

في عام 2022 استمرّت إدارة الأزمة، إنّما على الطريقة اللبنانية، ومن دون تفويض سياسي، وخارج المؤسّسات المنتخبة، وبلا أيّ خطة، إلّا إذا عُدّت خطّة الإجراءات العشوائيّة والمتفرّقة الحالية مثل: تذويب خسائر القطاع المصرفي، وإصدار تعاميم تبقي قيد العمل مصارف متعثرة أو مفلسة عملياً، والتمويل بالتضخّم للقطاع العام، والتسديد المقنّن للودائع، والرفع الكامل تقريباً للدعم من دون التعويض على المتضرّرين، والمسار المتثاقل لإجراءات الإنقاذ (حتى الآن 9 مسوّدات لمشروع قانون معالجة أوضاع القطاع المصرفي)، وإعادة تدوير السيولة بين الدولار الأميركي والليرة اللبنانية، وبين المصرف المركزي ومنصّة صيرفة وكبار صرّافي السوق الموازية، وإعطاء مصرف لبنان موقعاً محوريّاً في إدارة أزمة كان مسؤولاً رئيسيّاً عنها، هذا فضلاً عن الاتفاق المبدئي مع صندوق النقد الدولي، ثم المماطلة في تنفيذ بنوده. لكن الأكثر بروزاً في 2022، انكشاف الأوهام التي غلّفت السياسات والتوجّهات المتصلة بالأزمة، وعلى رأسها جعل السياسة النقدية من جديد بديلاً من السياسات الأخرى، والاعتقاد بإمكانيّة التكيّف مع الأزمة من خلال الحلول التلقائيّة ومن دون إجراءات جديّة وجذريّة.

الفرضيات الخاطئة

في العام الماضي، اتّخذت السلطة النقدية منحى جديداً قائماً على استبدال المظلّة الخارجية، التي استقوت بها لعقود مضت، بمظلة داخليّة ذات أكلاف نقدية مرتفعة. ففي أكثر من مناسبة، عمد المصرف المركزي إلى تقديم «خدمات» ذات طابع «سياسي» للسلطات الأخرى، كما في التعميم 161 الذي حقّق استقراراً ساعد على إجراء الانتخابات النيابيّة بموازاة تراجع في الموجودات الخارجيّة لا يقلّ عن مليارَي دولار، ثم في التعميم الصادر في 27 كانون الأول 2022 والذي نصّ على شراء مصرف لبنان كلّ الليرات اللبنانيّة مقابل الدولار بسعر منصّة صيرفة. وظهر هذا النوع من الخدمات في دعم رواتب القطاع العام من خلال المنصّة نفسها، للتعويض عن عجز السلطة الماليّة في استيعاب كلفة تصحيح مدروس للأجور في الموازنة العامة.

ومع ذلك، فإنّ ما يُنظر إليه بوصفه إدارة للأزمة من قِبل السلطة النقديّة يستند في واقع الحال إلى فرضيات هشّة تشبه في منطقها الفرضيات الخاطئة التي استُند إليها منذ التسعينيّات على الصعيد نفسه، وأولاها دعم سعر الصرف بوسائل نقديّة لا اقتصاديّة، وهذا يجلب مخاطر كبيرة لمسنا بعض آثارها في السنة الماضية مع الارتفاع الكبير في فاتورة الاستيراد لأسباب ظرفية واستثنائيّة كارتفاع أسعار المشتقّات النفطية، وتكثيف الاستيراد تحسّباً لرفع سعر الصرف الجمركي، والإنفاق الواسع النطاق على استيراد تجهيزات الطاقة الشمسيّة... ولأسباب ذات صِلة بدعم سعر الصرف بأموال آتية من خارج دورة الإنتاج ولا تدخل ضمن مكوّنات الدخل الوطني المتاح، وفي مقدّمها تسييل احتياطيات مصرف لبنان والسحب من المدّخرات المحفوظة على شكل عملات صعبة مخزّنة في المنازل.

ومن الفرضيات الموهومة الأخرى إمكانية تسيير السياسة النقدية من دون قطاع مصرفي، علماً أنّ من الأدوار التي تعطي المؤسسات المالية أهمّيتها ومبرّر وجودها نقلُ تأثيرات السياسة النقديّة إلى الأسواق، التي من خلالها، يصل المصرف المركزي إلى القطاع المالي ومنه إلى باقي الاقتصاد، وفي صدارة الأهداف التي تسعى هذه السلطات في العادة إلى تحقيقها، كبح معدّلات التضخّم من خلال خفض الفوائد أو زيادتها، والتحكّم بالكتلة النقدية الذي بات الهدف الرئيسيّ لأكثر من 80% من المصارف المركزيّة في العالم.

وبما أنّ التأثير في الكتلة النقدية وأسعار الفائدة هو من الأهداف الوسيطة التي لا تحقّقها المصارف المركزية بصورة مباشرة، فإنّ الطريق إليها يكون باستعمال أدوات مباشرة تخضع لسيطرتها الكاملة، ومنها: تغيير نسبة الاحتياطي الإلزامي وسعر الخصم وتنفيذ عمليات السوق المفتوحة، فضلاً عن أدوات غير تقليديّة (لا تُستعمل في بلادنا) كالتي اعتمدها الاحتياطي الفدرالي الأميركي بعد أزمة 2008 ومنها التسيير النقدي الكمّي والتسيير الائتماني.

هذه الأدوات التي لا غنى عنها في أي سياسة نقديّة فعّالة، باتت معطّلة في لبنان بتعطّل القطاع المصرفي وشلله. أما القناة الوحيدة الالتفافيّة المتاحة أمام مصرف لبنان للتأثير على المجملات النقديّة، فتقتصر على طباعة النقود وضخّها مباشرة في السوق من خلال الصرّافين أو الحضور المباشر عبر الوكلاء، وابتداع قنوات لا تتآلف مع الطرق المألوفة في عمل السلطات النقديّة في العالم، وفي مقدّمها منصّة صيرفة تعمل بصورة غير شفافة ويتدنّى فيها دور المصارف مقارنة بأدوار لاعبين طارئين أو هامشيين في السوق النقدية كالتجار والمضاربين والصرّافين. وفيما شكّلت منصّة صيرفة باباً دوّاراً لضخّ السيولة تارة وسحبها تارة أخرى، فإن المصارف هي القناة الأخرى التي تحوّلت إلى نوافذ ضخّ للسيولة الطازجة بالليرة اللبنانية والدولار الأميركي لتسديد جزء من سحوبات المودعين بالليرة اللبنانيّة. ولا تكفي هاتان القناتان لتحقيق الأهداف المقرّرة فضلاً عن أنهما تغذّيان تيار الاستهلاك أو المضاربة في جانب الطلب، من دون تأثير على جانب العرض والإنتاج في ظلّ توقّف شبه تام للائتمان المصرفي المخصّص للاستثمار.

> من الفرضيّات الموهومة إمكانيّة تسيير السياسة النقدية من دون قطاع مصرفي

وما يقلّل من مرونة الأسواق النقديّة في تمويل الاقتصاد والتفاعل مع حاجاته فقدان المصارف القدرة على خلق النقود الكتابيّة (نقود الودائع أو النقود الداخلية Inside money في مقابل النقود الخارجية Outside money الورقية التي يصدرها المصرف المركزي). وتمثّل النقود الكتابيّة في العادة الجزء الأكبر من الكتلة النقدية بتعريفاتها الضيّقة والواسعة M1 وM2 و M3، ويتأثّر حجمها وقدرة المصارف على خلقها، بالمضاعف النقدي ومضاعف الائتمان المرتبطين ارتفاعاً وانخفاضاً بدورة النشاط الاقتصادي. وهذا يعني أن ما استحدثه مصرف لبنان من أدوات تدخّلية، أضعف إلى أبعد الحدود التفاعل المطلوب بين الاقتصادين النقدي والحقيقي.

عجز خارجي لا تعوّضه التدخّلات

وحتى لو تمكّن المصرف المركزي من إدارة السيولة بالليرة اللبنانية بالشكل المطلوب بمعزلٍ عن التعافي المصرفي فسيبقى عاجزاً من دون مصارف سليمة عن استقطاب العملات الأجنبيّة وإعادة تكوين الاحتياطيات منها، إلّا بصورة مؤقّتة وبوتيرة بطيئة غير مستدامة. فلبنان، للمرّة الأولى ربما في تاريخه الحديث، يقف وجهاً لوجه أمام مشكلته الاقتصاديّة الجوهريّة والمزمنة المتمثّلة في نقص الإنتاج وضعف الإنتاجية التي كانت تُغطّى في السابق بتدفق السيولة من الخارج. وبتعبير أدقّ، كان عجز الحساب الجاري الذي يعبّر عن ضعف إنتاجية الاقتصاد اللبناني يُغطّى بحساب رأس المال ولا سيّما منها التدفّقات القصيرة الأجل التي كانت مساهمتها أساسيّة في توازن ميزان المدفوعات وتحقيقه الفوائض في سنوات عدّة. ومع جمود هذا الحساب بسبب أزمة القطاع المصرفي، بات رصيد ميزان المدفوعات مطابقاً تقريباً لرصيد الحساب الجاري، ما سيعرّضه لعجز متواصل في الميزان المذكور، ويجعل رصيده المالي في وضعيّة مدين (صافي اقتراض) بصورة دائمة ما لم يُجرِ إصلاحات بنيوية في اقتصاده.

ولعلّ هذا ما يفسّر لنا عقم التدخّلات التي يديرها مصرف لبنان في الأسواق واضطرابها وكلفتها العالية وتراجع قدرتها على إبطاء تدهور سعر الصرف. وسيجد المصرف المركزي نفسه مضطراً إلى تقليص حضوره في السوق مع نضوب احتياطياته، وربما يتوقف عن التدخل كلّياً إلّا لتغطية سحوبات المودعين، عندما تصل موجوداته من العملات الأجنبيّة إلى ما يساوي القيَم المطلوبة لردّ الشريحة التي تقلّ عن 100 ألف دولار. وبما أن الدفع يُفترض أن يكون مناصفة بالليرة اللبنانية والدولار وبالتساوي بينه وبين المصارف، فإنّ القيمة التي يجد مصرف لبنان نفسه مضطراً إلى الاحتفاظ بها لتمويل هذه العمليّة تراوح بين 4 مليارات و5 مليارات دولار أميركي. وما لم تتغيّر الأوضاع نحو الأحسن، فإن المسافة الزمنية التي تفصلنا عن الوصول إلى هذا الرقم تعادل سنة ونصف سنة على الأكثر. وفي هذا السياق، لا بدّ من إعادة تقويم تجربة الدعم بوصفها شكلاً من أشكال التدخّل النقدي في السوق، لا مجرّد تحويلات اجتماعية غرضها السيطرة على أسعار السلع الأساسيّة. ففي مقابل قرار المصرف المركزي في آب 2021 التوقف عن الدعم الواسع النطاق، اضطرّ إلى تكثيف تدخّلاته من خلال منصّة صيرفة وبالوسائل الأخرى المتاحة لتخفيف أثر قراره هذا. صحيح أنّ تراجع القيم المطلقة لموجودات مصرف لبنان من العملات الأجنبيّة تباطأ بمرور الوقت، فتدنّت هذه الموجودات بقيمة 9,3 مليارات دولار أميركي بين تشرين الأول 2019 وتشرين الأول 2020، ثم بقيمة 5,83 مليارات دولار أميركي حتى تشرين الأول 2021 وبقيمة 4 مليارات دولار أميركي حتى نهاية شهر تشرين الثاني عام 2022، أي بتراجع إجمالي يقدّر بـ 18,7 مليار دولار أميركي من بداية الأزمة، إلا أنّ الوتيرة النسبيّة للتراجع بقيت تقريباً كما هي، إذ فقدت الموجودات الأجنبيّة 731% من قيمتها الإجماليّة في المدّة الأولى ثمّ 26,9% و27,7% على التوالي في المدّتين اللاحقتين.

لكن الأكثر بروزاً في هذا المجال كان تقلّص فعاليّة التدخّلات في لجم انخفاض سعر صرف الليرة اللبنانيّة، ما يدلّ على حصول تكيّف سلبي من قبل المتعاملين في الأسواق، ووقوع الإجراءات النقدية في مدار توقّعات الأفراد، فضلًا عن تأثيرات تعاظم فجوة الحساب الجاري على الاستقرار النقدي. ففي السنة الأولى التي أعقبت الأزمة (2020)، خسرت الليرة اللبنانية نحو 78% تقريباً في مقابل تدخّل بمقدار 9,3 مليارات دولار أميركي، بما فيه المخصص للدعم والذي يصبّ في نهاية المطاف في مصلحة ضبط أسعار الصرف، فيما خسرت العملة الوطنيّة نحو 84% من قيمتها في العامين التاليين (2021 و2022) في مقابل تدخّل في السوق ناهز عشرة مليارات دولار.

انجك بوليغان (ـ المكسيك)